

مركز دراسات الوحدة العربية

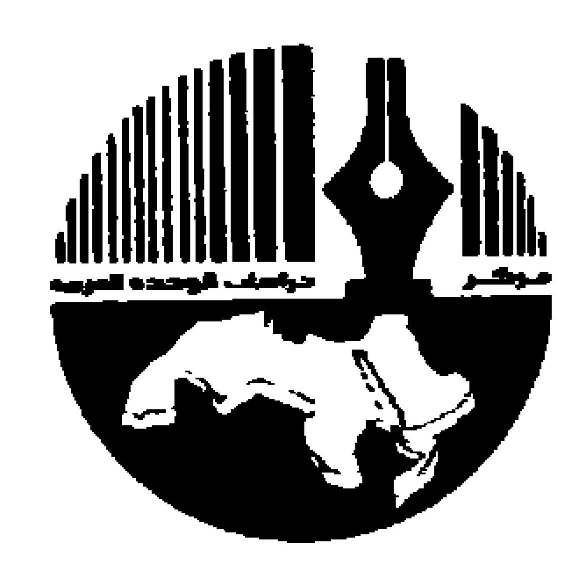
التعريب ونظرية التخطيط اللغوي

دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية

الدكتور سعد بن هادي القحطاني

التعريب ونظرية التخطيط اللغوي

دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية



مركز دراسات الوحدة العربية

التعريب ونظرية التخطيط اللغوي

دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية

الدكتور سعد بن هادي القحطاني

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

القحطاني، سعد بن هادي

التعريب ونظرية التخطيط اللغوي(دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية)/ سعد بن هادي القحطاني.

١٣١ ص.

ببليوغرافية: ص ١٢٧ - ١٣١.

ISBN 9953-431-09-4

١. التعريب. ٢. اللغة العربية - الإشتقاق. ٣. اللغة العربية - مصطلحات. ٤. التعريب - السعودية. أ. العنوان.

492.7802

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، أيار/مايو ٢٠٠٢

المحتويات

قائمة الجداول ٩
قائمة الأشكال ١١
مقدمة ١٣

الفصل الأول : التخطيط اللغوي ١٩
أولاً : تعريف التخطيط اللغوي ٢١
ثانياً : الذخيرة اللغوية ٢٦
ثالثاً : التعريب كأحد مظاهر التخطيط اللغوي ٢٧
رابعاً : مفهوم التخطيط اللغوي في اللغات الأخرى ٢٨
خامساً : المجامع اللغوية العربية ٢٩
١ ـ مجمع اللغة العربية في القاهرة ٣١
٢ ـ مكتب تنسيق التعريب ٣٦

الفصل الثاني : توليد المفردات وقضايا المصطلح في اللغة العربية ٤٣
أولاً : طرق توليد المفردات ٤٥
١ ـ الاشتقاق ٤٦
٢ ـ النحت والتركيب ٤٧
٣ ـ المجاز ٤٨
٤ ـ الاقتراض ٤٨
ثانياً : قضايا المصطلح العربي والمعجمية ٥٠
١ ـ علم المصطلح ٥٠
٢ ـ تحليل اللغة العربية بواسطة الحاسوب ٥٤
٣ ـ الحاسوب والمعجمية ٥٥
٤ ـ استخدام الحاسوب في عملية تعريب المصطلحات ٥٦

الفصل الثالث : التعريب في المملكة العربية السعودية ٦١
أولاً : مشروع البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم) ٦٧
ثانياً : الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس (SASO).... .... ٦٩
ثالثاً : مركز التعريب في جامعة الملك عبد العزيز ٧٠
رابعاً : جهود جامعة الملك سعود في مجال التعريب ٧١
خامساً : التعريب في وسائل الإعلام ٧٤
١ ـ جريدتا **الجزيرة والمسائية** ٧٦
٢ ـ جريدة **الرياض** ٧٧
سادساً : وقفات مع التعريب في العربية السعودية ٧٧

الفصل الرابع : طرق البحث وجمع البيانات ٨٣
أولاً : عينة الاختبار ٨٧
١ ـ جمع العينة ٨٨
٢ ـ تصنيف النصوص ٩٠
٣ ـ عينة محايدة تبين نسب استخدام طرق التعريب
(قائمة من ١٠٠٠ مصطلح) ٩٠
ثانياً : طريقة المعالجة ٩١
ثالثاً : برنامج البحث ٩٢

الفصل الخامس : تحليل البيانات ٩٣
أولاً : تحليل البيانات بحسب الموضوع ٩٦
١ ـ النصوص الإخبارية ٩٦
٢ ـ النصوص الأدبية ١٠٠
٣ ـ النصوص العلمية ١٠٢
٤ ـ النصوص الدينية ١٠٥
٥ ـ النصوص الاجتماعية ١٠٨
٦ ـ النصوص الرياضية ١١٠
ثانياً : تحليل البيانات على مستوى النصوص مجتمعة ١١٢
١ ـ تكرار الكلمات المعربة في النصوص مجتمعة ١١٢
٢ ـ نسبة تكرار الصيغة الانكليزية إلى الصيغة المعرّبة ١١٤
٣ ـ توزيع تكرار الكلمات المعربة
بحسب طريقة التعريب في النصوص مجتمعة ١١٥

ثالثاً : مقارنة توزيع طرق التعريب
في الدراسة مع قائمة من الف كلمة معربة ١١٦
رابعاً : مناقشة النتائج ١١٨
خامساً : أسئلة البحث وفرضياته ١٢٠
خاتمة ١٢٣
المراجع ١٢٧



قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
١ ـ ١	توزيع المصطلحات بحسب الموضوعات	٣٢
١ ـ ٢	المقابل العربي للحروف اللاتينية	٥٨
٤ ـ ١	تكرار الكلمات المعربة	٨٧
٤ ـ ٢	تصنيف الصيغ المعربة بحسب طريقة التعريب	٨٧
٤ ـ ٣	عدد الكلمات المعربة وصيغها	٨٩
٤ ـ ٤	مجموع النصوص المستخدمة في الدراسة	٩١
٥ ـ ١	توزيع المصطلحات المعربة بحسب طريقة التعريب	٩٩
٥ ـ ٢	استخدام «مربع كاي» لحساب نسبة انحراف كل متغير	٩٩
٥ ـ ٣	تكرار الكلمات المعربة بالصيغ الأصلية في النصوص الأدبية	١٠٠
٥ ـ ٤	التباين بين توزيع طرق التعريب في النصوص الأدبية	١٠١
٥ ـ ٥	التباين بين توزيع طرق التعريب بإجراء اختبار «كاي»	١٠١
٥ ـ ٦	قائمة بالكلمات التي دونت بالحروف اللاتينية	١٠٤
٥ ـ ٧	توزيع الكلمات المعربة بحسب طرق التعريب في النصوص العلمية	١٠٤
٥ ـ ٨	نتائج اختبار «مربع كاي» لتوزيع طرق التعريب في النصوص العلمية	١٠٥
٥ ـ ٩	توزيع تكرار الكلمات المعربة بحسب طريقة التعريب في	

النصوص الدينية ١٠٧
٥ ـ ١٠ نتائج اختبار «مربع كاي» لتوزيع طرق التعريب في النصوص الدينية ١٠٧
٥ ـ ١١ توزيع تكرار الكلمات المعربة بحسب طريقة التعريب في النصوص الاجتماعية ١٠٩
٥ ـ ١٢ نتائج اختبار «مربع كاي» لتوزيع طرق التعريب في النصوص الاجتماعية ١١٠
٥ ـ ١٣ توزيع تكرار الكلمات المعربة بحسب طريقة التعريب في النصوص الرياضية ١١١
٥ ـ ١٤ نتائج اختبار «مربع كاي» لتوزيع طرق التعريب في النصوص الرياضية ١١٢
٥ ـ ١٥ تكرار الكلمات المعربة في النصوص مجتمعة ١١٣
٥ ـ ١٦ نسبة تكرار الصيغ الأصلية (الإنكليزية) إلى الصيغ المعربة ١١٤
٥ ـ ١٧ توزيع تكرار الكلمات المعربة بحسب طريقة التعريب في النصوص مجتمعة ١١٥
٥ ـ ١٨ نتائج اختبار «مربع كاي» لتوزيع طرق التعريب في النصوص مجتمعة ١١٦
٥ ـ ١٩ مقارنة نسب توزيع طرّق التعريب في «باسم» مع تكرار طرق التعريب في الدراسة ١١٧

قائمــة الأشكــال

الرقم	الموضوع	الصفحة
١ ـ ١	نموذج فيشمان (Fishman) للتخطيط اللغوي	٢٣
٤ ـ ١	صيغ كلمة «Technology»	٨٩
٥ ـ ١	نسبة تكرار الكلمات المعربة في الموضوعات الإخبارية	٩٧
٥ ـ ٢	نسبة تكرار الكلمات بصيغتها الأصلية في النصوص الإخبارية	٩٨
٥ ـ ٣	نسبة تكرار الكلمات المعربة في النصوص الأدبية	١٠٠
٥ ـ ٤	نسبة تكرار الكلمات المعربة في النصوص العلمية	١٠٢
٥ ـ ٥	نسبة تكرار الصيغ الأصلية (الإنكليزية) في النصوص العلمية	١٠٣
٥ ـ ٦	نسبة تكرار الكلمات المعربة في النصوص الدينية	١٠٦
٥ ـ ٧	نسبة تكرار الصيغ الأصلية (الإنكليزية) في النصوص الدينية	١٠٦
٥ ـ ٨	نسبة تكرار الكلمات المعربة في النصوص الاجتماعية	١٠٨
٥ ـ ٩	نسبة تكرار الصيغ الأصلية (الإنكليزية) في النصوص الاجتماعية	١٠٩
٥ ـ ١٠	نسبة تكرار الكلمات المعربة في النصوص الرياضية	١١٠
٥ ـ ١١	نسبة تكرار الصيغ الأصلية (الإنكليزية) في النصوص الرياضية	١١١
٥ ـ ١٢	نسبة تكرار الكلمات المعربة في النصوص مجتمعة	١١٣

٥ ـ ١٣ نسبة تكرار الصيغ الأصلية (الإنكليزية) إلى الصيغ المعربة ١١٥
٥ ـ ١٤ مقارنة نسب توزيع طرق التعريب في «باسم» ١١٧
٥ ـ ١٥ مدى اختلاف طرق التعريب بين الطريقتين ١١٨

مقدمـــة

اللغة في جوهرها وسيلة اتصال تتم غالباً في بيئة اجتماعية؛ إذ إنه لا بد من وجود شخصين - على الأقل - كي تتم عملية التواصل اللغوي. والتعبير عن فلسفة أي مجتمع - موروثاته الفكرية ومعتقداته وطرائق تفكيره - يتم من خلال اللغة التي يستخدمها، ولذلك لا غرو أن تكون اللغة هي أهم مكونات الهوية التي تتمايز بها المجتمعات.

وعادةً ما يتم تناول القضايا اللغوية من منطلقات لغوية صرف، أي في ما يتعلق بالبناء الصرفي، والمقاييس النحوية، والنظام الصوتي، وعلم المعاني والدلالات. غير أنه بالإمكان دراسة أي مجتمع وتحليله من خلال لغته. وبذلك فإن القضايا اللغوية يمكن تناولها من منطلقات اجتماعية، وهو ما يعرف باللسانيات الاجتماعية (Sociolinguistics).

إن التعريب بمفهومه الواسع يهدف إلى جعل اللغة العربية لغة التدريس في جميع التخصصات العلمية والطبية والتقنية، ذلك المفهوم الذي يتضمن مفهوماً أكثر تحديداً لعملية التعريب، وهو: وضع مقابلات عربية للمصطلحات الأجنبية. فلكي يتم تدريس أي حقل علمي باللغة العربية لا بد أولاً من تعريب مصطلحات ذلك الحقل (أي التعبير عن المصطلحات الأجنبية بكلمات عربية)، وهو المفهوم الذي تتناوله هذه الدراسة بالنقد والتحليل.

يستعرض هذا الكتاب القرارات والندوات والنشاطات المتعلقة بالتعريب في العربية السعودية وفق رؤية تحليلية نقدية، ثم يقدم دراسة علمية تطبيقية لقياس مدى شيوع الكلمات المعربة في النصوص المكتوبة في الصحافة. وتتناول الدراسة أيضاً الطرق اللغوية التي تنتهجها المجامع اللغوية العربية في وضع المصطلحات بالنقد والتحليل وهي: الاشتقاق، والنحت، والتركيب، والمجاز، والاقتراض.

١ ـ لمحة عن التعريب في الوطن العربي

قام العديد من الأقطار العربية بإنشاء المجامع اللغوية لغرض تعريب المصطلحات، ووضع مسارد للمفردات الوافدة، وتأليف المعاجم المتخصصة والعامة، في كل من مصر وسوريا والعراق والأردن والمغرب. وهناك العديد من الدراسات التي تناولت عمل هذه المجامع[١]. غير أنه لم يسبق تناول تعريب المصطلحات في العربية السعودية في دراسة مستقلة.

والتعريب ضرورة لغوية لتبقى اللغة العربية حية نامية، إذ إن إقصاء اللغة عن التعبير عن المستجدات يؤدي إلى اندثارها وتقلصها، ومن ثم إلى موتها. وقضية وضع المصطلحات ـ على وجه الخصوص ـ أحد مظاهر الاستثمار اللغوي الموجود في لغات العالم كلها؛ حيث تسعى كل لغة للتعبير عن المستجدات العلمية والتقانية بكلمات تنبع من اللغة نفسها، بهدف تيسير فهمها للمتحدثين بتلك اللغة. وفي ذلك يقول كابلان (Kaplan) وبالدوف (Baldauf): «الاستثمار اللغوي حق مشروع لكل لغة للتعبير عن المستجدات ومتابعة المتغيرات، وهو من أهم عوامل النماء اللغوي»[٢].

بيد أن التطور السريع في العلوم الحديثة يمضي بخطى متسارعة جداً، الأمر الذي جعل مئات الكلمات تدخل إلى اللغة العربية في وقت وجيز. ويشير الخوري[٣] إلى أنه حدثت فجوة زمنية بين دخول هذه الكلمات إلى العربية ووضع مصطلحات مناسبة لها. ويشير القرشي أيضاً[٤] إلى أن عملية

---

(١) H. El-Khafaifi, «The Role of the Cairo Academy in Coining Arabic Scientific Terminology: An Historical and Linguistic Evaluation,» (Unpublished Dissertation, University of Utah, 1985);

قاسم طه سارة، **التعريب: جهود وآفاق** (دمشق: دار الهجرة، ١٩٨٧)؛ علي القاسمي، «التعريب ومشكلاته في الوطن العربي،» **المنهل**، العدد ٣٤ (١٩٨٧)، وابراهيم الترزي، **التراث المجمعي في خمسين عاماً** (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٩٨).

(٢) Robert B. Kaplan and Richard B. Baldauf, *Language Planning from Practice to Theory*, Multilingual Matters; 108 (Clevedon; Philadelphia, PA: Multilingual Matters, 1997), p. 7.

(٣) شحادة الخوري، **دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب**، قدم له عبد الكريم اليافي ([دمشق]: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٩).

(٤) K. Al-Qurashi, «The Feasiblility of the Arabic Language as a Medium of Instruction in Sciences,» (Unpublished Dissertation, Indiana University, 1982).

«الترجمة والتعريب في الوطن العربي تسير ببطء شديد، حيث لم يستطع مواكبة التطور العلمي». والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: أين مكان التعريب في ظل هذه التحديات؟

والعربية السعودية انطلاقاً من كونها قبلة المسلمين من أشد الدول العربية حرصاً على صيانة اللغة العربية والمحافظة على نقائها، بل إنها تعتبر المحافظة على سلامة اللغة العربية (لغة القرآن الكريم) من مقومات المحافظة على هويتها الدينية والثقافية(٥). وارتباط اللغة العربية بالقرآن ـ على وجه الخصوص ـ قد ساهم على مر العصور في المحافظة عليها حية عامرة في نفوس المتحدثين بها. ويشير إلى ذلك كابلان فيقول: «تلعب القوى الدينية الإسلامية دوراً مركزياً في انتشار اللغة العربية، والمحافظة على سلامة الفصحى، وذلك تماشياً مع إيمان تلك القوى بأن كلام الله يجب أن يبقى محفوظاً كما أنزل على رسوله»(٦). ولذلك لا غرو في أن يكون التعريب أحد أهم الأهداف الاستراتيجية التي تسعى العربية السعودية لتحقيقها.

وحيث إنه لا يوجد في العربية السعودية مجمع لغوي خاص بها، فإن قضية المصطلحات تبدو أكثر حدة منها في الدول العربية الأخرى. وعلى الرغم من وجود أعضاء سعوديين في مجمع اللغة العربية في القاهرة، إلا أن ذلك لم يساهم بشكل فاعل في تطوير أساليب تعريب المصطلحات في العربية السعودية. ويعد مشروع بنك المصطلحات الآلي السعودي عام ١٩٨٣ بداية فعلية للاهتمام بالمصطلحات، وسنتحدث عنه بشيء من التفصيل في موضع آخر.

٢ ـ مشكلة البحث

يسود الاعتقاد بأن التعريب القائم حالياً يمثل أحد برامج التخطيط اللغوي الناجحة(٧)، غير أن المتتبع لنشاطات التعريب في الوطن العربي يجد أن

---

(٥) مقابلة شخصية مع يحيى المعلمي في دار المعلمي للنشر، الرياض، ١٩٩٩.

(٦) Kaplan and Baldauf, *Language Planning from Practice to Theory*, p. 11.

(٧) انظر: El-Khafaifi, «The Role of the Cairo Academy in Coining Arabic Scientific Terminology: An Historical and Linguistic Evaluation»; Fawwaz Al-Abd Al-Haq, «A Case Study of Language Planning in Jordan,» (Unpublished Dissertation, University of Wisconsin, 1985), and A. El-Mouloudi, «Arabic Language Planning: The Case of Lexical Modernization,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Georgetown University, 1986).

هذه النشاطات تفتقد بعض المقومات الأساسية التي لا بد من توفرها في أي عملية تخطيط لغوي، خصوصاً في ما يتعلق بالتقويم والتطبيق. ويجمع منظرو التخطيط اللغوي ومنهم فيشمان (Fishman) وإيستمان (Eastman) وكوبر (Cooper) وكابلان (Kaplan) على أن التقويم المستمر من أهم العناصر التي لا بد من توافرها في كل مراحل عملية التخطيط اللغوي. والتعريب القائم في العربية السعودية ـ على وجه الخصوص ـ لم يسبق أن خضع للتقويم في أي من مراحله أو نتائجه. وتأتي هذه الدراسة لتسد هذه الفجوة، حيث تحاول رصد نشاطات التعريب في العربية السعودية لمعرفة مدى توافقها مع أسس التخطيط اللغوي المعاصر وقواعده. ثم تقدم دراسة تطبيقية لمعرفة مدى شيوع الكلمات المعربة في النصوص الصحفية. وهي بذلك تحاول استقصاء العوامل المؤثرة في استخدام الكلمات المعربة مثل طريقة التعريب، والموضوع.

٣ ـ الأهداف والفرضيات

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

ـ ما هي سياسة التعريب في العربية السعودية؟

ـ ما هي الجهات التي تعنى بنشاطات التعريب في العربية السعودية؟

ـ ما هي الجهود المبذولة في سبيل تطبيق التعريب في العربية السعودية؟

ـ هل هناك ارتباط بين تكرار الكلمات المعربة والموضوع؟

ـ ما هي نسبة تكرار الصيغة الإنكليزية إلى الصيغة المعربة؟

ـ هل هناك ارتباط بين طريقة التعريب (أي الاشتقاق أو النحت أو المجاز أو الاقتراض) وتكرار الكلمات المعربة؟

أما فرضيات الدراسة فهي:

ـ تستخدم الصيغة الأصلية (الإنكليزية) بدلاً من الصيغة المعربة في معظم الحالات.

ـ تكرار الكلمات المعربة يتأثر بالموضوع.

ـ تكرار الكلمات المعربة يتأثر بطريقة التعريب.

٤ ـ أهمية البحث

يبدو أن هناك مجموعة عوامل تؤثر في أي عملية تخطيط لغوي، ولكي يتسنى لنا معرفة مدى تأثير هذه العوامل ـ سواء مجتمعة أو متفرقة ـ فإنه من الأفضل دراسة عملية التخطيط نفسها. وبدراسة عملية التعريب يتكوّن لدينا فهم أعمق لما إذا كان التعريب القائم حالياً يمثل أحد نماذج التخطيط اللغوي المعاصر أم هو مجرد فرضيات مذهبية لا تلتزم بمعايير محددة وثابتة؟

كما أن دراسة عملية التعريب نفسها تتيح لنا الوقوف على جوانب عديدة ـ عدا جوانب التخطيط ـ تؤثر بشكل فاعل في عملية التعريب، كالعوامل الاجتماعية، والسياسية، وغير ذلك.

وتتيح لنا الدراسة ـ على المستوى التطبيقي ـ إلقاء الضوء على تفاعل الكلمة المعربة أثناء الاستخدام، ومدى تأثير طريقة التعريب في تكرار الكلمة المعربة في النصوص المكتوبة، وما شابه ذلك. ونحن في هذه الدراسة نحاول فهم العوامل اللغوية التي تحكم تكرار الكلمات المعربة، وتؤثر في استخدامها في النصوص المكتوبة. كما أن الدراسة تتيح لنا فرصة التعرف إلى الطرق الصرفية التي تنتهجها العربية في تعريب المصطلحات العلمية، وهي تشمل: الاشتقاق، والنحت، والتركيب، والمجاز، والاقتراض. وسنلقي الضوء على هذه الوسائل في فصل مستقل. وسنناقش كذلك الإجراءات الرسمية التي تتخذها المجامع اللغوية في تعريب المصطلحات. وهذا من شأنه أن يتيح لنا التعرف إلى خطوات تعريب المصطلح في الوطن العربي والاطلاع على مدى توافق هذه الخطوات مع أسس التخطيط اللغوي المعاصر وقواعده.

أما على المستوى الاستراتيجي، فإن التعريب يُنظر إليه كأحد مقومات الوحدة العربية، ويهدف إلى ربط الأمة بماضيها المشرق[٨]. ويقوم التعريب بدور فاعل في عملية التنمية الشاملة ورفع مستوى الوعي القومي، ذلك أن استخدام اللغة العربية في رفع مستوى هذا الوعي هو أسرع وأقل كلفة من محاولة رفع الوعي من خلال لغة أخرى أو باستخدام مصطلحات دخيلة. ويشير القاسمي أيضاً إلى أن التعريب مطلوب في التعليم، ذلك أن «الطلاب

---

(٨) القاسمي، «التعريب ومشكلاته في الوطن العربي،» ص ٤٣ ـ ٤٤.

يتعلمون العلوم التطبيقية بشكل أفضل عندما يتلقونها بلغتهم الأصلية»[٩].
وأخيراً فإن الثقافة الإسلامية لن يتم حفظها إلا بواسطة المحافظة على اللغة العربية حية فاعلة في العلوم والحياة. ومما سبق تتضح أهمية طَرق موضوع التعريب لما يمثله من هَمٍّ قومي عربي، ولمعرفة مدى الجهود المبذولة في هذا المجال، وقياس فاعليتها.

والدراسة هذه هي الأولى من نوعها في العربية السعودية من حيث تقويم استخدام الكلمات المعربة في الصحافة. وهي بذلك تعطي تصوراً لمدى فاعلية التعريب في العربية السعودية للمرة الأولى، وتفتح المجال أمام العديد من البحوث في هذا الميدان.

٥ ـ ترتيب وحدات الكتاب

يتكوّن الكتاب من مقدمة وخمسة فصول وخاتمة. يقدم **الفصل الأول** لمحة عن مفهوم التخطيط اللغوي، وعن الذخيرة اللغوية، وكيف يمكن توظيفها في تقويم الاستخدامات اللغوية المختلفة، تلي ذلك لمحة عن المجامع اللغوية العربية. وفي **الفصل الثاني** نتحدث بشيء من التفصيل عن منهجية وضع المصطلح، والطرق اللغوية التي تنتهجها العربية في تعريب الكلمات الوافدة. وفي **الفصل الثالث** نتحدث عن مسيرة التعريب في العربية السعودية، والقرارات المتعلقة بها. ثم نتناول في **الفصل الرابع** طريقة تصميم الدراسة التطبيقية التي هدفت إلى قياس مدى استخدام الكلمات المعربة في صحافة العربية السعودية. ثم نقدم في **الفصل الخامس** تحليلاً مفصلاً للبيانات ونتائج الدراسة التطبيقية، يلي ذلك خاتمة البحث.

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٤٣ ـ ٤٤.

الفصـــل الأول

التخطيـــط اللغـــوي

أولاً: تعريف التخطيط اللغوي

يمكن تعريف التخطيط اللغوي من خلال الإجراءات والممارسات التي يمارسها المخططون اللغويون، ومن خلال الخطوات التي ينتهجونها أثناء عملية التخطيط وفق الأهداف التي يأملون تحقيقها[1]. ويتفق روّاد التخطيط اللغوي - ومنهم فيشمان، وكوباريوبس، وايستمان، وكوبر، وكابلان - على أن عمليات التخطيط اللغوي يمكن تعريفها من خلال أهدافها أو موضوعاتها، وأنواعها الرئيسية هي:

تخطيط الذخيرة اللغوية: (Corpus Linguistics)، وهو يتناول التخطيط المتعلق بالاستعمال للغة معينة.

تخطيط وضع اللغة: ويتناول تخطيط وضع لغة معينة مقارنة مع لغة أخرى.

تخطيط الانتشار اللغوي: ويهدف إلى زيادة عدد المستخدمين.

والنوعان الأول والثاني من التخطيط اللغوي معروفان منذ زمن بعيد، كما تشير إلى ذلك الدراسات. أما النوع الثالث فهو حديث نسبياً، حيث إن كوبر (Cooper) هو أول من طرح هذا النوع كأحد أمثلة التخطيط اللغوي المعاصر. وكما يشير كوبر: «تخطيط الانتشار اللغوي يعنى بالبرامج التي تهدف إلى زيادة عدد المتكلمين بلغة معينة أو لهجة معينة، وهذا النوع من التخطيط

---

(١) Carol M. Eastman, *Language Planning: An Introduction*, Chandler and Sharp Publications in Anthropology and Related Fields (San Francisco: Chandler and Sharp, 1983).

لا يندرج تحت تخطيط وضع اللغة»[٢].

وفي ما يلي نستعرض أمثلة من التخطيط اللغوي في بعض دول العالم:

- تطوير لهجة معينة بهدف جعلها لغة قومية. وهذا المثال من إندونيسيا[٣].

- إحياء لغة منقرضة، مثال ذلك اللغة العبرية في إسرائيل[٤].

- وضع المصطلحات (وهذا قائم في معظم لغات العالم).

- التخطيط اللغوي لإصلاح الهجاء.

- التخطيط للتقارب بين اللهجات، اللغة السواحيلية كمثال[٥].

- التخطيط لوضع اللغة القومية لغة التدريس بدلاً من اللغة الاستعمارية، كما حدث في المغرب والجزائر (التعريب).

ويتفق معظم منظري التخطيط اللغوي على أنه لا بد من وضع أهداف واضحة ومحددة لعمليات التخطيط قبل القيام بعملية التنفيذ، ثم إجراء التقويم المستمر للأهداف ولطريقة التنفيذ[٦]. وتشير إيستمان[٧] إلى أن هناك مكونات أساسية لا بد من توافرها في أي عملية تخطيط لغوي هي:

١ - **تحديد اللغة موضع التخطيط** قبل البدء في أي عملية تخطيط لغوي. وعملية تحديد اللغة إشكالية تحتاج إلى دراسات ميدانية يقوم بها متخصصون لغويون بغرض تحديد اللغة المستخدمة فعلياً تحديداً دقيقاً يمكن من خلاله معرفة السمات اللغوية السائدة، والمفردات الأكثر تداولاً، والنظم

---

(٢) Robert L. Cooper, *Language Planning and Social Change* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1989), p. 33.

(٣) S. Takdir Alisjahbana, *Language Planning for Modernization: The Case of Indonesian and Malaysian,* Contributions to the Sociology of Language; 14 (The Hague: Mouton, 1976).

(٤) Joan Rubin and Björn H. Jernudd, eds., *Can Language Be Planned? Sociolinguistic Theory and Practice for Developing Nations* ([Honolulu]: University Press of Hawaii, [1971]).

(٥) Wilfred Whiteley, *Swahili: The Rise of a National Language* (London: Methuen, 1969).

(٦) L. Nyati-Ramahobo, «Language Planning in Botswana,» *Language Planning and Language Problems* [LPLP], vol. 22, no. 1 (1998), pp. 49-56.

(٧) Eastman, *Language Planning: An Introduction.*

الاجتماعية الأكثر تأثيراً في اللغة وما شابه ذلك.

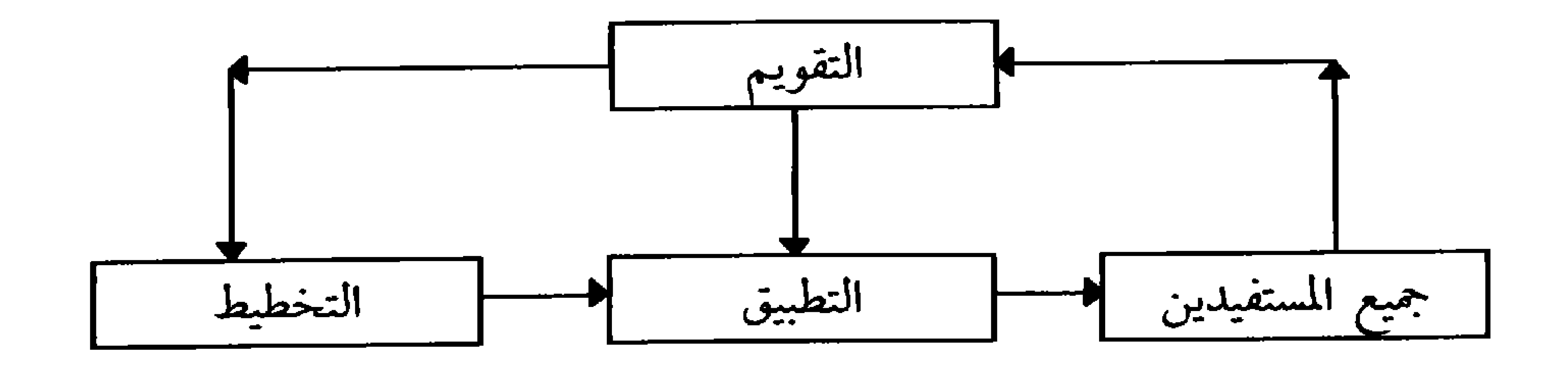
٢ - **وضع سياسة لغوية واضحة ومحددة**، تهدف إلى إصلاح الوضع اللغوي المراد إصلاحه، وهذه النقطة تحتاج إلى المزيد من البحث، حيث إنها مبنية على النقطة الأولى. فمثلاً سياسة التعليم العالي في العربية السعودية تدعو إلى التعريب، ولكنها لم تحدد كيف يمكن إنجاز هذا الهدف، وسياسة الإعلام تدعو إلى صيانة اللغة العربية، ولكنها لم تحدد كيفية التعامل مع الكلمات المعربة في الصحافة. مثلاً، تجد كاتباً يستخدم «تكنولوجيا»، وآخر يستخدم «تقنية»، وثالث يستخدم «تقانة»، ورابع يستخدم «Technology» وهكذا. وبالتالي فإن عملية التعريب ستبقى تدور في حلقة مفرغة.

٣ - **شمولية السياسة اللغوية**، حيث يجب أن تشمل السياسة اللغوية المراد تطبيقها كل القضايا التي تؤثر في اللغة، مثل التغيرات الاجتماعية، والتمازج السكاني وغير ذلك، أي أنه لا بد من أخذ هذه الأمور في الحسبان عند وضع السياسة اللغوية.

٤ - **تنفيذ السياسة اللغوية**، وهذا يتطلب إجراءات تنفيذية ومتابعة رقابية، وهذا يشمل التنسيق مع كل الأجهزة المعنية، ويتطلب وجود مؤسسة مختصة تقف خلف هذه الجهود.

٥ - **التقويم المستمر للسياسة** في كل مراحلها من أهم عناصر التخطيط اللغوي. وهو يشمل تقويم كل العناصر السابقة (أي البنود من ١ - ٤)، وتلافي السلبيات، ومتابعة المتغيرات.

الشكل رقم (١ - ١)
نموذج فيشمان (Fishman) للتخطيط اللغوي



وقد أشارت إلى ذلك إيستمان فكتبت تقول: «إن التخطيط اللغوي هو القرار الذي يتخذه مجتمع ما لتحقيق أهداف وأغراض تتعلق باللغة التي يستخدمها ذلك المجتمع. ويحقق مثل ذلك القرار، سواء كان يتعلق بحماية اللغة من المفردات الواردة أو إصلاحها أو إنعاشها أو تحديثها، دعم عرى التواصل بين الأمم التي تجمعها لغة واحدة ويعزز الإحساس بالوحدة المناصرة»[٨].

ومن منظور أوسع، فإن تخطيط ذخيرة اللغة يتضمن الجهود الرامية إلى تعديل أو تطوير لغة بعينها[٩]. ووضع المصطلحات العلمية والتقنية في الدول النامية من أكثر أنواع التخطيط اللغوي في تلك المجتمعات؛ وذلك بهدف اللحاق بركب التقدم العلمي والتقني في الدول المتقدمة[١٠].

والتعريب - كعملية وضع مصطلحات - يندرج تحت تخطيط العينة اللغوية. وتخطيط العينة اللغوية، كما يشير كوبر، «يتعلق بالنشاطات اللغوية بهدف تحسين اللغة نفسها مثل وضع المصطلحات، وإصلاح الهجاء، أو استقطاب حروف هجائية جديدة»[١١]. والتعريب في العربية السعودية يتضمن «تغذية المفردات»، أي «وضع مصطلحات جديدة لمفاهيم علمية وتقنية حديثة»[١٢].

ويمكن وصف التعريب بأنه عملية تحديث أو تطوير للمفردات، كما يشير قاسم سارة[١٣]. وبالتحديد، فإن وضع المصطلحات العلمية والتقنية يهدف إلى جعل اللغة أكثر قدرة على مسايرة التقدم العلمي والتقني في الدول المتقدمة، وجعلها أيضاً قادرة على التعبير عن حاجات المجتمع[١٤]، وبعبارة

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

(٩) Joan Rubin [et al.], eds., *Language Planning Processes*, Contributions to the Sociology of Language; 21 (The Hague; New York: Mouton, 1977).

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) Cooper, *Language Planning and Social Change*, p. 31.

(١٢) Robert B. Kaplan and Richard B. Baldauf, *Language Planning from Practice to Theory*, Multilingual Matters; 108 (Clevedon; Philadelphia, PA: Multilingual Matters, 1997).

(١٣) قاسم طه سارة، **التعريب: جهود وآفاق** (دمشق: دار الهجرة، ١٩٨٧).

(١٤) Rubin [et al.], eds., *Language Planning Processes*; Cooper, *Language Planning and Social Change*; Eastman, *Language Planning: An Introduction*, and Kaplan and Baldauf, Ibid.

أخرى: قدرة اللغة على مواكبة التغيرات الحديثة.

كما أن التعريب يهدف إلى صيانة اللغة العربية الفصحى، وحمايتها من سطو المصطلحات الوافدة من لغات أخرى، وإبقاء أنظمتها الصوتية والصرفية والبنائية من دون تحوير أو تغيير.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن التقويم المستمر هو لب عمليات التخطيط اللغوي (الشكل رقم (١ ـ ١)). وفي أغلب الأحيان يكون التقويم مطلوباً حتى قبل البدء بعملية التخطيط[١٥]. وتكمن أهمية التقويم في أنه يوجه جهود التخطيط إلى الوجهة الصحيحة، وإلى المواضع التي تحتاج إلى إصلاح، كما أن التقويم يوجه المخططين إلى اختيار الأساليب التي ستحقق أكبر قدر من النجاح في تغيير أو إصلاح الواقع اللغوي. ويشير[١٦] كوبر إلى دراسة أجريت على اللغة العبرية، حيث أثبتت هذه الدراسة أنه لا توجد علاقة بين طول المصطلح وشيوعه، على عكس الاعتقاد السائد أنه كلما كان المصطلح قصيراً كانت نسبة شيوعه أكبر. وقد وجد أن مدى شيوع المصطلح مرتبط بعدد الكلمات التي تقترب منه في المعنى وتشترك معه في الجذر. وهذه الدراسة توضح أن التقويم المستمر هو الطريقة المثلى لقياس مدى نجاح برامج التخطيط اللغوي، وهو ضرورة ملحة لمعرفة المستجدات ومواضع الأخطاء.

وهذا الجانب من التخطيط اللغوي (أي التقويم المستمر) لم يطبق بعد في عملية التعريب. وبعبارة أخرى لا توجد دراسات شاملة هدفها ينحصر في تقويم الاستخدام اللغوي في الوطن العربي،وخصوصاً قبل وضع المصطلحات، ثم تقويم استخداماتها بعد الوضع. ولم يجد الباحث دراسة واحدة تتناول استخدام المصطلحات المعربة في الصحافة أو الإعلام بشكل عام، أو حتى في النتاج العلمي المكتوب في الوطن العربي، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على هذا الجانب.

---

(١٥) انظر: **Rubin and Jernudd, eds., *Can Language Be Planned? Sociolinguistic Theory and Practice for Developing Nations.***

(١٦) **Cooper, Ibid.**

ثانياً: الذخيرة اللغوية

أصبح يوجد الآن ما يعرف بالذخيرة اللغوية (Corpus Linguistics)، وهي تتكوّن من عدد كبير من النصوص المكتوبة للغة معينة. وهذه النصوص يتم جمعها بطريقة إحصائية دقيقة، بحيث تشمل كل التراكيب النحوية السائدة في لغة ما. ويشير ميكنري وويلسون إلى أن الذخيرة اللغوية تعتمد بشكل كبير على الاستخدامات المتداولة وليس على التراث المكتوب، بحيث تحقق مبدأ التمثيل الفعلي للاستخدام اللغوي، وتتحقق فيها أيضاً شمولية العينات، وذلك من أجل تغطية طرق الاستخدام كلها، وعناصر التحليل النصية. ويجب أن يتحقق فيها أيضاً تقنين العينة، وإمكانية قراءة النماذج بواسطة الحاسوب، والمراجع المفهرسة.

وقد استخدمت طريقة خاصة لجمع النصوص المستخدمة في هذه الدراسة تعرف بطريقة المراقبة (Monitor). وتقوم هذه الطريقة على تجميع مقاطع نصية بطريقة حسابية منظمة، بحيث يحتوي كل مقطع على عدد مماثل من الكلمات قد تصل إلى ٩٠٠٠ كلمة. وهذه الطريقة مناسبة جداً لقياس مدى شيوع المفردات، أو التعابير الخاصة، وبذلك فهي الطريقة المثلى لقياس مدى استخدام الكلمات المعرّبة في النصوص الصحفية، وهو موضوع هذه الدراسة. وقد استخدمت هذه الطريقة بنجاح في العديد من المشاريع المماثلة في عدد من الجامعات الأمريكية، مثل جامعة بريغهام يونغ (Brigham Young University)[(١٧)].

والدراسات التي تناولت التعريب مثل دراسات العبيد في المغرب، وبن عبدي في الجزائر، والكفيفي في مصر، لم تتقصّ البعد التقويمي وفق معايير قياس الذخيرة اللغوية، الذي يمثل أهم مقومات التخطيط اللغوي المعاصر، أي أن معظم الدراسات لم تقوّم الاستخدام الفعلي للتعريب[(١٨)]. ففي

(١٧) Tony McEnery and Andrew Wilson, *Corpus Linguistics*, Edinburgh Textbooks in Empirical Linguistics (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1996), p. 22.

(١٨) انظر: Mohamed Elbaid, «A Sociolinguistic Study of the Arabization Process and Its Conditioning Factors in Morocco,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, State University of New York at Buffalo, 1985); L. Benabdi, «Arabization in Algeria: Processes and Problems,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Indiana University, 1981), and H. El-Khafaifi, «The Role of the Cairo Academy in Coining Arabic Scientific Terminology: An Historical and Linguistic Evaluation,» (Unpublished Dissertation, University of Utah, 1985).

الدراستين الأولى والثانية تم تناول قضية التعريب كقضية وضع اللغة العربية مقارنة بوضع اللغة الفرنسية، وبالتالي فإنها ذات بعد سياسي لغوي. أما في الدراسة الثالثة فتناولت دور المجامع اللغوية العربية في ما يتعلق بوضع المصطلحات العلمية، وهي دراسة وصفية لم تتطرق إلى الاستخدام الفعلي للمصطلحات. ولذلك فإن الدراسات السابقة لم تتبع منهج الذخيرة اللغوية، والذي يقوم على قياس أي استخدام لغوي من خلال عينات مجموعة وفق نظام معياري محدد. وربما يعزى ذلك إلى طبيعة هذه الدراسات، حيث إنها تميل إلى الوصف النظري وليس التطبيقي.

وهذه الدراسة التي بين أيدينا هي الدراسة التقويمية الأولى التي تتناول مدى شيوع الكلمات المعربة في النصوص الصحفية في العربية السعودية، وهي تهدف إلى ربط هذا النشاط ببرامج التخطيط اللغوي المعاصر من خلال النقد والتحليل.

ثالثاً: التعريب كأحد مظاهر التخطيط اللغوي

عبر تاريخ اللغة العربية الطويل، كانت ظاهرة التعريب معروفة وممارسة، ولذلك فإن لفظة التعريب ما زالت تشير إلى عملية استقطاب كلمات أو مفردات من لغات أخرى. وهي تشير بصفة خاصة إلى عملية وضع مصطلحات عربية، أي مشتقة من اللغة العربية بدلاً من المصطلح الأجنبي. وكما تشير الدراسات فإن هذه العملية اللغوية قديمة قدم اللغة العربية نفسها[١٩]، ولكنها أصبحت أكثر بروزاً مع بدايات القرن التاسع عشر الميلادي تزامناً مع ثورة الاتصالات، واتصال اللغة العربية باللغات الأوروبية بشكل مباشر. فقد بدأ المشتغلون بالصحافة والطب بتعريب المصطلحات الأجنبية في بداية النهضة العربية[٢٠].

ومع بداية القرن الواحد والعشرين، وتحت تأثير انتشار الثقافة الغربية في المجتمعات العربية، برزت الملامح الأولية للقومية العربية، ومحاولة الإصلاح اللغوي، وخصوصاً في ما يتعلق بنقل العلوم التقنية والتطبيقية إلى

(١٩) El-Khafaifi, Ibid.

(٢٠) A. El-Mouloudi, «Arabic Language Planning: The Case of Lexical Modernization,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Georgetown University, 1986).

الوطن العربي. ورغب أصحاب القرار من القادة العرب في أن يطوّروا بلدانهم لتلحق بالركب الحضاري كما في الدول المتقدمة، وأنشئت مؤسسات علمية هدفها التطوير ونقل العلوم العصرية(٢١). وأنشئ أول مجمع علمي للغة العربية في دمشق عام ١٩١٩. ويعد هذا الحدث أول خطوة مهمة في مسيرة التعريب في الوطن العربي المعاصر، باعتبار التعريب أهم مقومات الوحدة العربية وأحد القضايا الوطنية الكبرى، وذلك من أجل أن تصبح اللغة العربية قادرة على استيعاب المستجدات الحضارية والعلمية.

رابعاً: مفهوم التخطيط اللغوي في اللغات الأخرى

هناك العديد من برامج التخطيط اللغوي المنتشرة حول العالم، وفي لغات عديدة مثل التركية والفرنسية والعبرية. فقد تم إنشاء الهيئة اللغوية التركية بهدف «تنقية» اللغة التركية من المفردات الأجنبية(٢٢). واستبدلت الحروف العربية بالحروف اللاتينية. وسمي هذا القرار بالثورة اللغوية، حيث إنه كان تغييراً ثورياً(٢٣). ولكن هذا القرار كان ذا أثر مأساوي كما أشار عدد من الباحثين، إذ إنه قطع الصلة بين ماضي اللغة التركية وحاضرها، وتعيّن على الأتراك ترجمة كتبهم التراثية كلها المكتوبة بالحروف العربية إلى اللغة الحالية المكتوبة بالحروف اللاتينية. وهنا نرى أهمية التخطيط اللغوي، وخطورة القرارات الفردية في مثل هذا الأمر.

أما في ما يتعلق باللغة الفرنسية، فقد أنشئت الأكاديمية الفرنسية عام ١٦٣٥، ولم تهتم الأكاديمية الفرنسية في بادئ الأمر بالكلمات الوافدة، ولكن بعد أن كثرت الكلمات المقترضة من اللغة الانكليزية قامت الأكاديمية بمحاولة منع استعمال أي كلمة وافدة، ومن تلك الكلمات التي منعتها الأكاديمية: «نهاية الأسبوع» (Weekend) أو «مرآب» (Garage)، وغيرهما، ولكن هذه الكلمات وجدت طريقها إلى التداول على الرغم من قرار المنع(٢٤).

---

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) El-Khafaifi, Ibid.

(٢٣) C. Gullagher, «Language Reform and Social Modernization in Turkey,» in: Rubin and Jernudd, eds., *Can Language Be Planned? Sociolinguistic Theory and Practice for Developing Nations.*

(٢٤) A. Rabinovich, «The Hebrew Language Academy: Tongue Assessors,» *Hadassah,* vol. 1 (January 1983), pp. 14-15.

وفي إسرائيل قامت الأكاديمية العبرية بتعيين مراقب يتابع البث التلفازي والإذاعي لمنع أي استخدام لغوي يتعارض مع قرارات الأكاديمية. وتتمتع الأكاديمية بدعم كامل من السلطة السياسية ومن أعضاء الحكومة جميعهم. كما أنها تقوم بوضع المصطلحات التقنية والعلمية[٢٥]. بيد أن فيشمان يشير إلى أن نجاح قرارات الأكاديمية العبرية يكمن في عوامل أخرى أهمها «تزامن الايديولوجية اللغوية مع الهوية الوطنية، وكذلك الرغبة الأكيدة للمجتمع في إبراز الهوية الوطنية، مما دعم سير السياسة اللغوية في إسرائيل دعماً كاملاً»[٢٦].

ومن الواضح أن مفهوم التخطيط اللغوي على المستوى القومي شائع في معظم بلدان العالم، وتعد الرغبة الصادقة في اللحاق بالركب العلمي والصناعي هي المحرك الأساسي لمعظم برامج التخطيط اللغوي هذه. وكما تشير إيستمان: «ينطلق العديد من المفاهيم النظرية في التخطيط اللغوي من الرغبة نحو التحديث والتطوير»[٢٧].

خامساً: المجامع اللغوية العربية

تؤدي المجامع اللغوية دوراً مهماً وحيوياً في عمليات التخطيط اللغوي، حيث تقول إيستمان[٢٨] إنه «لا يمكن قيام سياسة لغوية دون توجيه أو عناية جهة ما أو أكاديمية». وانطلاقاً من هذا المفهوم أنشئت مجامع اللغة العربية.

ويمثل المجمع العلمي الذي أنشيء في دمشق عام ١٩١٩ أول مجمع للغة العربية. وكان من أوائل مهمات المجمع الوليد الحفاظ على سلامة استخدام اللغة العربية الفصحى، وخصوصاً في الكتابة. وكان هناك عمود صحفي تنشره إحدى الصحف بعنوان «عثرات الأقلام» يتم من خلاله تتبع الأخطاء الشائعة وتصويبها. وكان أعضاء المجمع يعلقون من خلال هذا العمود على الاستخدامات اللغوية الخاطئة في الصحف والكتب المطبوعة. أما

---

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) Joshua A. Fishman, ed., *Handbook of Language and Ethnic Identity* (New York: Oxford University Press, 1999), p. 291.

(٢٧) Eastman, *Language Planning: An Introduction*, p. 140.

(٢٨) المصدر نفسه.

في الآونة الأخيرة، فإن المجمع اللغوي يركز على القضايا الأدبية، وتمويل البحوث عن اللغة العربية[٢٩].

توالت المجامع اللغوية العربية بعد ذلك، فأنشئ المجمع اللغوي في القاهرة عام ١٩٣٢، ثم المجمع اللغوي العراقي عام ١٩٤٧، ثم الأكاديمية المغربية عام ١٩٦٤، وأخيراً المجمع اللغوي الأردني عام ١٩٧٦. وتشترك المجامع اللغوية العربية في هدف عام هو «المحافظة على سلامة اللغة العربية، وحمايتها كلغة مشتركة لكل العرب»[٣٠]. ويتضمن هذا الهدف تمويل الأبحاث التي تتناول النحو العربي، ووضع المصطلحات العلمية والتقنية، وتتضمن أيضاً عقد المنتديات واللقاءات التي تهدف إلى إبراز الأدب العربي وقضايا اللغة العربية عموماً. وتحاول المجامع اللغوية العربية تحجيم أثر اللهجات العامية في اللغة العربية الفصحى، والحد من المصطلحات الوافدة من خلال وضع مصطلحات معربة لها[٣١]. ولكن ـ كما تقول ايستمان ـ «لم يستطع أي من هذه المجامع اللغوية تطوير آلية فاعلة تلزم الجمهور باستخدام الكلمات المعربة بدلاً من الوافدة؛ ففي معظم الحالات تُقبل تغييرات في الهجاء واقتراض كلمات أجنبية، ويتم التغاضي عن تعبيرات مأخوذة من العامية»[٣٢].

وتختلف المجامع اللغوية بعضها عن بعض من حيث الإنتاج، فهناك مجامع نشطة، مثل مجمع اللغة العربية في القاهرة، الذي قام بتشكيل لجان عدة، كل لجنة لها مهمة محددة. ومن هذه اللجان لجنة التعريب، ولجنة الأبحاث اللغوية، ولجنة الأدب العربي. ولهذا يعتبر مجمع القاهرة أكثر إنتاجاً من المجامع الأخرى. أما مكتب تنسيق التعريب في الرباط، فيضطلع بدور مهم في ما يتعلق بالتنسيق بين المجامع اللغوية العربية، وما يتعلق بنشر قوائم المصطلحات المعربة في الوطن العربي وتوزيعها. ولما لهاتين المؤسستين ـ مجمع القاهرة ومكتب التعريب ـ من دور مهم في مسيرة التعريب في الوطن العربي، فإننا سنتحدث عنهما بشيء من التفصيل في الصفحات التالية.

---

(٢٩) El-Khafaifi, «The Role of the Cairo Academy in Coining Arabic Scientific Terminology: An Historical and Linguistic Evaluation».

(٣٠) Anwar G. Chejne, *The Arabic Language: Its Role in History* (Minneapolis: University of Minnesota Press, [1969]).

(٣١) Eastman, *Language Planning: An Introduction.*

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٨.

١ ـ مجمع اللغة العربية في القاهرة

تم إنشاء المجمع في مصر عام ١٩٣٢ بقرار ملكي صادر من الملك فؤاد الأول. والهدف الرئيسي من إنشاء المجمع هو حماية اللغة العربية وصيانتها. كما يهدف أيضاً إلى جعل اللغة العربية قادرة على استيعاب المفردات الحديثة في مجال العلوم والتقنية. ويشير الترزي في كتابه **التراث المجمعي في خمسين عاماً** إلى أنه كان من أهداف المجمع وضع معجم حديث للغة العربية[٣٣]. وينص قرار إنشاء المجمع على أنه لا بد من أن يكون عشرون من أعضاء المجمع من المصريين الذين لهم دراية بالنحو العربي وقادرين على إثراء البحوث المتعلقة باللغة العربية والأدب العربي. وتشمل العضوية أعضاء غير مصريين، إذ إن هناك أعضاء من البلدان العربية الأخرى، كما أن هناك أعضاء أوروبيين مستشرقين، من الذين أسهموا في البحوث المتعلقة بالعربية.

ومنذ ذلك الوقت تزايد عدد الأعضاء حتى بلغ ٨٠ ثمانين عضواً؛ أربعون مُقيمون وأربعون أعضاء شرف. وهناك خمسة أعضاء من هؤلاء الثمانين من السعوديين. ويعمل الأعضاء المقيمون من خلال لجان عمل تصل في بعض الأحيان إلى خمس وعشرين لجنة. أما أعضاء الشرف فإنهم يكتفون بحضور المؤتمر السنوي الذي يعقده المجمع.

وينتهج المجمع في طريقة تناوله الأعمال المنوطة به ثلاث مراحل رئيسة: المرحلة **الأولى** تتمثل في تشكيل لجان أو فرق عمل. وكل لجنة تختص بموضوع معين، فعلى سبيل المثال لجنة المصطلحات الهندسية تختص بتعريب المصطلحات في حقل الهندسة فقط. وهناك خمس وعشرون لجنة عاملة في المجمع الآن، يعمل معظم هذه اللجان في تعريب المصطلحات العلمية والتقنية في حقول معرفية مختلفة. وهناك لجنة واحدة مختلفة هي لجنة اللهجات والبحوث اللغوية، وهذه تتولى دراسة اللهجات في الوطن العربي وتشرف على البحوث المتعلقة بالنحو العربي.

أما المرحلة **الثانية**، فتتمثل في مجلس المجمع الذي يجتمع مرة واحدة كل أسبوع (يوم الاثنين)، يراجع فيه الأعضاء المقيمون أعمال اللجان، وتتقدم كل لجنة بتقرير عن سير أعمالها إلى المجلس وتتم مناقشة التقارير. وهذه المرحلة من مراحل عمل المجمع مرحلة إجرائية وحسب. وفي بعض الحالات تقدم

(٣٣) ابراهيم الترزي، **التراث المجمعي في خمسين عاماً** (القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٩٨).

اقتراحات من قبل الأعضاء المقيمين إلى أعضاء اللجان الأخرى، كأن يقدم عضو في لجنة الهندسة اقتراحاً حول تعريب كلمة معينة هي في الواقع من اختصاص لجنة الكيمياء مثلاً.

وتتمثل المرحلة **الثالثة** من مراحل العمل في المجمع في المؤتمر السنوي، حيث يجتمع الأعضاء الثمانون كافة لمدة نحو أسبوعين. وتتم في المؤتمر مناقشة قضايا المجمع، والموافقة على أعمال اللجان، وتتم إجازة الأعمال الجاهزة، وقد يعاد بعضها للمراجعة، أو يُرفض بعضها كلياً. وبعد انتهاء المؤتمر يتم طبع الأعمال التي تمت إجازتها وتوزيعها، ويعلن عن التوصيات والقرارات التي أقرها المجمع. كما يأخذ المجمع على عاتقه كل عام مناقشة قضية أو موضوع خلال فترة انعقاد المؤتمر السنوي، مثل: الإعلام، والجغرافيا، والمصطلحات.

ومن حيث عدد الكلمات المعربة التي وضعها المجمع، فإنه قد وضع عبر تاريخه الطويل، أي منذ تأسيسه وحتى عام ١٩٩٧، أكثر من ١٣٥,٠٧٦ مصطلحاً، وذلك بحسب إحصائية قُدمت للمؤتمر الرابع والستين المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٧. وهذه المصطلحات موزعة بحسب الموضوعات المدرجة على الجدول رقم (١ ـ ١):

الجدول رقم (١ ـ ١)
توزيع المصطلحات بحسب الموضوعات

الحقل	عدد المصطلحات
علم المكتبات والمعلومات	١٧٣٢
المنطق	٤٠
الفلسفة	٤٩٠٣
علم الاجتماع	١٩٦٩
الاقتصاد	١٦٢٨
القانون	٩١١٣
العلوم الإدارية	٢٢١
التعليم	٤٩٧
الثقافة	١٠٠٢
اللغويات	٥٩٧
الرياضيات	٤١٢٠

يتبع

تابع

الفيزياء	١٤٧٦٠
الميكانيكا	١٨٧
الضوء والبصريات	١٧١
الكهرباء والإلكترونيات	٩٢٥
الذرة	٨٢١
الكيمياء	٧٧٧٣
علم طبقات الأرض (الجيولوجيا)	٩٤٨٦
الأحياء	٢٠٧٥٠
الأدوية	٢٠٠٣١
الهندسة	٥٤٩٢
علم المائيات (الهيدرولوجيا)	٤٩٤٤
الوقود	١١١٤٧
الصناعات المحلية	٥٢٦
العمال	٦٨٠
البناء والإعمار	٦٨
الفنون	٢٣٩١
السياحة	١٤٢
الآثار	١٥٢
التصميم المعماري	١٣٩
النحت والرسم	١٧٧
الطباعة	١٧
السينما	٤٧٥
الموسيقى	١٥٨٤
المسرح والتمثيل	٢٥٤
الرياضة	١٧١٠
الجغرافيا	٣٤٣٧
التاريخ	١٠٦٢

إلا أنه لا يوجد في المجمع مركز للطباعة خاص به، ولهذا ترسل الأعمال المجازة إلى دار للطباعة خارج المجمع، وهي عملية بطيئة، ثم ترسل

الأعمال المطبوعة إلى المؤسسات العربية ذات العلاقة[٣٤]. والنتيجة هي تأخر العديد من المطبوعات عن وقتها وعدم رضى المشتركين عن الخدمة المقدمة. كما لا توجد لدى المجمع خطة معينة في ما يتعلق بالتنسيق والمتابعة لمطبوعاته، أي أنه لا توجد حلقة اتصال بين المجمع والمستفيدين من خدماته بشكل مباشر.

وقد أنتج المجمع خمسة معاجم لغوية: أشهرها **المعجم الوسيط** الذي تمت طباعته أول مرة عام ١٩٦١، ويحوي ٣٠٠,٠٠٠ كلمة، وأكثر من ٦٠٠ صورة، وهو «مورد حديث من موارد اللغة العربية، ويحتوي على كلمات معربة حديثة»[٣٥]، كما بدأ المجمع مشروعاً معجمياً آخر، وهو ما يعرف بـ **المعجم الكبير**. وما تم إنجازه حتى الآن من هذا المشروع هو حروف الهمزة والباء والتاء والثاء والجيم[٣٦].

وهناك مشروعات أخرى أنجزها المجمع، من أهمها:

- **محاضر الجلسات**: ٤٧ مجلداً.
- **قوائم المصطلحات**: ٢٣ مجلداً.
- **مجلة المجمع**: أكثر من سبعين عدداً.
- **معاجم عامة**: ٥ معاجم بما فيها الوسيط.
- **معاجم علمية متخصصة**: ١٧ معجماً.

وقد وضع المجمع بعض القواعد العامة في ما يتعلق بترجمة اللواحق الانكليزية مثل «able»، حيث تم تعريبها بواسطة استخدام صيغة المبني للمجهول. فمثلاً كلمة «Eatable» تم تعريبها بـ «يؤكل». وهناك بعض القواعد الأخرى، منها:

- يسمح بالنحت والتركيب في أضيق الحدود وعند الضرورة. ولتعريب كلمة مثل «Electromagnetic» فإننا نستخدم «كهرومغناطيسي»، أي من

---

(٣٤) مقابلة شخصية مع عاطف المغاوري في مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

(٣٥) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، قام بإخراجه ابراهيم مصطفى [وآخرون]؛ أشرف على طبعه عبد السلام هارون، ٢ ج (القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٦٠ ـ ١٩٦١).

(٣٦) مقابلة شخصية مع عاطف المغاوري في مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

«كهرباء» و«مغناطيس». ويشترط أن يكون الاسم المركب مفهوماً لعامة الناس.

- تعرّب السابقة «Hyper» بـ «فرط»، بينما تعرب السابقة «Hypo» بـ «هبط».

- تعرب اللاحقة «-oid» بـ «شبه»، بالإضافة إلى الكلمة التي تأتي معها. فمثلاً «Metalloid» تعرب بـ «شبه فلزي».

- اللاحقة «um» تقترض كما هي «يوم»، فمثلاً كلمة «Aluminum» تعرب بـ «ألمنيوم».

- تستخدم الحروف العربية بدلاً من الحروف الأجنبية لتمثيل العناصر الكيميائية.

- تستخدم الكلمات العربية البائدة بدلاً من الكلمات الوافدة كلما أمكن ذلك.

- تستخدم أسهل طريقة لنطق الكلمات الوافدة.

- يستخدم حرف «ق» لتمثيل الحرف «G» كما في كلمة «England»، أو حرف «غ» كما في كلمة «Gram» (غرام).

- عند اقتراض كلمات ذات أصول عربية؛ فإنها تعاد إلى أصلها في العربية، ولا تعرّب بحسب نطقها السائد. ومثال ذلك كلمة «Arsenal» المأخوذة أصلاً من «دار الصناعة». فيجب أن تعاد إلى الأصل «دار الصناعة» وليس إلى «آرسنال».

- عندما تعرّب كلمة تنتهي بـ «logy» فإنه يجب إضافة «ية» في نهاية الكلمة، وذلك من أجل تسهيل نطقها، فنقول «السوسيولوجية» عندما نعرّب «Sociology».

- اختار المجمع حرف «ب» ليقوم مقام الحرف «P» في اللغة الانكليزية.

- الكلمات التي شاعت واستخدمت بطريقة معينة يجب الإبقاء عليها كما هي من دون تغيير[٣٧].

---

(٣٧) M. Sieny, *The Guide of the Translator* (Riyadh: Dar El-Ilum, 1985).

وهناك قواعد أخرى تتعلق بالأوزان العربية، وما يمكن قبوله منها في عملية التعريب، وسوف نتعرض لبعض هذه القواعد في الفصل الثاني.

وباختصار، فإن المجمع يقدم جهوداً طيبة في خدمة اللغة العربية، وخصوصاً في ما يتعلق بتقنين المصطلحات العلمية والتقنية ووضعها. غير أنه لا توجد آلية واضحة في ما يتعلق بتنسيق جهود المجمع مع بقية المؤسسات المعنية في الوطن العربي، كما أنه لا يوجد اتصال مباشر بين المجمع وجمهور المستفيدين من خدماته. وساهم غياب الاتصال المباشر مع الجمهور في قلة انتشار الكلمات المعربة، وعدم استخدامها بالشكل المطلوب. كما أن مطبوعات المجمع ليست متوافرة بشكل كافٍ خارج مصر، فضلاً عن أن نشاط المجمع غير منتشر إعلامياً.

وفي ما يتعلق بدور الأعضاء السعوديين في المجمع، فهم من أعضاء الشرف الذين لا يتعين عليهم حضور جلسات اللجان، ولكنهم يشاركون في المؤتمر السنوي فقط، كما أنهم يشاركون في التصويت على الأعمال المجازة في المؤتمر. وهؤلاء الأعضاء هم من اللغويين المشهود لهم بالرصانة في دراساتهم اللغة العربية، ومن الأدباء المعروفين في العربية السعودية والوطن العربي.

٢ ـ مكتب تنسيق التعريب

أنشئ مكتب تنسيق التعريب في الرباط عام ١٩٦١. والمكتب مؤسسة عربية أنشأتها جامعة الدول العربية[٣٨]. ويكمن دور المكتب في جمع القواميس أو مسردات الكلمات المعرّبة كلها في البلدان العربية والعمل على إصدارها في قواميس موحدة، وذلك من أجل القضاء على الازدواجية، أو التناقض في بعض الصيغ المعربة[٣٩].

ويمكن سرد أهداف مكتب التعريب في ما يلي:

ـ يهدف المكتب إلى توحيد المصطلحات المعربة في أقطار الوطن العربي كلها.

---

(٣٨) N. Bu-Ghallal, «The Role of the Bureau of Coordination of Arabization in Serving the Arabic Language,» (Thesis, Ibn Tufail University, 1999).

(٣٩) مقابلة مع أ. سيدي أحمد، الرباط، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

ـ متابعة جهود التعريب ودعم البحوث المتعلقة بهذا المجال.

ـ دعم كل الجهود الرامية إلى جعل اللغة العربية لغة التدريس في الجامعات العربية.

ـ نشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية في بقية دول العالم ودعم الجهود المتعلقة بهذا المجال.

ـ تسهيل عملية انتشار المعلومات من خلال بنوك المعلومات وتيسير الوصول إلى الكلمات المعرّبة.

ـ وضع الترتيبات كلها اللازمة لمؤتمرات التعريب التي يعقدها المكتب، ومحاولة تفعيل دور هذه المؤتمرات.

ـ إصدار مجلة **اللسان العربي** التي تعنى بنشر الكلمات المعرّبة إلى جانب البحوث والدراسات المتعلقة بالتعريب، وطباعتها وتوزيعها في الوطن العربي.

أما من ناحية الهيكل الإداري للمكتب فيتكوّن من قسمين رئيسيين، أحدهما فني، والآخر إداري. وينقسم القسم الفني إلى ست وحدات: وحدة الدراسات والبحوث، وحدة التخطيط، وحدة التنسيق، وحدة شبكات المعلومات، وحدة التوثيق والمكتبة، وأخيراً وحدة النشر. أما القسم الإداري فينقسم إلى وحدتين رئيسيتين: وحدة الشؤون الإدارية، ووحدة الشؤون المالية[٤٠].

ويعقد المكتب مؤتمرات التعريب، وعادة ما تكون في مقر المكتب في المغرب، ويحضرها العديد من المهتمين من كل بلدان الوطن العربي. ويدعى إلى مؤتمرات التعريب الساسة واللغويون والعلماء، وتتميز بحضور كثيف، ويتم تحكيم الأعمال قبل تقديمها في المؤتمر بواسطة اللجان المختصة. وفي ما يتعلق بالمصطلحات، تضم اللجان متخصصين في الحقول المعرفية التي يتناولها المصطلح. وتتم طباعة الأعمال المجازة في قواميس موحدة، وتوزع في الأقطار العربية كافة[٤١].

ولقد عُقدت تسعة مؤتمرات للتعريب تحت إشراف مكتب تنسيق

(٤٠) Bu-Ghallal, Ibid.

(٤١) مقابلة مع أ. سيدي أحمد، الرباط، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩.

التعريب. وهذه المؤتمرات كلها تبرز أهمية التعريب كقضية قومية كبرى في الوطن العربي، وتؤكد أهمية التنسيق من أجل توحيد الجهود ووضع منهجية موحدة للتعامل مع المصطلحات الموحدة. غير أنه لم تتم صياغة قرار سياسي موحد حتى الآن بحيث يكون العمل بالمصطلحات المعربة إلزامياً في وسائل الإعلام العربية. كما أنه لا توجد منهجية موحدة للتعامل مع المصطلحات. وفي الواقع «فإن غياب القرار السياسي الملزم جعل جهود التعريب تدور في حلقة مفرغة»[٤٢].

وبالإضافة إلى إجازة الأعمال في المؤتمرات، يتم وضع الخطط اللازمة لمسيرة التعريب بشكل عام، واقتراح الحلول للمشاكل القائمة. ومن المحاور الرئيسية التي يتم طرقها في مؤتمرات التعريب ما يلي:

- إجازة طباعة المعاجم الموحدة، وتوزيعها على الجهات المستفيدة في الأقطار العربية كلها.

- توحيد منهجية التعريب، والسعي إلى توحيد المعايير المستخدمة في وضع المصطلحات، وفق طرق التعريب التي جرت عليها العربية منذ القدم؛ مما يكفل المحافظة على سلامة قواعد اللغة العربية من التحريف.

- الحرص على دقة المعنى وملاءمة الكلمات المعرّبة للمعاني المقصودة.

- وضع تعاريف قصيرة للمصطلحات المعرّبة.

- دعم الجهود الرامية إلى دفع العربية إلى إصدار قرار سياسي يتم بموجبه إلزام الجامعات بالتدريس باللغة العربية في الكليات العلمية والتقنية والطبية[٤٣].

وقد بلغ عدد المعاجم التي أصدرها المكتب حتى الآن ثلاثة عشر معجماً موحداً. وهذه المعاجم ثلاثية اللغة: إنكليزية، عربية، فرنسية. وتتم عملية وضع هذه المعاجم عبر مراحل عدة، حيث يتم أولاً تحديد مجموعة من المختصين في حقل علمي معين يسند إليهم تعريب مصطلحات ذلك الحقل. وتضم كل مجموعة متخصصاً لغوياً على الأقل للمساعدة في عملية اختيار المصطلح المناسب.

---

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) Bu-Ghallal, Ibid.

وفي الآونة الأخيرة أصبح المكتب يطلب من المعاهد العلمية في الوطن العربي أن تقترح مشروعات معجمية، ويكتفي المكتب بتمويلها فقط، حيث تقوم الجهة العلمية (معهد أو جامعة أو منظمة) بالعملية كاملة من حيث الإشراف والمتابعة، ويكتفي مكتب التعريب بالتمويل والطباعة والتوزيع. وعندما يتم الانتهاء من العمل يتم إرساله إلى المكتب لعرضه على مؤتمر التعريب ليتم إقراره[٤٤].

وتستقي المعاجم مادتها عادة من المصطلحات التي تم تعريبها في معاجم مشتتة، أو تم تعريبها في إحدى البلدان العربية، ولكنها لم تصل إلى بقية البلدان، فيقوم المكتب بجمع هذه المصطلحات المتفرقة وطبعها في معجم موحد، بعد استبعاد المصطلحات المكررة، وسرد المصطلحات بحسب الترتيب الأبجدي، وإخراجها بطريقة تمكن المستفيد من الوصول إليها بسهولة.

وفي ما يلي قائمة بسلسلة المعاجم الموحدة التي أنتجها المكتب حتى عام ١٩٩٧:

- **المعجم الموحد لمصطلحات اللغويات، ١٩٨٩.**
- **المعجم الموحد لمصطلحات الفيزياء النووية، ١٩٨٩.**
- **المعجم الموحد لمصطلحات الرياضيات والفلك، ١٩٩٠.**
- **المعجم الموحد لمصطلحات الموسيقى، ١٩٩٢.**
- **المعجم الموحد لمصطلحات الكيمياء، ١٩٩٢.**
- **المعجم الموحد لمصطلحات جسم الإنسان، ١٩٩٢.**
- **المعجم الموحد لمصطلحات الآثار والتاريخ، ١٩٩٣.**
- **المعجم الموحد لمصطلحات علم الأحياء، ١٩٩٣.**
- **المعجم الموحد لمصطلحات الجغرافيا، ١٩٩٤.**
- **المعجم الموحد لمصطلحات التجارة والمحاسبة، ١٩٩٥.**
- **المعجم الموحد لمصطلحات الطاقات المتجددة، ١٩٩٦.**

---

(٤٤) مقابلة مع أ. سيدي أحمد، الرباط، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

- المعجم الموحد للمصطلحات المهنية والتقنية، ١٩٩٦.

- المعجم الموحد لمصطلحات العلوم الإنسانية، ١٩٩٧.

مشروع بنك المعلومات

شرع مكتب تنسيق التعريب في إنشاء بنك للمعلومات، يمكن حصر أهدافه في ما يلي:

- توثيق كل المصطلحات التي تم تعريبها في قاعدة معلومات آلية.

- توفير قاعدة معلومات ببليوغرافية عن المعاجم والكتب والكتّاب والقضايا المتعلقة بالتعريب.

- إنشاء شبكة معلومات يتمكن من خلالها الباحثون والطلاب والمهتمون من الاستفادة من المعلومات التي توفّرها الشبكة، بحيث تصبح في متناول الباحثين والمهتمين في الوطن العربي، وربما في العالم الخارجي (عبر الإنترنت).

وفي ما يتعلق بتخزين المصطلحات في البنك الآلي، فإنه يتم تخزين المصطلح، وتعريف موجز باستخداماته، وكذلك صيغته الأصلية في اللغة التي استعير منها. أي أن هذه المعلومات تضم: رقم المصطلح التسلسلي، حقله العلمي، درجة القابلية، اسم الجهة التي قامت بتعريبه، ثم التاريخ التي تم تعريبه فيه[٤٥].

يتم جمع المصطلحات من المصادر المتنوعة وتدخل في البنك الآلي. ومن أهم هذه المصادر المعاجم الموحدة المشار إليها آنفاً. كما يتم الاعتماد على المسارد التي تصدرها المجامع اللغوية، وكذلك الاستفادة من بنوك المعلومات العالمية. ويتم وضع المصطلحات في بطاقات خاصة قبل إدخالها في البنك الآلي. وتشتمل كل بطاقة على المعلومات التالية: المصطلح، المرادفات، الحقل المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح. والبنك كان لا يزال في الواقع في طور الإنشاء، ويفترض أن يكون قد تهيأ للاستعمال مع حلول عام ٢٠٠١[٤٦].

---

(٤٥) مقابلة شخصية مع سناء حنين المسؤولة عن المكتبة والوثائق بمكتب تنسيق التعريب، الرباط.

(٤٦) المصدر نفسه.

أما في ما يتعلق بدعم الجهود الرامية إلى جعل اللغة العربية لغة التدريس في التخصصات العلمية بدلاً من اللغات الأجنبية، فإن المكتب يقوم بمتابعة وتنسيق الجهود في هذا المجال. ويقوم بدعم الباحثين ونشر نتائج البحوث التي تخدم هذا الغرض وتعميمها على الأقطار العربية عبر المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم[٤٧].

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن المكتب يؤدي دوراً مهماً في التواصل مع المؤسسات الأكاديمية وكذلك المجامع اللغوية في البلدان العربية، وبالتالي فإن ما ينشره المكتب يجد قبولاً لدى هذه المؤسسات. كما يقوم المكتب بجمع المصطلحات التي تعربها تلك المؤسسات ليتم تقديمه إلى مؤتمر التعريب، وتضاف إلى المعاجم الموحدة بعد إقرارها.

وختاماً فإن المكتب هو الجهة الوحيدة المنوط بها تنسيق الجهود كلها المتعلقة بالتعريب. وهناك شبه إجماع على أن المكتب أفضل من يقوم بهذه المهمة. وكما أسلفنا، فإن المكتب تابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التابعة لجامعة الدول العربية، وعليه فإن قرارات المكتب تعمم على الدول العربية كلها.

---

(٤٧) Bu-Ghallal, «The Role of the Bureau of Coordination of Arabization in Serving the Arabic Language».

الفصـــل الثانـــي

توليد المفردات وقضايا المصطلح
في اللغة العربية

أولاً: طرق توليد المفردات

تتكون جذور الكلمات في اللغة العربية غالباً من ثلاثة حروف. وهناك جذور رباعية وخماسية ولكنها قليلة. وهذه الجذور تمر بمراحل اشتقاقية متعددة من خلال تحريك حروف العلة في الكلمة، أو من خلال إضافة سوابق ولواحق. وعلى سبيل المثال يمكننا اشتقاق عدد كبير من الكلمات من الجذر (ك - ت - ب)، مثل: «كتب»، «كتاب»، «مكتوب»، «مكتبة»، «كاتبون»، «كاتبات». . . إلخ.

ومعظم الجذور العربية تتبع هذا النظام الاشتقاقي، ولذلك يمكننا القول إننا نستطيع اشتقاق كلمة جديدة من كل كلمة موجودة إذا ما تبعنا الأوزان الصرفية نفسها[1]. يمكننا مثلاً اشتقاق كلمة جديدة مثل «مقرأ» (مكان للقراءة) من الفعل «قرأ»، على وزن «مكتب» الذي اشتق من الفعل «كتب». وعلى هذا الأساس يمكننا توليد كلمات جديدة ومفهومة للمتحدثين باللغة العربية. ولكن الاشتقاق ليس الطريقة الوحيدة لتوليد المفردات في العربية، بل إن هناك طرقاً أخرى. وطرق التوليد المعروفة في اللغة العربية هي:

- الاشتقاق.
- النحت والتركيب.
- المجاز.

---

(١) John J. McCarthy, «Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology,» (Ph. D. Dissertation, Massachusetts Institute of Technology [MIT], 1979).

ـ الاقتراض.

ومعظم لغات العالم تنتهج طرقاً مشابهة، إن لم تكن متطابقة مع هذه الطرق، لتوليد المفردات، ولكن مدى الاعتماد على طريقة دون أخرى يختلف باختلاف اللغات، فالعربية مثلاً تعتمد على الاشتقاق أكثر من أي طريقة أخرى، والانكليزية تعتمد على التركيب أكثر من أي طريقة أخرى، وهكذا.

وهذا الكتاب لا يهدف إلى البحث في معايير هذه الطرق وقواعدها، بل يهدف إلى ربط استخدامات هذه الطرق بعملية تعريب المصطلحات العلمية والتقنية. ومن هذا المنطلق سنعرف بكل طريقة من هذه الطرق الأربع باختصار، مع الربط في ما يتعلق باستخدامها في عملية التعريب.

١ ـ الاشتقاق

هناك ثلاثة أنواع من الاشتقاق في العربية «الكبير» و«الأكبر» و«العام». وهذه المسميات تستند إلى اختلاف مجال الاشتقاق، وما يهمنا هنا هو «الاشتقاق العام» الذي يقوم على مبدأ القياس والموازنة (كما أشرنا في المثال السابق «مقرأ» قياساً على «مكتب») الذي يستخدم في عملية تعريب المصطلحات الوافدة. وطريقة القياس والموازنة في اللغة العربية تختلف جذرياً عن طريقة القياس في اللغات الأخرى وخصوصاً الأوروبية. وهذه الاختلافات مردها إلى أربعة فروق رئيسية تعرض لها وافي، وهي:

ـ الجذور في اللغات السامية (ومنها العربية)، إما ثلاثية أو رباعية أو خماسية، أما في اللغات الأخرى فهي غير متجانسة، وكل جذر مختلف عن الآخر.

ـ تتكون الجذور في اللغات الأوروبية من حروف لينة وحروف صامتة في آن واحد، بينما تتكون الجذور في اللغات السامية من حروف صامتة فقط.

ـ حروف العلّة في اللغات الأوروبية لها أثر الحروف الصامتة نفسه من حيث تغيير المعنى، بينما يكون تأثير هذه الحروف في المعنى في اللغات السامية محدوداً.

ـ تحمل الجذور في اللغات السامية معنى، بينما تكون الجذور في اللغات

الأوروبية صيغاً صرفيةً فقط لا تحمل المعنى إلا بعد إضافة السوابق واللواحق.

ومن هنا، فإن التعامل مع المصطلحات المنقولة من اللغات الأوروبية أمر معقد، ويحتاج إلى دراية تامة بهذه الفروقات. ثم إن معظم المصطلحات العلمية المأخوذة من اللغات الأوروبية هي مصطلحات مركبة، والعربية تميل إلى الاشتقاق للتعبير عن هذه المصطلحات، ويشكّل هذا تحدياً آخر.

وعلى الرغم من هذا التحدي إلا أن الاشتقاق هو الطريقة المفضلة لتعريب المصطلحات العلمية، وخصوصاً لدى المجامع اللغوية العربية. والاشتقاق يعد طريقة «عفوية» لدى المتحدث بالعربية عند التعبير عن مفهوم جديد، ويمكن فهم الكلمة المشتقة بسهولة لارتباطها بالكلمة التي اشتقت منها، ولكن هناك حالات عديدة لا بد فيها من استخدام الطرق الأخرى.

٢ ـ النحت والتركيب

النحت والتركيب هو إما أخذ جزء من كلمة ووضعه مع جزء من كلمة أخرى لتكوين كلمة جديدة «نحت»، أو وضع كلمتين معاً لتكوين كلمة جديدة «تركيب». ومثال الأولى كلمة «سمعبصري» من «سمعي» و«بصري». أما مثال التركيب فهو «حاسب آلي» أو «عالي الحرارة».

وفي الواقع هناك ثلاث وجهات نظر حول استخدام النحت والتركيب في عملية تعريب المصطلحات العلمية: وجهة النظر **الأولى** تقول إن الاشتقاق هو الطريقة الأفضل للتوليد في العربية، والنحت عملية مقيدة وشاذة ويجب عدم استخدامها في تعريب المصطلحات؛ حيث إن المصطلحات المنحوتة هي مصطلحات جامدة وغالباً لا يمكن اشتقاق صيغ جديدة منها.

أما الفئة **الثانية** فتقول إن استخدام النحت واجب من أجل تحديث وإثراء طرق التوليد في العربية. وتدعم هذه الفئة وجهة نظرها بالقول إن معظم المصطلحات العلمية الحديثة هي مصطلحات مركبة في لغاتها الأصلية ومن الأفضل أن تعرّب بمصطلحات مركبة[٢].

وأما الفئة **الثالثة** فتقول إنه لا بأس من استخدام النحت والتركيب ولكن بشروط وفي أضيق الحدود، لأن اللغة العربية هي لغة اشتقاقية في المقام الأول،

(٢) علي عبد الواحد وافي، **فقه اللغة** (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٧٢).

وهذا هو الرأي السائد في المجامع اللغوية العربية. ولكن هذا الرأي لم تصاحبه منهجية تنظم عملية استخدام النحت والتركيب في تعريب المصطلحات.

ويعود تفضيل الاشتقاق في الواقع إلى أسس علمية وتطبيقية واضحة، منها على سبيل المثال: سهولة حفظ الكلمة المعرّبة عندما تكون كلمة «واحدة» وليست كلمة مركبة من كلمتين، ثم إن الكلمة المشتقة يمكن اشتقاق صيغ جديدة منها، بينما يصعب ذلك عند محاولة الاشتقاق من الكلمات المركبة[٣].

٣ ـ المجاز

يقصد بالمجاز: استخدام مفردة من مفردات اللغة (سواء قائمة أو بائدة) للتعبير عن معنى جديد لم يكن ضمن دلالاتها في السابق. ومثال ذلك كلمة «ذرة» التي تستخدم الآن للدلالة على النواة الذرية التي لم تكن معروفة من قبل، بينما كلمة «ذرة» تعني أصلاً «صغار النمل». فهنا أضيف معنى «مجازي» إلى المعنى الأصلي للكلمة. وقد استخدم المجاز في عملية تعريب المصطلحات في «قاطرة» مثلاً، أو «قطار». وهناك أمثلة أخرى مثل: سيارة، وقود، إطار... إلخ.

٤ ـ الاقتراض

الاقتراض هو أخذ الكلمة كما هي في اللغة الأصلية مع بعض التعديل في الأصوات. ويستخدم الاقتراض في عملية تعريب المصطلحات، ربما بشكل مفرط في العقود الأخيرة؛ ما قد يمثل خطراً على الذخيرة اللغوية العربية بعد تزايد أعداد المفردات الدخيلة عليها. ونعني بالاقتراض هنا الاستعارة المستديمة، بحيث تصبح المفردة مستخدمة بشكل منتظم للتعبير عن معنى معين. أما الاقتراض لمرة واحدة ـ كأن يستخدم المتحدث مفردة دخيلة لمرة واحدة بشكل عفوي، ثم يعود إلى الكلمة العربية، فهذا النوع من الاقتراض ليس هو المقصود هنا[٤]. وفي معظم الحالات تمر المفردة المقترضة

---

(٣) عبد الصبور شاهين، **العربية لغة العلوم والتقنية** (المملكة العربية السعودية: مطبوعات الأصالة، ١٩٨٣).

(٤) Shana Poplack and M. Meechan, «Pattern of Language Mixture,» in: Lesley Milroy and Pieter Muysken, eds., *One Speaker, Two Languages: Cross-disciplinary Perspectives on Code-switching* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1995).

ببعض التعديلات الصوتية والصرفية لكي تتناغم مع النظام الصوتي أو الصرفي للغة التي اقترضتها، وهذا شائع في اللغات كلها. وغالباً ما يتم التعديل في الأصوات التي لا يوجد لها مقابل في اللغة المقترضة، ومثال ذلك حرف «V» في اللغة الانكليزية الذي يستخدم الحرف «ف» في العربية للتعبير عنه كما في كلمة «فيديو».

وهنا تبرز مشكلتان رئيسيتان إحداهما صرفية، والأخرى صوتية. أما الصوتية فهي ما أشرنا إليه آنفاً من أنه ربما تم التعبير عن صوتين مختلفين بصوت واحد في اللغة المقترضة، وهذا يوجد لبساً في المعنى. فمثلاً لو اقترضت كلمتا «Fan» و«Van» إلى العربية، فإنه يعبر عنهما بكلمة واحدة هي «فان». وهكذا مع بقية الأصوات التي لا توجد في العربية مثل «P»، وغيرها. ومن أمثلة التغيير الصوتي الذي يطرأ على الكلمات المعرّبة: تلفزيون، مكينة، أطلس، بسكويت. وهناك كلمات لا يحدث فيها أي تغيير، وذلك لتماثل أصواتها مع العربية مثل كلمة «فاكس» «FAX».

أما المشكلة الصرفية فتكمن في عدم انقياد بعض الكلمات المقترضة لعوامل الصرف والاشتقاق في العربية، فتبقى صيغاً جامدة غير خاضعة للإعراب، وغير منتجة لصيغ أخرى. خذ مثلاً كلمة «مكرسكوب»، حيث يجد المتحدث بالعربية صعوبة في اشتقاق صيغ التثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث منها، بينما لا يجد الصعوبة نفسها في المقابل العربي «مجهر».

وختاماً، فإن هذه الطرق الأربع: الاشتقاق، والنحت والتركيب، والمجاز، والاقتراض التي تطرقنا إليها بإيجاز شديد في هذا الفصل هي الطرق المستخدمة في عملية تعريب المصطلحات. وتعمد الطرق الثلاث الأولى إلى استثمار المفردات العربية للتعبير عن المصطلحات الوافدة، بينما تعتمد عملية الاقتراض على أخذ المصطلح كما هو في اللغة الأصلية. وهذه الطرق هي الطرق المعروفة والمستخدمة في اللغة العربية منذ القدم، غير أن التغيير الذي حدث هو في الاعتماد على الاقتراض المباشر في العقود الأخيرة أكثر من أي وقت مضى في تاريخ العربية.

ثانياً: قضايا المصطلح العربي والمعجمية

١ ـ علم المصطلح

يعتبر علم المصطلح (Terminology) أحد المفاهيم الحديثة نسبياً في علم اللغة المعاصر، ويهدف إلى تحديد معايير وأسس لوضع المصطلحات العلمية الحديثة. ودراسة تكوين المصطلحات ومدى تمثيلها للبناء المعرفي تجعل هذا التخصص أحد فروع علم المعجمية، أو ما يعرف بـ «Lexicology». ومن الأفضل النظر إلى علم المصطلح كحقل متعدد التخصصات، ذلك أنه يرتبط بالمنطق، وعلم المعلومات، والتصنيف، وكذلك علم الدلالات[٥].

وفي العقود الماضية نما علم المصطلح نمواً كبيراً استجابة للانفجار المعرفي الحديث، والذي نتج منه تدشين مئات المصطلحات سنوياً للتعبير عن المستجدات الحديثة في العلوم والتكنولوجيا. ويعتبر ووستر (Wuster) وشولمان (Scholmann) من أوائل العلماء الذين ساعدوا على تأسيس علم المصطلح المعاصر. ويعد هولمستورم (Holmstorm) أول من عمل في تأسيس علم المصطلح إبان عمله في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) (UNESCO)، حيث أنشأ ما يعرف الآن بـ إنفوترم (Infoterm). وقد اقترح ووستر بعض الأسس التي يجب أن تقوم عليها عملية وضع المصطلحات، نوردها في ما يلي:

- أن يعبر المصطلح عن المفهوم بشكل واضح ومباشر.
- أن نضع في الاعتبار البناء الصوتي والصرفي للغة المنقول إليها المصطلح.
- أن يكون المصطلح قابلاً للاشتقاق ما أمكن ذلك.
- أن نتجنب التكرار قدر الإمكان، أي عدم التعبير عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح.
- أن يعبر المصطلح عن معنى واحد فقط.
- أن تكون دلالة المصطلح واضحة، حتى وإن كان خارج السياق.

---

(٥) J. Sager and R. Johnson, «Terminology: The State of the Art,» *L'Actualité terminologique*, vol. 12, no. 3 (1979), pp. 1-3.

(٦) انظر: حصة القنيعير، «المصطلح الطبي والتقني،» (أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود، ١٩٩٧).

ـ أن يكون المصطلح قصيراً ما أمكن ذلك، دون إخلال بالمعنى(٦).

ومن أهم وجوه تطوير اللغة العربية في نظر المختصين هي عملية وضع المصطلحات، وخصوصاً العلمية منها والتقنية. وهذا الاتجاه بدأ مع بواكير النهضة العربية، وذلك عندما أنشئ المجمع العلمي في دمشق عام ١٩١٩(٧) وقد اتبع مجمع اللغة العربية في القاهرة النهج نفسه منذ نشأته، كما أسلفنا، وقد ركز المجمع بشكل خاص على المصطلحات العلمية والتقنية. ثم نهجت بقية المجامع التي أنشئت في البلدان العربية الأخرى النهج نفسه تقريباً، وذلك باتباع طرق التعريب في العربية: الاشتقاق، النحت والتركيب، المجاز (الاستنباط)، والاقتراض. إن التمسك بالطرق التقليدية في التعريب أصبح في الواقع موضعاً للنقد من قبل بعض الباحثين الذين يرون أن التمسك بهذه الطرق التقليدية وعدم إضافة غيرها ساهم في بطء أو عدم فاعلية وضع المصطلحات العلمية. وكما يشير المولودي «من أهم عوامل بطء أو ضعف عملية وضع المصطلحات في العالم العربي الاعتماد الكلي على طرق التعريب التقليدية»(٨).

وهذه الطرق اللغوية ـ الاشتقاق، والنحت والتركيب، والمجاز، والاستعارة ـ لا تخرج غالباً عن الأوزان الصرفية المعروفة في اللغة العربية الفصحى. والالتزام بتلك الأوزان وعدم تجاوزها في كل الأحوال يمثل تحدياً أمام من يضع المصطلحات العلمية الحديثة، خصوصاً أن معظم هذه المصطلحات مصطلحات مركبة (أكثر من كلمة). فالتركيب من أخصب طرق التوليد في اللغات الأوروبية، بينما هو محدود للغاية في اللغة العربية. كما أن اللغة العربية لا توظف السوابق واللواحق بالقدر نفسه المستخدم في اللغات الأوروبية، وهذه إشكالية أخرى(٩).

كما أن تعدد المعاني للمفردة الواحدة (الترادف)، أو تعدد المفردات للمعنى الواحد يخلق إشكالية من نوع آخر عند التعامل مع المصطلحات. وقد حاول اللغويون العرب أمثال ابن فارس نفي صفة الترادف عن العربية، حيث

---

(٧) A. El-Mouloudi, «Arabic Language Planning: The Case of Lexical Modernization,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Georgetown University, 1986).

(٨) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٩) Charles A. Ferguson, *Language Structure and Language Use: Essays*, selected and introduced by Anwar S. Dil, Language Science and National Development (Stanford, CA: Stanford University Press, 1971).

يرى أنه لا توجد كلمتان لهما المعنى نفسه تماماً، مشيراً إلى أن اللغات لا تجيز هذا الترادف اللغوي. وما يعرف على أنه «ترادف» هو في الواقع مشاركة نسبية في المعنى، أي أن لكل مفهوم كلمة «واحدة» فقط ترتبط به ارتباطاً اعتباطياً، أما ما عدا ذلك من الكلمات التي تشترك في الدلالة على هذا المفهوم فهي من باب الصفات(١٠).

وتوجد في علم اللغة التطبيقي الحديث آراء تدعم هذا الاتجاه الذي ذهب إليه ابن فارس. فمثلاً ليهرر (Lehrer)(١١) تؤكد أن لكل كلمة «حيزاً» محدداً من المعنى المراد، ويمكن أن يشترك عدد من الكلمات في معنى واحد ولكن بنسب مختلفة أو بجانب معينّ من المعنى. أما ما يقال عن الترادف التام «أي العلاقة التبادلية»، المتطابقة تماماً فقلما توجد في أي لغة، أي أنه لا توجد كلمتان متطابقتان في المعنى تماماً. وتخلص ليهرر إلى أن الترادف اللغوي التطابقي لا تجيزه اللغات. ويشير ليونز (Lyons) إلى أن العلاقات بين المترادفات والمعنى المقصود مبنية منذ الأساس في عمق المفهوم، أي أن المفهوم يحمل في طياته أبعاد الترادف، والتضاد (أي عند ذكر المفهوم يتبادر إلى الذهن المعنى المضاد أيضاً، وكذلك المعنى القريب منه)(١٢).

ومن الواضح أن الترادف في وضع المصطلحات المعرّبة صفة غير مرغوبة لما تخلقه من تشويش على المعنى. وكمحاولة من المجامع اللغوية العربية لحل مشكلة الترادف اللغوي في المصطلحات، اقترح بعض المهتمين في مؤتمر التعريب في المغرب عام ١٩٨١ توحيد منهجية وضع المصطلحات، ووضع معايير تكفل الحد من الترادف. وهذه المعايير تشمل ما يلي:

- وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد.

- تجنب ترادف الدلالات للمصطلح، وذلك باستخدام الكلمات ذوات المعاني المجردة، أي التي لا تحمل أكثر من دلالة واحدة.

---

(١٠) القنيعير، «المصطلح الطبي والتقني».

(١١) A. Lehrer, *Semantic Fields and Lexical Structure*, North-Holland Linguistic Series; 11 (Amsterdam: North-Holland; New York: American Elsevier, 1974).

(١٢) John Lyons, *Linguistic Semantics: An Introduction* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1995), p. 24.

ـ عندما يتم الاختيار بين كلمتين تؤديان المعنى المراد، يجب اختيار الكلمة ذات الجذر الأقرب للمعنى المراد.

وعلى الرغم من وضع هذه المعايير والاتفاق عليها في المؤتمر المذكور إلاّ أن ظاهرة الترادف ما زالت موجودة في المصطلحات العلمية المعرّبة، والأمثلة على ذلك كثيرة. أحد هذه الأمثلة كلمة «مضغاط» (Compressor)، حيث تم تعريبها بثلاث صيغ:

(Compressor) =

كباس = مضغاط = ضاغط

وكما هو معروف، فإن وجود مثل هذا الترادف في المصطلحات يخلق نوعاً من التشويش والضبابية في فهم المعنى المقصود. ويشير القرشي إلى ذلك بقوله «تعدد المصطلحات للمعنى الواحد يحول دون فهم المعنى المقصود فهماً دقيقاً. ولقد مضى الوقت الذي كان ينظر فيه إلى الترادف على أنه سمة من سمات الثراء اللغوي»[(١٣)].

وفي ما يتعلق بجهود اللغويين العرب في تطوير طرق التوليد في العربية، كان هناك سجال بين فئة مؤيدة للتطوير والتغيير وفئة ترفض أي تغيير خارج الأوزان الصرفية العربية المعروفة. وقد قام هذا السجال في بداية القرن الحالي[(١٤)]. كما نتج منه توجه متوسط في الرؤية يدعو إلى التطوير بشرط عدم الإخلال بالصيغ الصرفية العربية. ويدعو هذا التوجه إلى تجنب المفردات البعيدة عن الواقع، والميل إلى استخدام المفردات التي يفهمها عامة الناس. وهذا ما أخذت به المجامع اللغوية من أجل تطوير آليات وضع المصطلحات العلمية الحديثة[(١٥)].

---

(١٣) K. Al-Qurashi, «The Feasibility of the Arabic Language as a Medium of Instruction in Sciences,» (Unpublished Dissertation, Indiana University, 1982), p. 235.

(١٤) انـــظـــر: El-Mouloudi, «Arabic Language Planning: The Case of Lexical Modernization,» pp. 81-82.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨٢.

٢ ـ تحليل اللغة العربية بواسطة الحاسوب

مما لا شك فيه أن محاولة إخضاع أي لغة للتحليل بواسطة برامج الحاسوب لا بد من أن يعترضها العديد من الإشكاليات والعقبات. وعندما تتشابه العقبات في لغات عديدة تتشابه بلا شك طرق حلّها. غير أن تحليل اللغة العربية بواسطة الحاسوب تكتنفه عقبات أكثر من أي لغة أخرى، حيث إن هناك عدداً من المشاكل الخاصة باللغة العربية دون غيرها في ما يتعلق بإخضاعها للتحليل بواسطة برامج الحاسوب. ومعظم هذه المشاكل يتعلق بالجوانب التي تختلف فيها العربية عن اللغات الأوروبية، تلك اللغات التي صممت هذه البرامج أصلاً لتحليلها[١٦].

ومن أهم المشاكل التي تعترض طريقة وضع المصطلحات العربية هي محاولة قولبة اللغة العربية في الحاسوب. ولذلك يقترح سلوكم وآريستر وجوب حصر الأوزان العربية حصراً دقيقاً وتحليلها وفق نظام تصنيفي معين، بحيث يمكن وضع رموز رياضية لها في الحاسوب. ويجب أن يكون هذا التصنيف من الشمولية بحيث يستوعب الفروق بين الكلمات الناتجة من اختلاف التشكيل. ثم يتم بعد ذلك تطوير برامج آلية يمكنها استيعاب القواعد النحوية العربية، بحيث يتمكن الحاسوب من تصويب الجمل الخاطئة عند قراءتها. ومن الجانب النظري، فإن تطوير مثل هذه البرامج ليس مستحيلاً.

هناك محاولات كثيرة لوضع برامج آلية لتحليل اللغة العربية، ومن ثم يمكنها التعامل مع المصطلحات وفق مخزون كبير من اللغة، ولكن هذه المحاولات يعترضها العديد من العوائق التي تعود في المقام الأول إلى التركيب الصرفي للغة العربية. وينشأ بعض هذه العوائق عن عملية التعريب نفسها، أي تعدد الطرق المستخدمة في التعريب وتباينها في ما بينها. وفي ما يلي سأستعرض بعض القضايا المتعلقة بمحاولة تحليل اللغة العربية بواسطة الحاسوب.

من المعروف أن النحو العربي ينطلق من منطلقات رياضية توازنية صرف. ويشير المولودي[١٧] إلى أن دراسة القوانين النحوية العربية «القواعد»

---

(١٦) J. Slocum and A. Aristar, «The Treatment of Grammatical Categories and Word Order in Machine Translation,» in: R. Wahab and M. Saleh, eds., *Studies in Machine Translation* (Riyadh: Dar El-Ilum, 1986).

(١٧) El-Mouloudi, Ibid.

مبنية بشكل أساس على الملاحظة، والمقارنة، والإلحاق. والنحو العربي في مجمله مبني على المقارنة والقياس. وقد حقق اللغوي العربي الخليل بن أحمد ومن تبعه عدداً من الخطوات المهمة في تحليل النحو العربي، وخصوصاً في ما يعرف بالمجموعات البنائية، والأصول والفروع والقياس.

إن الخليل بن أحمد ومن تبعه قد وضعوا في الواقع مراتب مختلفة لتحليل النحو العربي، وتحدثوا عن تلك المراتب التي لم يسبقهم أحد إلى تحليلها. ومن هذه المراتب المرتبة الوسطى للدلالات، والعلاقة بين البناء والوصل، وهذه الأخيرة تشبه إلى حد كبير نظرية القواعد التحويلية التي تحدث عنها اللغوي الأمريكي الشهير تشومسكي.

ولا بد من الفهم العميق لهذه العلاقات في اللغة العربية بالقدر نفسه الذي تم بواسطته تحليل اللغة الانكليزية وترميزها، لكي يتسنى لنا تحليل اللغة العربية وترميزها بواسطة الحاسوب؛ ذلك أن هذه البرمجيات المستخدمة حالياً بنيت على تصنيف دقيق لقواعد اللغة الانكليزية.

٣ ـ الحاسوب والمعجمية

يؤدي الحاسوب دوراً رئيساً في المعجمية الحديثة، وخصوصاً في ما يتعلق بحفظ مراحل التطور التاريخي لمعاني المفردات، والتغيير الذي يطرأ بفعل الزمن. فباستخدام الحاسوب يمكننا حفظ معلومات عن كل كلمة، بل مقاطع من النصوص التي كانت تستخدم فيها في حقب زمنية مختلفة. وإذا ما تمكنا من استخدام هذه التقنية في اللغة العربية يصبح بإمكاننا تتبُّع مراحل تغيير معاني المفردات العربية عبر مراحل تاريخية مختلفة، ومعرفة مدى تردد كل مفردة، وتغيير الدلالات في النطق. ويوفر هذا لنا معلومات دقيقة عن التغيرات التي تدخل على كل جذر واشتقاقاته، وما إلى ذلك. وبعبارة أخرى يمكننا حفظ سجل شامل للغة.

وفي ما يتعلق باستخدام الحاسوب في المعجمية العربية على وجه الخصوص، هناك عقبات تعترض استخدام هذه البرامج بشكل فاعل؛ ذلك أن معظم هذه البرامج أُنتجت أصلاً للتعامل مع اللغات اللاتينية والانكليزية على وجه الخصوص. كما أن هناك عقبات أخرى تتعلق بتعامل هذه البرامج مع الحرف العربي، ومن هذه العقبات ما يلي:

ـ تعدد صيغ كتابة الحرف العربي واختلاف تلك الصيغ بحسب موقع الحرف في الكلمة (أول الكلمة، وسطها، آخرها).

ـ علامات الترقيم، والنقاط التي توضع على الحروف (تقارب صيغها، وتعددها).

ـ بعض النقط يكون استخدامها اختيارياً.

ـ وجهة القراءة من اليمين إلى اليسار (عكس الحرف اللاتيني).

ـ بعض النقاط لها وظائف مزدوجة.

ثم ان معظم المعاجم المصنفة بالحاسوب مصنفة بحسب الصيغة المبنية (أي صيغة الماضي) وليس بحسب الجذر كما في المعاجم العربية. وتصنف السوابق واللواحق كمدخلات أساسية في المعاجم الحديثة، بينما لا تصنف كذلك في المعاجم العربية. كما أن اللغة العربية تحتوي على صيغ صرفية داخلية (تحدث داخل الكلمة نفسها) وليست سوابق أو لواحق؛ ما يحتم التعامل مع الجذر وليس مع كل صيغة على حدة. وهذه الخصائص التي تختص بها العربية تجعل من الصعب استقطاب البرامج الآلية الحديثة التي صممت أصلاً للتعامل مع الانكليزية[(١٨)].

٤ ـ استخدام الحاسوب في عملية تعريب المصطلحات

مما لا شك فيه أن الحاسوب أصبح ضرورة ملحّة في عملية تعريب المصطلحات، وخصوصاً في ما يتعلق ببنوك المصطلحات العالمية وإمكانية الإفادة منها. واللغة العربية لن تستطيع مواكبة المصطلحات العربية العلمية والتقنية ما لم توظّف تقنية الحاسوب في هذا المجال؛ ففي كل يوم ترد المئات من المصطلحات العلمية والتقنية والحرفية، وتبث بنوك المعلومات الدولية كل يوم عدداً هائلاً من أسماء المنتجات الحديثة[(١٩)].

---

(١٨) Slocum and Aristar, Ibid.

(١٩) M. Hijazi, «Computer and the Arabic Lexicography,» paper presented at: The Symposium for Using Arabic in Information Technology, King Abdulaziz National Library, Riyadh, 10-14 May 1992.

ويقترح الحمزاوي خمس خطوات رئيسة للإفادة من تقنية الحاسوب في هذا المجال:

- وضع منهجية موحدة لعملية وضع المصطلح.

- وضع منهجية موحدة للترجمة.

- وضع نظام محدد للتقييس.

- وضع نظام آلي لمعالجة المصطلحات[٢٠].

ونظام التقييس هذا من شأنه القضاء على الازدواجية في وضع المصطلحات التي تختلف من قطر إلى آخر في البلدان العربية، فعندما يكون هناك نظام موحد مبني على منهجية موحدة، فإنه بلا شك سيدفع عملية تعريب المصطلحات إلى وضع أفضل بكثير مما هي عليه الآن.

ويقترح بعض المهتمين بعملية تعريب المصطلح أيضاً وضع نظام للتقييس وفق الأسس التالية:

- **درجة شيوع المصطلح**، أي أن المصطلح المستخدم في أكثر من عشرة مصادر هو الأولى بالاستخدام، لأنه الأكثر شيوعاً، بينما المصطلح المستخدم في مصدر أو مصدرين هو بلا شك أقل شيوعاً.

- **مبدأ الاقتصاد**، بحيث يكون المصطلح قصيراً ومعبراً.

- مبدأ المواءمة، أي تواؤم المصطلح مع المعنى المقصود بشكل مباشر.

- مبدأ الإنتاجية، أي أنه يمكن اشتقاق صيغ أخرى من المصطلح.

وفي ما يتعلق بالحروف اللاتينية وما يقابلها في العربية، يتفق معظم المشتغلين في وضع المصطلحات على التعبير عن الحروف اللاتينية المبينة في الجدول رقم (٢ ـ ١) المقابلة لها:

---

(٢٠) محمد الحمزاوي، «نحو نظرية مصطلحية عربية،» ورقة قدمت إلى: ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٢، ص ٦.

الجدول رقم (٢ ـ ١)
المقابل العربي للحروف اللاتينية

الحرف اللاتيني	المقابل العربي	مثال
B	ب	Bank
C	ق	Cailicarpa
D	د	Dahlia
F	ف	Focus
G	غ	Gram
H	هـ	Hot
J	ج	Jack
K	ك	Kilo
L	ل	Lima
M	م	Mike
N	ن	Night
P	ب	Port
Q	ك	Question
R	ر	Rome
S	س	Set
T	ت	Track
V	و	Vigna
W	و	Washington
X	كس	Wax
Z	ز	Zero

المصدر: محمد الحمزاوي، «نحو نظرية مصطلحية عربية،» ورقة قدمت إلى: ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٢، ص ١٠.

ومن أهم العقبات التي تعترض استخدام تقنيات الحاسوب في وضع المصطلحات العربية هي تحليل بناء الجملة العربية. وحيث إن معظم التقنيات الحاسوبية المستخدمة صممت أصلاً لمعالجة الجملة الانكليزية، فإنها تظل قاصرة عن التعامل مع الصيغ الصرفية العربية بكفاءة.

ويقترح «بشاي»[٢١] وضع برنامج آلي يتعامل مع الصيغ الصرفية العربية، والدلالات الرئيسة للأسماء والأفعال والحروف بدلاً من محاولة تحوير عمل البرامج التي صممت أصلاً للغة الانكليزية، بحيث تقوم هذه البرامج بفرز الصيغ التي تتفق مع قواعد اللغة العربية وحسب، ولن تسمح بإفراز صيغ خارجة عن قواعد اللغة.

وهناك بعض المواصفات التي لا بد من توافرها في هذه البرامج، لكي تتعامل مع الخصائص التالية التي تتميز بها العربية:

ـ الفعل في اللغة العربية يسبق الفاعل في الجملة الفعلية، وبالتالي فإن ترتيب الجملة الفعلية العربية هو فعل، فاعل، مفعول به.

ـ عندما يكون الفاعل ضميراً فإنه يتصل بالفعل ويكون في هذه الحالة لاحقة، وليس كلمة منفصلة كما هو الحال في اللغة الانكليزية.

ـ هناك كلمات استدراكية في اللغة العربية مثل «لكن» و«لأن»، وهي تتطلب وجود الفاعل قبل الفعل، وبالتالي فإن ترتيب الجمل التي تبدأ بهذه الكلمات يختلف عن القاعدة التي أشير إليها سابقاً. كما أن الأفعال العربية تتفق مع الفاعل من حيث العدد والجنس، بعكس اللغة الانكليزية.

ـ يدل الضمير في اللغة العربية على الفاعل، الذي سبق ذكره في بداية الجملة نحو «جاء الولد الذي رأيته»، فالهاء تعود إلى «الولد»، بينما في اللغة الانكليزية لا توجد مثل هذه الخاصية.

ـ تتوافق الصفات مع الأسماء في العربية من حيث الجنس والعدد، أما في الانكليزية فالصفات مجردة.

ومن المقترحات حول وضع برامج آلية خاصة بتحليل اللغة العربية استخدام ما يطلق عليه بـ «الشبكات الآلية العصبية» (Neural Network Systems)[٢٢]. وهذه الشبكات هي أحد أنظمة الذكاء الاصطناعي الذي يقوم

---

(٢١) W. Bishai, «Linguistic Problems in Computer Aided Translation from English to Arabic,» in: R. Wahab and M. Saleh, eds., *Studies in Machine Translation* (Riyadh: Dar El-Ilum, 1992).

(٢٢) Ahmed [et al.], «Arabic Script Recognition,» paper presented at: The Symposium for Using Arabic in Information Technology, King Abdulaziz National Library, Riyadh, 10-14 May 1992.

على وضع أنماط مستمدة من عدد هائل ، من المدخلات، حيث يقوم الحاسوب بالتعرف إلى أنماط معينة بعد تحليل عدد كبير من المدخلات. وقد تنجح هذه البرامج، ولو بشكل نسبي، بالتعرف إلى الأنماط النحوية العربية، ومن ثم التعامل معها، كما يمكنها التعرف إلى الأشكال المتعددة للحرف العربي وتنميطها.

والخلاصة أن استخدام الحاسوب في التعامل مع النصوص العربية أضحى ضرورة ملحة لا بد من حشد كل الطاقات لإنجازها لكي تتم الإفادة من خدمات بنوك المعلومات الآلية المنتشرة في العالم، ومن ثم نقل المصطلحات الأجنبية إلى العربية آلياً.

الفصـــل الثالـــث

التعريب في المملكة العربية السعودية

يعد التعريب من أهم أساليب الحفاظ على سلامة اللغة العربية، وبذلك فإنه من أهم الواجبات الأساسية في الدول العربية بصفة عامة، وفي العربية السعودية بصفة خاصة[1]. والتعريب من الأهداف الوطنية المهمة في العربية السعودية، وذلك انطلاقاً من دورها في خدمة الإسلام من خلال نشر اللغة العربية والمحافظة على سلامتها. ويرى كابلان وبالدوف[2] أن القوى الإسلامية أدّت دوراً مهماً في انتشار اللغة العربية، انطلاقاً من مبدأ أن كلام الله يجب أن ينتشر باللغة التي أنزله الله بها على نبيه ﷺ.

وتهدف استراتيجية التعريب في السعودية إلى المحافظة على اللغة العربية في الإعلام والتعليم. ويدخل في هذا الإطار تطوير واستثمار السبل كلها التي من شأنها جعل اللغة العربية قادرة على التعبير عن المصطلحات العلمية الحديثة، وكذلك الحد من انتشار المفردات الأجنبية في اللغة العربية سواء أكانت علمية أم تقنية أو طبية أو غير ذلك.

ومن أهداف التعريب في السعودية أيضاً التأكيد على استخدام اللغة العربية في الخطب الرسمية، وتشجيع البحوث في الأدب العربي، وبذل الدعم المادي والمعنوي لبرامج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها سواء داخل المملكة أو في البلاد الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[3].

---

(١) مقابلة شخصية مع يحيى المعلمي في دار المعلمي للنشر، الرياض، ١٩٩٩.

(٢) Robert B. Kaplan and Richard B. Baldauf, *Language Planning from Practice to Theory*, Multilingual Matters; 108 (Clevedon; Philadelphia, PA: Multilingual Matters, 1997).

(٣) M. Hijazi, «Computer and the Arabic Lexicography,» paper presented at: The Symposium for Using Arabic in Information Technology, King Abdulaziz National Library, Riyadh, 10-14 May 1992.

وكما أشرنا سابقاً، فإن التعريب يخدم هدفاً قومياً عربياً هو المحافظة على الوحدة الثقافية العربية، حيث إن اللغة العربية إلى جانب الإسلام هي أهم مرتكزات تلك الوحدة، وكما يشير فيشمان[٤] «الوحدة اللغوية هي أهم العناصر التي تحدد مسار برامج التخطيط اللغوي، ومن شأنها تأصيل الروابط التاريخية والثقافية وروابط الدم والقربى بهدف تكوين وحدة وطنية كبرى تذوب فيها الإقليمية وتجمع شمل المجموعات البدوية والحضرية في مجتمع قوي متماسك».

ويُعدّ التعريب من أهم وسائل التنمية على المستويات كلها: فعلى المستوى الثقافي يقوم التعريب بربط الأمة بماضيها الفكري[٥]، وعلى المستوى الاقتصادي فإن التعريب وسيلة اقتصادية مناسبة لرفع مستوى الوعي الاجتماعي، إذ إن نشر الوعي الاجتماعي عبر اللغة التي يعرفها كل أبناء المجتمع أسهل وأيسر من استخدام لغة دخيلة أو مفردات دخيلة لا يفهمها عامة الناس[٦]. أما على المستوى التربوي فإن الدراسات تؤكد أن استيعاب المعلومات والمعارف يتم بصورة أفضل عندما تستخدم اللغة الأصلية للمتعلم، ولذلك فإن من يتعلم بغير لغته يجد صعوبة كبيرة في فهم دقائق العلوم، ذلك الفهم الذي يمكن صاحبه من الإضافة والإبداع وليس التلقي فقط[٧].

وأخيراً، فإن التعريب والمحافظة على اللغة العربية يكفلان الحفاظ على الحضارة الإسلامية التي نقلت وكتبت باللغة العربية، إذ إن الحفاظ على اللغة من أهم وسائل الحفاظ على الهوية الحضارية.

ولقد اهتمت العربية السعودية بالتعريب منذ البدء، حيث كانت أول محاولة لتوحيد المصطلحات الطبية المعربة عام ١٩٤٠ حينما كتبت العربية السعودية إلى نقابة الأطباء المصرية في هذا الخصوص. وقد سعت إلى وضع منهجية للتعريب في الوطن العربي منذ ذلك الحين، الأمر الذي يعكس مدى اهتمام الحكومة السعودية بقضية التعريب. وقد توالت الجهود بعد ذلك،

---

(٤) Joshua A. Fishman, ed., *Handbook of Language and Ethnic Identity* (New York: Oxford University Press, 1999).

(٥) علي القاسمي، «التعريب ومشكلاته في الوطن العربي،» **المنهل**، العدد ٣٤ (١٩٨٧).

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

حيث عقدت المؤتمرات وأنشئت مراكز تعنى بالتعريب، وتوالت التعليمات بضرورة تطبيق التوصيات التي تصدر من المجامع اللغوية، مثل مجمع اللغة العربية في القاهرة. ومن التوصيات التي تم تعميمها على جامعات السعودية ما صدر عن مجمع القاهرة في مؤتمر عام ١٩٩٢. ومن هذه التوصيات ما يلي:

- يجب على التلاميذ في المراحل الأولية حفظ ثلاثة أجزاء من القرآن، وذلك من أجل تقوية الملكة اللغوية لديهم.

- يجب أن تكون اللغة العربية هي لغة التدريس في الجامعات في البلدان العربية، وكذلك في الدراسات العليا فيها.

- يجب على كل الدول العربية إقامة مؤسسات تعنى بما يلي:

● ترجمة الكتب العلمية والطبية والتقنية، والدوريات العلمية، والموسوعات إلى العربية.

● ترجمة الأدب العالمي إلى العربية.

- يجب على كل الحكومات العربية التأكيد على استخدام اللغة العربية الفصحى في وسائل الإعلام.

- يجب على كل الدول العربية المحافظة على استخدام الحرف العربي في الكتابة.

- يوصي المؤتمر بإعادة المفردات الشائعة في بعض اللهجات إلى أصولها العربية الفصحى، وجمعها في معجم موحد، لكي يتم تعميمها على كل الدول العربية، مما سيساعد على تقارب اللهجات العربية.

- يوصي المؤتمر بتوحيد منهجية التعريب، واستخدام الكلمات المعربة بدلاً من المصطلحات الوافدة.

- يجب زيادة حصص تدريس اللغة العربية في المدارس في كل الدول العربية.

- يجب أن تكون هناك برامج تطويرية لمدرسي اللغة العربية، وذلك من أجل رفع مستوى المدرسين، كما يجب وضع برامج تدريبية لمقدمي البرامج في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.

ـ يجب أن يكون هناك قانون يلزم أصحاب المصالح التجارية بضرورة المحافظة على وضع اللوحات واللافتات باللغة العربية، والتأكد من سلامة العبارات المستخدمة في تلك اللوحات.

ـ يجب حثّ الشخصيات الرسمية على استخدام اللغة العربية الفصحى في الخطب العامة.

وقد قامت وزارة التعليم العالي في السعودية بتعميم هذه التوصيات على الجامعات كلها، وذلك انطلاقاً من اهتمام الدولة بقضية التعريب، ولكن هذا التعميم لم تصاحبه آلية واضحة للتطبيق؛ ولذلك فإن مثل هذه التوصيات لم يكن لها الأثر المطلوب. ويعاني التعريب في الواقع عدم وجود آلية (أو خطة عمل) للتطبيق في معظم البلدان العربية.

وسياسة التعليم في العربية السعودية تؤكد أن اللغة العربية يجب أن تكون لغة التدريس في مراحل الدراسة الجامعية كلها، وهذا بالطبع يحتم تعريب المصطلحات الأجنبية في التخصصات العلمية. وتوضح ذلك المادة الحادية عشرة من **سياسة التعليم**: «يجب أن تكون اللغة العربية هي لغة التدريس في الجامعات، ويمكن استخدام لغة أجنبية عند الضرورة، ويتم ذلك بقرار من مجلس الجامعة»[٨].

وكما تشير المادة، اللغة العربية هي الأساس، واللغة الأجنبية هي الاستثناء، أي عند الضرورة فقط، وفي أضيق الحدود. غير أن اللغة الانكليزية هي اللغة المستخدمة في الكلّيات العلمية في الجامعات السعودية كلها، ومعظم الأبحاث والدراسات العلمية تكتب وتنشر باللغة الانكليزية وغالباً في دوريات أجنبية، مما لا يتيح المجال للاستفادة منها في الداخل، خصوصاً لمن لا يتقن اللغة الانكليزية. وعلى هذا الأساس فإن التعريب ذو أثر محدود في المسار الأكاديمي في السعودية.

ولقد بذل مناصرو التعريب في العربية السعودية جهوداً متواصلة في إثارة موضوع التعريب في مناسبات عدة، ومن خلال نشر المقالات في الصحف، وكذلك عقد المؤتمرات والندوات. وقد أثمر هذا الإلحاح بعض

---

(٨) المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، **سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**، ط ٤ (الرياض: الوزارة، ١٩٩٩).

المشروعات القائمة الآن. وبادر بعض الجامعات إلى عقد اللقاءات والمنتديات حول إمكانية تعريب التعليم الجامعي في الكليات العلمية، والنظر إلى جهود بعض المؤسسات الأكاديمية في هذا المجال،واستطلاع آراء المهتمين، وأعضاء مجمع القاهرة من السعوديين حول الموضوع. وفي ما يلي نستعرض بعضاً من هذه الجهود.

أولاً: مشروع البنك الآلي السعودي للمصطلحات (باسم)

نبعت فكرة «باسم» بتوثيق المصطلحات كلها التي تم تعريبها سواء من قبل المجامع اللغوية، أو من قبل المؤسسات التعليمية، أو حتى الفردية في معجم الكتروني موحد في أواخر عام ١٩٨٣. وكان رائد هذه الفكرة د. محمود بن اسماعيل صالح، أستاذ اللغويات في جامعة الملك سعود بالرياض.

و«باسم» عبارة عن بنك آلي (قاموس إلكتروني) جُمع فيه حتى نهاية عام ١٩٩٩ نحو ٣٥٠,٠٠٠ مصطلح. وتم جمع مادة «باسم» من مصادر متعددة كما ذكرنا آنفاً. ويشير د. محمود صالح إلى أن المشروع يهدف إلى:

ـ جمع مخزون كبير من المصطلحات العلمية في معجم إلكتروني، يمكن استرجاع مكوّناته بسرعة وكفاءة؛ وذلك للاستفادة من قبل المترجمين في الحقول العلمية، والنواحي الإعلامية. والقاموس رباعي اللغة: عربي، انكليزي، فرنسي، ألماني.

ـ تجهيز مخزون من المصطلحات يمكن الاعتماد عليه في تطوير برامج الترجمة الآلية من العربية وإليها.

ـ محاولة توفير المصطلحات المعرّبة للباحثين، والكتّاب،وجميع فئات المجتمع.

ـ وضع منهجية ذات معايير محددة لتعريب المصطلحات يمكن الهيئات والمؤسسات التي تعنى بالتعريب الاستفادة منها(٩).

ويتبع «باسم» مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (KACST)، وهي

(٩) Mahmoud Saleh, «The Saudi Terminology Data Bank,» in: R. Wahab and M. Saleh, eds., *Studies in Machine Translation* (Riyadh: Dar El-Ilum, 1986), p. 169.

مؤسسة حكومية مقرها الرياض. وفي ما يلي سنتحدث عن مراحل تطور «باسم»:

عام ١٩٨٣ قدم د. محمود اسماعيل صالح أول خطة لإنشاء البنك السعودي الآلي. وبهذا يعتبر د. صالح المؤسس الحقيقي للبنك، وذلك بعد أن قام بزيارة عدد من بنوك المعلومات كالمنظمة العالمية للمواصفات والمقاييس (ISO) في جنيف، وكذلك «INFOTERM» في فيينا، وبعد ذلك تمت الموافقة على الخطة.

خلال عام ١٩٨٣ أيضاً بدأ قسم الحاسوب في مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية بجمع المصطلحات من المعاجم وقوائم المصطلحات حيث تم إدخال أول ٦٠٠ مصطلح، كما أشار مدير المشروع عبد الرحمن الفاضل[١٠].

وتم كذلك إدخال معلومات حول كل مصطلح، ومن هذه المعلومات:

- المصطلح كاملاً.
- مصادر المصطلح.
- تاريخ المصطلح.
- مستوى دقة المصطلح.
- المعلومات النحوية.
- تعريف المصطلح.

ويعتمد تقويم المصطلح من حيث الدقة والجودة على المصدر الذي أُخذ منه. فمثلاً المصطلحات المأخوذة من المعاجم التي تصدرها المجامع اللغوية تحتل المركز الأول، ثم المعاجم التي تصدرها المؤسسات الأخرى، ثم أخيراً المعاجم التي يصدرها أفراد. وتشمل المعلومات النحوية لكل مصطلح على نوع المصطلح: اسم، فعل، صفة... إلخ، وهل المصطلح مذكر أم مؤنث، وأخيراً العدد: مفرد، مثنى، جمع. غير أن متصفح «باسم» يجد أن هذه المعلومات لم يتم إدخالها إلا لعدد محدود جداً من المصطلحات.

بعد أن بلغ عدد مدخلات «باسم» ٣٥٠,٠٠٠ مصطلح، وذلك بنهاية

(١٠) مقابلة مع عبد الرحمن الفاضل، الرياض، ١٨ تموز/يوليو ١٩٩٩.

شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. يجري الآن الإعداد لوضع «باسم» على الشبكة العالمية (The Internet) لكي تتم الاستفادة منه بشكل مباشر. وقد بدأ التشغيل التجريبي لـ «باسم» على شبكة المدينة الداخلية.

والحقيقة أنه لا يوجد تنسيق مباشر على المستوى الرسمي بين «باسم» والمؤسسات التي تعنى بالتعريب في الوطن العربي، إذ ان الأمر يتوقف عند أخذ المصطلحات من المعاجم، ولا يتعدّاه إلى تنسيق آليات العمل أو عقد لقاءات مع المختصين بشكل دائم. كما أنه لا يوجد مجال محدد للتعاون مع أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة من السعوديين، ولقد فوجئت بأن أحد هؤلاء الأعضاء لا يعلم بوجود «باسم»، وذلك أثناء مقابلتي له عام ١٩٩٩.

والتصور الموجود لدى القائمين على «باسم» هو أن المشروع لا يتناول عملية التعريب نفسها، بل يبدأ بعد ذلك، أي أنه يقتصر على جمع المصطلحات التي تم تعريبها. وهذا ما جعل «باسم» يقع في مزلق الترادف، حيث إنه يتم إدخال المصطلح أكثر من مرة بأكثر من صيغة، بحسب المصادر التي يؤخذ منها. فمثلاً كلمة «التلفون» تدخل مرة على أنها «هاتف»، ومرة على أنها «تلفون»، ومرة على أنها «حاكي» وهكذا. وبالتالي فإن المستخدم سيقع في حيرة أيها يستخدم، والأمثلة على ذلك كثيرة. ومشكلة أخرى يعانيها «باسم» وهي التكرار، حيث يتم إدخال المصطلح مرة تحت تصنيف الكيمياء، ومرة تحت تصنيف الفيزياء، ومرة تحت العلوم الطبيعية، ومثال ذلك كلمة «التقنية» حيث تجدها مكررة في كل حقل من هذه الحقول.

ويأمل القائمون على «باسم» في تطويره مستقبلاً بما يكفل سرعة الأداء ومرونته. كما أن هناك توجهاً لإضافة برامج حاسوبية يمكنها عرض المدخلات والصور المصاحبة لها. كما يطمح القائمون على المشروع إلى تطوير استخداماته في برامج الترجمة الآلية، وما شابه ذلك.

ثانياً: الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس (SASO)

تقوم الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس بوضع أسماء عربية للمنتجات الوافدة التي تدخل إلى السعودية، وهذا من شأنه وضع مصطلحات معرّبة. وتعتمد الهيئة في عملية التعريب تلك على المعاجم والمسردات التي أنتجتها المجامع اللغوية أو المعاجم التي أصدرها أفراد مختصون. وفي كل

الحالات لا توجد منهجية واضحة لعملية اختيار مصدر دون آخر أو مصطلح دون آخر في عملية التعريب تلك؛ فقد تختار الهيئة مصطلحاً بناءً على ما لديها من مصادر، بينما يكون هناك مصطلح أفضل منه. وقد تضع الهيئة مصطلحاً لأول مرة. وقد تستعين ببعض المختصين في عملية وضع المصطلحات الجديدة، إلا أن ذلك بلا شك يخلق ازدواجية وتعدداً في المسميات، إذ تضع كل هيئة مقاييس في الوطن العربي مصطلحات خاصة بها بينما اللغة واحدة.

ولا يوجد تنسيق بين الهيئة ومؤسسات التعريب (سواء المجامع اللغوية، أو بنوك المعلومات) لا في داخل السعودية ولا خارجها. وفي الواقع فإنه لا يوجد تنسيق بين الهيئة وبين بنك المصطلحات «باسم» على الرغم من أنهما متجاوران في حي واحد في مدينة الرياض.

ثالثاً: مركز التعريب في جامعة الملك عبد العزيز

قامت كلية الهندسة بجامعة الملك عبد العزيز في جدة عام ١٩٩٠ بإنشاء مركز للتعريب يهدف إلى ترجمة مقررات الكلية إلى اللغة العربية، لكي يتم تدريس المواد باللغة العربية بدلاً من الانكليزية. وكضرورة لترجمة تلك المقررات كان لا بد من وضع مصطلحات عربية للمسميات الانكليزية، لتسهيل فهمها على الطلاب[١١].

وقد قام المركز بترجمة ما يربو على ٢٢ مقرراً من المقررات التي تدرّس في الكلية، وهناك ما يقرب من ٣٣ مقرراً تحت الطبع حالياً. ومع أن هذا جهد طيب، إلا أنه لا يوجد أي تنسيق بين المركز ومؤسسات التعريب في السعودية مثل «باسم» أو هيئة المواصفات والمقاييس. كما أنه لا يوجد تنسيق بين المركز وأعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة من السعوديين. والقائمون على عملية التعريب والترجمة تلك هم من أساتذة الكلية، أي أنهم من المختصين في الهندسة، وتلقوا تعليمهم الأكاديمي باللغة الانكليزية، ولكنهم ليسوا على دراية عميقة بأساليب اللغة العربية في عملية وضع المصطلحات (أي الاشتقاق، والتركيب، والمجاز، وغير ذلك). وبالتالي فإن المصطلحات

---

(١١) انظر: جامعة الملك عبد العزيز، **حول برنامج التعريب في كلية الهندسة**، كتيب تعريفي (جدة: مركز النشر العلمي، ١٩٩٥).

التي يختارونها ويدرّسونها لطلابهم ربما كان هناك خير منها، وأدق دلالة وخالية من الأخطاء اللغوية. كما أن غير المختصين في اللغة العربية غالباً ما يجنحون إلى الاقتراض المباشر، وهو ما يجب أن يستخدم في أضيق الحدود.

ومشروع التعريب في جامعة الملك عبد العزيز لم يسبق أن خضع إلى التقويم، أي التقويم العلمي الموضوعي للتعرف إلى مواطن الضعف والقوة فيه. ولم يخضع إلى التقويم من حيث سلامة المفردات المستخدمة، ومناسبتها للتعبير عن مدلولاتها.

رابعاً: جهود جامعة الملك سعود في مجال التعريب

تحتل جامعة الملك سعود مكانة مرموقة بين الجامعات السعودية، لكثرة الأنشطة العلمية التي تقدمها، ولكبر حجمها وتعدد برامجها. وكنتيجة طبيعية لهذا الدور فقد أنشأت الجامعة مركزاً للترجمة عام ١٩٨٩. وكان من أهم أولويات المركز ترجمة الكتب العلمية، وتعريب المصطلحات الطبية والتقنية[١٢]. ويمثل إنشاء المركز أول خطوة من خطوات الجامعة نحو التعريب، ومحاولة تدريس التخصصات العلمية باللغة العربية بدلاً من الانكليزية.

وبعد بضع سنوات تمكّن المركز من ترجمة عدد من الكتب العلمية، ووضع عدد من المعاجم للمصطلحات العلمية في مختلف التخصصات. وفي ما يلي قائمة بهذه المعاجم:

- **معجم مصطلحات علم الأرض**. محمد عبد الغني وطاهر إدريس. ١٩٩٠.
- **معجم مصطلحات الزيوت النباتية والأطعمة**. أحمد الوراقي. ١٩٩١.
- **معجم مصطلحات النبات والتغذية**. فؤاد عبد العال. ١٩٩٤.
- **معجم مصطلحات هندسة المواد**. محمد الدهشان وإبراهيم المعتاز. ١٩٩٧.
- **معجم مصطلحات اللحوم والألبان**. علاء الدين المرشدي. ١٩٩٨.

---

(١٢) A. Hijazi, «King Saud University's Role in Arabization,» paper presented at: The Centennial Symposium, King Saud University, Riyadh, 16-27 November 1999.

كما عقدت الجامعة مؤتمرين رئيسين عن التعريب، كان الأول في آذار/ مارس ١٩٩٤، والثاني في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وقد كانت قضية تعريب التعليم الجامعي هي المحور الرئيس في كلا المؤتمرين، غير أن المؤتمر الأول ركّز على عملية إخضاع اللغة العربية لبرامج الحاسوب، بحيث يمكن تحليلها والتعامل معها بواسطته. كما كان تعريب المصطلحات أحد الموضوعات الأساسية في كلا المؤتمرين؛ وذلك انطلاقاً من حتمية تعريب مصطلحات أي حقل علمي يراد تدريسه بالعربية.

وقد اجتمع في المؤتمر الأول حشد من علماء اللغة العربية، ومن المختصين في الحقول العلمية من داخل السعودية وخارجها لمناقشة الطرق المناسبة لتطوير التعريب وزيادة فاعليته، وتم التركيز على ضرورة استخدام الحاسوب في عملية التعريب، ودعم البحوث كلها التي تهدف إلى تطوير برامج حاسوبية قادرة على تحليل قواعد اللغة العربية، وبناء بنوك معلومات آلية باللغة العربية. وقد أوصى المؤتمر بمواصلة الجهود لحل المشاكل المتعلقة بهذا الجانب، وتطوير آلية لخلق برامج إلكترونية تستطيع التعامل مع الحرف العربي بكفاءة وفاعلية.

أما المؤتمر الثاني بعنوان «تعميم التعريب وتطوير الترجمة» فقد عقد في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٨، ويمثل مرحلة جديدة في مسيرة التعريب في السعودية؛ حيث إنه دعا إلى خطة وطنية للتعريب على المستوى الرسمي. وقد شاركت في هذا المؤتمر جهات عديدة في السعودية؛ الأمر الذي أعطاه أهمية غير مسبوقة. وهذه الجهات هي:

- جامعة الملك سعود (الجهة المنظمة).
- جامعة الملك عبد العزيز.
- جامعة الملك فيصل.
- جامعة أم القرى.
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.
- مجلس الشورى.

- الرئاسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.
- معهد الإدارة العامة.
- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
- الهيئة الملكية للجبيل وينبع.
- وزارة الدفاع والطيران.
- مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف.
- الحرس الوطني.
- مستشفى عسير المركزي.
- وزارة الصحة.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- شركة فينيل.

ويدل حجم المشاركة على الأهمية القصوى للمؤتمر، كما تدل التوصيات التي تمخض عنها المؤتمر على الرغبة القوية في دعم مسيرة التعريب؛ فقد أوصى المؤتمر بإنشاء لجنة وطنية للتعريب مدعومة من قبل الدولة لتطوير الوسائل الممكنة للنهوض بعملية التعريب في السعودية. وفي ما يلي نص التوصية: «يجب إنشاء لجنة وطنية للتعريب والترجمة، وذلك من أجل وضع خطة شاملة للتعريب والترجمة في المملكة. وتكون المهمة الأولى لها وضع الخطط لاستخدام اللغة العربية في التعليم العالي، وخصوصاً في التخصصات العلمية والتقنية، ثم تواصل اللجنة جهودها في خدمة المجتمع السعودي على جميع المستويات، وخدمة التنمية في هذا الجانب بشكل خاص»[١٣].

وقد أصدرت الدولة توجيهاً بإنشاء لجنة للتعريب تجاوباً مع هذه التوصية. ومن المتوقع أن تضم عدداً من المختصين في علوم اللغة،

---

(١٣) مختصر البحوث لمؤتمر تعميم التعريب وتطوير الترجمة، جامعة الملك سعود، مركز الترجمة، الرياض، ١٩٩٨، توصيات المؤتمر.

والتخصصات العلمية المختلفة، والمهتمين بالتعريب. كما شملت التوصيات:

● تشجيع الكليات والمؤسسات العلمية على التدريس باللغة العربية.

● حث مؤسسات القطاع الأهلي على استخدام اللغة العربية في مناخ العمل، والتعامل مع الموظفين بها، وجعلها لغة المكاتبات الرسمية في المؤسسة أو الشركة.

● تشجيع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات على نشر أبحاثهم باللغة العربية، وتشجيع طلابهم على كتابة رسائل الماجستير والدكتوراه باللغة العربية كذلك.

● تشجيع وسائل الإعلام على استخدام اللغة العربية الفصحى.

● التخطيط لمزيد من مراكز الترجمة، وتشجيع المترجمين.

● استخدام التقنية في أعمال الترجمة (بنوك المعلومات، والقواميس الإلكترونية، وهكذا).

● التنسيق مع المجامع اللغوية العربية في ما يتعلق بوضع المصطلحات في إطار الجامعة العربية.

● استمرار المؤتمرات والندوات حول موضوع التعريب، وتبني التوصيات التي تصدر عن هذه المؤتمرات[١٤].

خامساً: التعريب في وسائل الإعلام

تتضمن سياسة الإعلام في العربية السعودية الحث على استخدام اللغة العربية الفصحى في وسائل الإعلام، وخصوصاً في الراديو والتلفاز. غير أن هذا البند لم يتضمن آليات تبين كيفية التطبيق. وفي ما يلي نص هذا البند في سياسة الإعلام الصادرة عن وزارة الإعلام في السعودية لعام ١٩٨٢:

«بما أن اللغة العربية هي وعاء الدين الإسلامي الحنيف، وهي مستودع الثقافة العربية الإسلامية، فإن الإعلام يعمل بما يلي:

١ ـ التنبيه على كتّاب البرامج والمحررين بضرورة اتباع قواعد اللغة

(١٤) المصدر نفسه.

العربية الفصحى، والالتزام بأساليبها البلاغية.

٢ ـ توجيه المذيعين ومقدمي البرامج بالتحدث باللغة العربية الفصحى.

٣ ـ تجنب كل النصوص التي تحط من قدر اللغة الفصحى.

٤ ـ التقليص من البرامج التي تقدم باللهجة العامية، وذلك للتخلص منها تدريجياً واستبدالها ببرامج تستخدم اللغة الفصحى.

٥ ـ تشجيع البرامج التي تركز على اللغة العربية الفصحى مثل المسرحيات، والمسلسلات، وذلك من أجل ترغيب الناس في اللغة الفصحى.

٦ ـ دعم تعليم اللغة العربية الفصحى للمسلمين الذين لا يتكلمون العربية»[١٥].

وفي التلفاز السعودي يطلب من المذيعين وكتّاب البرامج استخدام اللغة العربية الفصحى، غير أن ضوابط هذا الأمر ليست محددة أو معروفة، أي أنه لا توجد بنود تحكم العملية، بل إنها متروكة للتقدير الفردي. كما أنه يوجد قسم للترجمة يقوم بترجمة الأخبار والموضوعات من وسائل الإعلام العالمية ونقلها إلى العربية. ولكن قسم الترجمة يعتمد على قدرات المترجمين في المقام الأول، ولا يتبع آلية محددة في ما يتعلق باستخدام الكلمات المعرّبة، كما أنه لا يوجد بينه وبين المجامع اللغوية أي اتصال. ولا يوجد تنسيق بين القسم ومؤسسات التعريب في السعودية أيضاً.

ويوجد في الإذاعة أيضاً قسم للترجمة، يقوم بدور مماثل لقسم الترجمة في التلفزيون، ويعتمد على المعاجم العامة في أداء مهمة الترجمة. أما في ما يتعلق باستخدام الكلمات المعربة، فلا توجد أي آلية أو طريقة معينة بهذا الخصوص. وتؤخذ المسلسلات والأفلام من البلدان العربية الأخرى، من دون مراجعة لغوية. وقد يتم تغيير بعض العبارات غير المناسبة أو التي تتنافى مع تعاليم الدين، أما الكلمات المعرّبة واستخداماتها فلا يتم التعامل معها.

أما في ما يتعلق بالصحافة السعودية، فقد أجريت المقابلات العديدة مع المحررين وأقسام المراجعة اللغوية بهدف التعرف إلى طبيعة عمل تلك الأقسام.

---

(١٥) انظر: المملكة العربية السعودية، وزارة الإعلام، «سياسة الإعلام في المملكة العربية السعودية،» (١٩٨٢).

وتم التركيز على ثلاث صحف هي: **الرياض، والجزيرة، والمسائية**. وفي الصحف الثلاث توجد أقسام للتصحيح اللغوي تقوم بمراقبة السلامة اللغوية من حيث الأخطاء الإملائية، والأخطاء الطباعية، وبعض الأخطاء النحوية. وسأستعرض في ما يلي دور هذه الأقسام، وخصوصاً في ما يتعلق باستخدام الكلمات المعربة:

١ ـ جريدتا «الجزيرة» و«المسائية»

لما كانت جريدتا **الجزيرة والمسائية** تصدران من المؤسسة الصحفية نفسها (مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر)، فإنهما تشتركان في صفات عديدة. فقد بدأت **الجزيرة** بالصدور في الرياض عام ١٩٦٠، ووضعت هدفها الرئيسي «خدمة الثقافة الإسلامية واللغة العربية»[١٦]. وعام ١٩٨١ بدأت **المسائية** بالصدور. وتطبع الصحيفتان في المطابع نفسها، ويشترك طاقم التحرير في الجريدتين. ويقوم قسم التصحيح اللغوي بمراقبة السلامة اللغوية في كلتا الصحيفتين.

وسياسة التحرير في كلتا الصحيفتين تؤكد وجوب المحافظة على سلامة اللغة العربية، والالتزام بقواعدها. غير أنه يُغضّ الطرف عن الصفحات الشعبية والإعلانات، وكذلك المواد المتعلقة بالرياضة. وفي الواقع أن ما يربو على ٣٠ بالمئة من مواد الجريدة لا يلتزم بقواعد اللغة العربية الفصحى. وعلى الرغم من أن العاملين في أقسام التصحيح اللغوي يحملون مؤهلات علمية في اللغة العربية إلاّ أنهم لا يتعاملون مع الكلمات المعرّبة بأي حال، ولا يطلعون على ما تنتجه المجامع اللغوية من مصطلحات عربية جديدة. ولو استخدمت كلمة مثل «تكنولوجيا» بدلاً من «تقنية» فإن المصحح اللغوي لا يتدخل، وهكذا مع مئات الآلاف من الكلمات المعرّبة. ويعتمد هؤلاء المصححون على خبراتهم الفردية بشكل رئيسي؛ حيث لا يستعينون بالمعاجم اللغوية إلا في ما ندر، وينصب اهتمامهم على الأخطاء الطباعية، والإملائية في المقام الأول، وعلى علامات الترقيم. أما في ما يتعلق باختيار المفردات ـ سواء المعرّبة أو الانكليزية ـ فيترك ذلك لكاتب المقالة أو المادة الصحفية[١٧].

---

(١٦) انظر: مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، **قصة الجزيرة** (الرياض: المؤسسة، ١٩٩٧)، ص ١٣.

(١٧) مقابلة مع عبد الله العايد، الرياض، ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩.

٢ ـ جريدة «الرياض»

تعتبر جريدة **الرياض** من الجرائد الأكثر توزيعاً في السعودية، فقد وصل معدل توزيعها إلى ١٥٠,٠٠٠ نسخة[١٨]. وسياسة جريدة **الرياض** لا تختلف كثيراً عن سياسة **الجزيرة** في ما يتعلق بـ «خدمة الثقافة العربية، والمحافظة على سلامة اللغة العربية»[١٩]. ويوجد في **الرياض** قسم للتصحيح اللغوي مشابه لذلك الذي في **الجزيرة**. ويشير أحد المحررين في القسم إلى أنه يتم التعامل مع الأخطاء الطباعية، والإملائية، وقلما يتم التعامل مع غير ذلك. أما المفردات فلا يتدخل القسم في تغييرها، والكاتب يملك الحرية في اختيار الكلمات، سواء معرّبة أو انكليزية أو غير ذلك[٢٠].

سادساً: وقفات مع التعريب في العربية السعودية

كما ذكرنا آنفاً، هناك حماس شديد للتعريب في العربية السعودية، سواء في ما يتعلق بتدريس العلوم الطبيعية باللغة العربية، أو في ما يتعلق باستخدام الكلمات المعرّبة بدلاً من الوافدة، وذلك إيماناً بدور العربية السعودية قبلة المسلمين ومهوى أفئدتهم، ومحضن اللغة العربية منذ نشأتها، وكونها موطن العرب الأول.

وكما ذكرنا آنفاً، فإن التعريب ـ كأي استراتيجيا لغوية أو برنامج تخطيط لغوي ـ يحتاج إلى آليات علمية مدروسة تمكّنه من تحقيق الآمال المرجوّة منه. كما أنه لا بد من دراسة العوامل الحقيقية المؤثرة في الاستخدام اللغوي في واقع المجتمع لكي يحقق التعريب الهدف المنشود. ومع الأسف لم يسبق أن أجريت أية دراسات ميدانية تهدف إلى تحديد الوضع اللغوي القائم في العربية السعودية، كما أنه لم يسبق القيام بدراسات تقويم لأساليب وتطبيقات التعريب القائمة بهدف توضيح الصورة، ومن ثم التطوير والتحسين.

ومما لا شك فيه أن دراسة الوضع اللغوي القائم في العربية السعودية أمر ليس باليسير في ظل وجود الازدواجية اللغوية ـ أي وجود العامية

---

(١٨) انظر: مؤسسة اليمامة الصحفية، **جريدة الرياض**، نشرة تعريفية (الرياض: المؤسسة، ١٩٩٩).

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤.

(٢٠) مقابلة شخصية مع عبد الله نور المشرف على قسم التصحيح اللغوي في جريدة **الرياض**، ١٩٩٩.

والفصحى - في العربية السعودية وفي بقية أقطار الوطن العربي. ويزيد ذلك الموضوع تعقيداً أن العامية بدورها تنقسم إلى لهجات متعددة تختلف من منطقة إلى أخرى. ويعرف فيرغسون (Ferguson) الازدواجية اللغوية بأنها «وجود لغة ذات قيمة أدبية ودينية عليا - الفصحى - إلى جانب لهجة لها قاعدة شعبية عريضة ومستخدمة في التخاطب - أي العامية أو الدارجة». وهناك اتفاق بين الباحثين بيتسون (Bateson) وستتكيفيتش (Stetkevych) وبدوي على وجود هذه الازدواجية في كل أنحاء الوطن العربي، بل إن هناك اتفاقاً على وجود ثلاثة مستويات لهذه الازدواجية - أي الفصحى، والعامية - ومستوى وسيط بينهما، وهو ما يعرف بلغة المثقفين أو لغة الصحافة. وتعرف أيضاً بأنها «العربية الوسيطة الحديثة» (Modern Standard Arabic). وهناك اختلافات بين العربية الوسيطة والفصحى لا مجال هنا لذكرها، وتم التطرق إليها في أبحاث كثيرة[٢١].

وبذلك يتبين أن الوضع اللغوي في العربية السعودية يبدو أكثر تعقيداً، فإلى جانب الفصحى، توجد العامية، ولغة الصحافة، ولهجات محلية كثيرة تتباين في ما بينها. الأمر الذي يجعل مهمة من يريد دراسة الوضع اللغوي في العربية السعودية دراسة علمية دقيقة مهمة صعبة، ولكنها ليست مستحيلة.

وهناك في الواقع إحساس لدى التربويين والمعنيين بمسيرة التعريب بأن المجتمع عازف عن استخدام الكلمات المعرّبة التي تنتجها المجامع اللغوية، وتستخدم الكلمات الوافدة بدلاً منها، فمثلاً كلمة «الرائي» لم تلق انتشاراً مثل كلمة «التلفزيون»، وكلمة «تكنولوجيا» تستخدم على نطاق واسع بدلاً من «تقنية»، وهكذا.

- والتعريب خيار لا مناص منه انطلاقاً من أن التعليم باللغة الأم - أي العربية - هو الخيار الأمثل لاستيعاب دقائق العلوم والتقنيات ومن ثم اللحاق بركب التقدم العلمي؛ فدراسة العلوم باللغة الأجنبية لا تمكّن الطالب من استيعاب دقائقها وتفاصيلها كلها، ذلك الاستيعاب الذي يمكّن صاحبه من الإبداع والاختراع وليس التلقّي فقط، إذ إن الحاجز اللغوي سيبقى دائماً حجر عثرة في طريق الإبداع، والأبحاث التي تدعم هذه النظرية كثيرة.

---

(٢١) انظر: أحمد بدوي، **مستويات العربية الميسرة في مصر** (القاهرة: المعارف للنشر، ١٩٧٣).

فقد أشار كل من سليمان، وحافظ، والقاسمي، وحجازي[٢٢] إلى أن الطلاب العرب يستوعبون العلوم الطبيعية بشكل أفضل عندما يتم تدريسها باللغة العربية. كما أشاروا إلى أن الإبداع في العلوم الحديثة لا يتم من خلال استيعاب دقائقها باللغة الأم، وهذا لا يتأتى عندما تدرس هذه العلوم بلغة أجنبية. ويشير سليمان إلى أن مصر على سبيل المثال لم تنتج إلاّ ١ بالمئة مما تنتجه أوستراليا في مجال البحوث الطبية، علماً بأن تدريس الطب في مصر يتم باللغة الانكليزية منذ نحو ١٠٠ سنة[٢٣].

كما يشير القرشي في رسالته للدكتوراه حول إمكانية تدريس العلوم باللغة العربية، إلى وجود «ظلال للمعاني» في كل لغة، ولا يستطيع المتعلم معرفة هذه الخلفيات الدقيقة للمعاني إلا عندما يكون من أصحاب اللغة الأصليين. وعليه فإن المتعلم بلغة غير لغته الأم لا يدرك هذه الأبعاد الدقيقة للمعاني؛ ما يحول دون الاستيعاب الكامل لدقائق النظريات العلمية ومن ثم الإبداع فيها، وليس التلقي فقط[٢٤].

ويشير القرشي أيضاً إلى أن تدريس الطالب بلغته الأم يتيح له مجالاً واسعاً لحرية النقاش وطرح الأسئلة على الأستاذ؛ حيث إن المتعلم بغير لغته يحجم أحياناً عن طرح الأسئلة والمشاركة في النقاش بشكل مثمر، نظراً إلى وجود الحاجز اللغوي[٢٥].

وتشير إيستمان (Eastman)[٢٦] إلى أنه لا بد من وضع السياسات اللغوية وفق الإطار النظري لبرامج التخطيط اللغوي، ثم مراجعتها قبل تطبيقها. كما تشير إلى ضرورة التنسيق والتقويم في المراحل كلها التي تسلكها

---

(٢٢) محمد سليمان، «التعريب،» **قافلة الزيت** (المملكة العربية السعودية)، السنة ١، العدد ١٢ (١٩٨١)، ص ٢٣ ـ ٣٨؛ محمد حافظ، «العربية لغة التعليم العالي،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الحادي والخمسين لمجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٥؛ القاسمي، «التعريب ومشكلاته في الوطن العربي»، و Hijazi, «King Saud University's Role in Arabization».

(٢٣) Hijazi, Ibid., p. 6.

(٢٤) انظر: K. Al-Qurashi, «The Feasibility of the Arabic Language as a Medium of Instruction in Sciences,» (Unpublished Dissertation, Indiana University, 1982).

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

(٢٦) Carol M. Eastman, *Language Planning: An Introduction*, Chandler and Sharp Publications in Anthropology and Related Fields (San Francisco: Chandler and Sharp, 1983).

السياسة اللغوية. وهذا يتطلب جهوداً تنظيمية وتنسيقية ذات كفاءة عالية.

ويشير هوغن (Haugen)[27] إلى أن مرحلة التطبيق نفسها تحتاج إلى جهود غير عادية من قبل المنظمات والأفراد، وذلك من أجل ضمان الانتشار المطلوب للتغيير اللغوي المطروح. ولكي يتحقق التغيير على مستوى اللغة المكتوبة لا بد من إنتاج العديد من الكتب، والنشرات، ومن خلال الصحافة والكتب المدرسية. وهذا ما لم يتم استثماره بعد في نشاطات التعريب القائمة في العربية السعودية.

والملاحظ أن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة تتجاوز إلى حد ما استخدام الكلمات المعرّبة في الوقت الذي تدعو فيه سياسة الإعلام إلى وجوب المحافظة على سلامة اللغة العربية. وفي الصحف أيضاً هناك تناقض بين سياسة التحرير والممارسة الصحفية. فسياسة التحرير تحتم «خدمة الثقافة الإسلامية واللغة العربية»، بينما يتم نشر العديد من المواد بالعامية سواء في الصفحات الشعبية أو في الصفحات الأخرى، فضلاً عن عدم إلزام الكتّاب باستخدام الكلمات المعرّبة بدلاً من الوافدة.

كما أن سياسة التعليم العالي تؤكد أن اللغة العربية هي لغة التدريس الجامعي، ويمكن استخدام لغة أخرى «عند الضرورة»، أي أن اللغة العربية هي الأصل في التعليم الجامعي. والملاحظ أن التخصصات العلمية الحيوية كلها، بل بعض المواد في العلوم الإنسانية، تدرّس بالانكليزية. كما أنه لا توجد آلية لاستخدام المصطلحات العربية بدلاً من الوافدة في التعليم الجامعي.

أما من حيث التنسيق والتكامل بين جهود التعريب في العربية السعودية، فلا يوجد تنسيق فاعل بين هذه النشاطات، فمثلاً مركز التعريب في جامعة الملك عبد العزيز ليس لديه أي آلية للتنسيق مع المراكز الأخرى مثل «باسم» أو الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس.

كما أنه لا يوجد تنسيق بين هذه المراكز ومجامع اللغة العربية المنتشرة في الوطن العربي. وبالتالي فإن جهود التعريب مبعثرة ولا تصب في اتجاه واحد،

---

(٢٧) E. Haugen, «The Implementation of Corpus Planning,» in: Juan Cobarrubias and Joshua A. Fishman, eds., *Progress in Language Planning: International Perspectives,* Contributions to the Sociology of Language; 31 (Berlin; New York: Mouton, 1983).

الأمر الذي يفقدها قيمتها، ويجعل التعريب غير قادر على تحقيق الهدف المطلوب.

وكما هو معروف لا يوجد - حتى الآن - مجمع لغوي في العربية السعودية، وإن كانت هناك جهود حثيثة قائمة الآن لإنشاء مجمع لغوي فيها. ويلاحظ أن بعض التربويين يعارض إنشاء مثل هذا المجمع؛ لما عُرف عن قلة فاعلية المجامع اللغوية المماثلة في الوطن العربي، ولعدم مواكبتها للمتغيرات الحديثة في مجال العلوم والتقنية. ولكنه من نافلة القول إن فكرة إنشاء مجمع لغوي في العربية السعودية ستدفع التعريب إلى دائرة الاهتمام على الأقل. وإذا ما تم استثمار القدرات العلمية السعودية في مجال علوم اللغة، والعلوم التخصصية الأخرى إلى جانب الأدباء والمهتمين، مع وضع آليات عمل جديدة تختلف عن الآليات التقليدية المتبعة في المجامع الأخرى، فإن ذلك سيجعل المجمع قادراً على تحقيق نقلة نوعية في مسيرة التعريب. كما أنه لن يتحقق النجاح المطلوب للتعريب من دون القرار السياسي الذي يجعل استخدام الكلمات المعرّبة مطلباً أساسياً في وسائل الإعلام والتعليم.

كما يمكن الاستفادة من تقنيات الحاسوب في مجال التعريب كتغيير الكلمات الوافدة بالمصطلحات المعرّبة آلياً في الصحف والمجلات قبل الطبع. كما يمكن الاستفادة من بنوك المعلومات الآلية ومن شبكة الإنترنت في متابعة المتغيّرات اليومية في مجال المصطلحات.



الفصـــل الرابــع

طرق البحث وجمع البيانات

يُعنى التعريب بوضع كلمات عربية للمصطلحات العلمية والتقنية الوافدة. ويمكن تمييز هذه المصطلحات المعرّبة بسهولة، لأنها تتحدث عن مخترعات ومفاهيم لم تكن معروفة من قبل في اللغة[1]. خذ على سبيل المثال «كمبيوتر»، فالكمبيوتر اختراع غربي لم يكن معروفاً لدى العرب أو غيرهم من الشعوب، وحينما شاع الاختراع كان أمام المتحدثين بالعربية إما اقتراض الكلمة نفسها «كمبيوتر»، أو التعبير عن هذا المفهوم بكلمة عربية. وتم فعلاً اختيار كلمة «حاسوب» للتعبير عن ذلك، غير أنه لا تزال هناك طائفة من المتحدثين بالعربية تستخدم كلمة «كمبيوتر» بدلاً من «حاسوب»، وهو ما نعبّر عنه هنا باستخدام الصيغة الأصلية.

وعليه فإن استخدام المصطلحات المعرّبة لا يخرج عن ثلاث حالات رئيسة:

- استخدام الكلمة الأصلية وكتابتها بالحروف اللاتينية «Computer».
- استخدام الكلمة الأصلية، ولكن تكتب بحروف عربية «كمبيوتر».
- استخدام الصيغة المعرّبة «حاسوب».

وعندما تستخدم الصيغة المعرّبة، كما في الحالة الثالثة، فإنه يمكن تصنيفها بحسب الطريقة اللغوية التي تم تعريبها من خلالها. وكما أسلفنا هناك أربع طرق لغوية تنتهجها العربية في تعريب المصطلحات، وهي:

(١) A. El-Mouloudi, «Arabic Language Planning: The Case of Lexical Modernization,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Georgetown University, 1986), and

حصة القنيعير، «المصطلح الطبي والتقني،» (أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود، ١٩٩٧).

الاشتقاق، والنحت والتركيب، والمجاز، ثم الاقتراض.

وكما أسلفنا فإن الغرض من هذه الدراسة هو وصف عملية تعريب المصطلحات في السعودية وصفاً علمياً شاملاً، ثم إجراء دراسة تطبيقية تهدف إلى قياس مدى تكرار الكلمات المعرّبة في الصحافة، حيث إن النصوص الصحفية تعكس إلى حد ما الاستخدام اللغوي العام في العربية السعودية.

أما في ما يتعلق بعملية الوصف، فقد تم التطرق إليها في الفصل الثالث، حيث تحدثنا عن تعريب المصطلحات والمؤسسات التي تقوم بعملية التعريب تلك في العربية السعودية. أما الدراسة التطبيقية فهي ما سنتعرض له في هذا الفصل. وقد جرى اختبار عينة قبل البدء في الدراسة التطبيقية باستخدام طريقة تحليل الجسم اللغوي (Corpus Linguistics)[٢]. وهذه الطريقة تقوم على اختزال اللغة في مجموعة كبيرة من النصوص بحيث تمثل اللغة تمثيلاً علمياً.

ولطريقة تحليل الجسم اللغوي مزايا عديدة من أهمها:

- أنها تمثل الاستخدام الفعلي (الطبيعي) للغة.

- تستقطب كل الأنماط اللغوية السائدة، وتنطلق منها في عملية التحليل.

- تعتمد على التحليل الآلي «بواسطة برامج حاسوبية»، ومن خلال آليات تفاعلية.

- تجمع بين البعد الكمي (عدد هائل من النصوص)، والبعد النوعي (الكيفي) (استقطاب كل الأنماط السائدة في اللغة).

وفي ما يتعلق **بغرض الدراسة**، أي معرفة تكرار الكلمات المعربة في النصوص المكتوبة، فإن طريقة تحليل الجسم اللغوي (Corpus Linguistics) هي أنسب الطرق لمعرفة هذا التكرار، ولإحصاء الصيغ المتعددة للاستخدام. وهذا يتم من خلال إدخال عدد كبير من النصوص في الحاسوب بحسب المعايير

---

(٢) Douglas Biber, Susan Conrad and Randi Reppen, *Corpus Linguistics: Investigating Language Structure and Use,* Cambridge Approaches to Linguistics (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1998).

المختارة. ومن هذه المعايير التي أخذت في الاعتبار تعدد صيغ الكلمات المعرّبة.

أولاً: عينة الاختبار

تم جمع عينة من النصوص بغرض إجراء اختبار تجريبي عليها، حيث بلغ عدد الكلمات في النصوص ٣٦,١١٥ كلمة، وتم البحث فيها عن تردد الكلمات المعرّبة. وقد تم تصنيف النصوص بحسب المعايير التالية:

- الموضوع.

- طريقة التعريب (أي هل المصطلح معرّب بواسطة الاشتقاق، أو النحت، أو الاقتراض... إلخ).

وقد أظهرت نتائج هذا الاختبار المبدئي مدى تكرار الكلمات المعرّبة بحسب الجدول رقم (٤ ـ ١).

الجدول رقم (٤ ـ ١)
تكرار الكلمات المعربة

	الصيغة المعربة	الصيغة الأصلية	المجموع
التكرار	٣١٦	٥٨	٣٧٤
النسبة (بالمئة)	٨٥	١٥	١٠٠

وعند تصنيف الصيغ المعرّبة بحسب طريقة التعريب، ظهرت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (٤ ـ ٢):

الجدول رقم (٤ ـ ٢)
تصنيف الصيغ المعربة بحسب
طريقة التعريب

اشتقاق	نحت وتركيب	مجاز	اقتراض	المجموع
١٣٦	٦	٣٣	١٤١	٣١٦
٤٣,٠٥ بالمئة	١,٨٩ بالمئة	١٠,٤٤ بالمئة	٤٤,٦٢ بالمئة	١٠٠ بالمئة

ومن هنا يتبين لنا أهمية استخدام العناصر التالية بوصفها العناصر الرئيسة المؤثرة في تكرار الكلمات المعربة:

ـ الموضوع.

ـ طريقة التعريب.

ـ الصيغة «معرّبة» أو «أصلية».

١ ـ جمع العينة

كان لا بد من استقطاب ثلاثة مكوّنات رئيسة من أجل تحقيق غرض الدراسة، وهذه المكونات هي:

ـ قائمة بالكلمات المعرّبة تمثّل عيّنة علمية ذات ثقل تمثيلي لكل المصطلحات التي تم تعريبها حتى عام ١٩٩٩.

ـ مجموعة كبيرة من النصوص تمثل الاستخدام العام لتلك المصطلحات.

ـ قائمة محايدة (مكوّنة من ١٠٠٠ مصطلح) تمثل التكرار الفعلي لطرق التعريب المتّبعة في تعريب المصطلحات، بهدف مقارنة التكرار الناتج من الدراسة مع التكرار الفعلي لهذه الطرق.

وسنتناول هذه المكونات الثلاثة بشكل موجز في ما يلي:

أولاً: تم وضع قائمة من المصطلحات المعرّبة التي تم استخراجها أصلاً من عينة من النصوص الصحفية، وفق معايير تمثيلية معينة، أي أن النصوص موزّعة بحسب جدول زمني معيّن يمثل عام ١٩٩٩. والسبب في أخذ المصطلحات المعرّبة من النصوص الصحفية هو فقط أن الصحافة تمثل الاستخدام العام لعامة الناس، وليس الاستخدام المتخصص لفئة في حقل علمي معيّن، أي أن الصحافة تمثل الاستخدام الشائع للمصطلح، وتقدم إلى عامة الناس وليس إلى صنف معيّن من المشتغلين في الحقول العلمية المتخصصة. وهي تمثل كذلك فهم عامة الناس لتلك المصطلحات. بعد ذلك تمت مطابقة هذه القائمة وتوثيقها من المؤسسات التالية:

(١) مشروع البنك الآلي السعودي (باسم).

(٢) مجمع اللغة العربية في القاهرة.

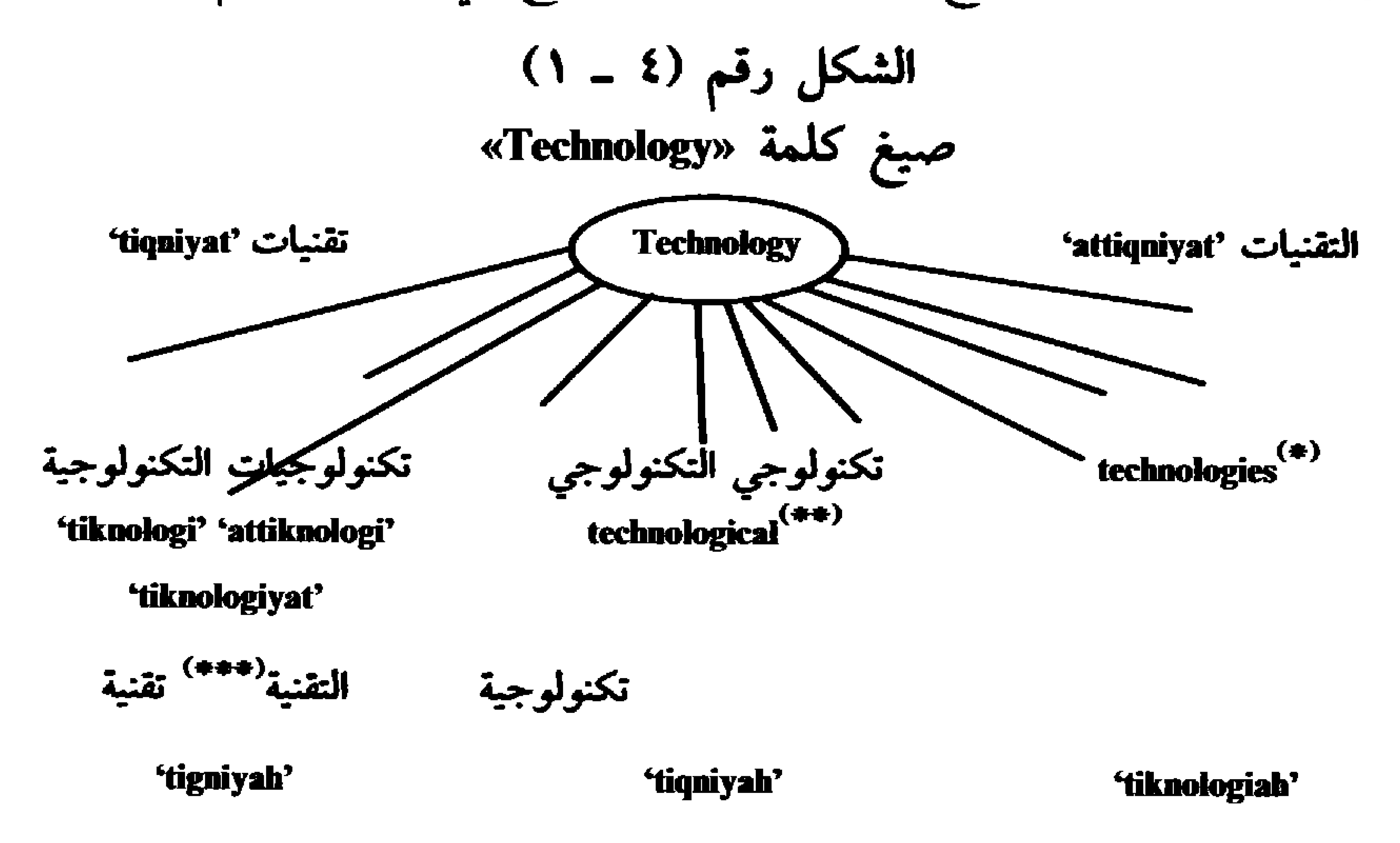
(٣) مكتب تنسيق التعريب في الرباط.

وقد تم استبعاد ١٧ مصطلحاً لعدم توافقها مع مصادر هذه المؤسسات

الثلاث، وبقي ٢٨٨ مصطلحاً تم إقرارها في القائمة. ومن المعروف أن هناك صيغاً لكل مصطلح مثل التذكير، والتأنيث، والصفة، والتثنية، والجمع... إلخ. وكان لا بد من وضع هذه الصيغ في برنامج البحث، لكي يتعرف البرنامج إلى تكرار المصطلح بأي صيغة كان. ولنأخذ مثلاً كلمة «تقنية» (تكنولوجيا). وتظهر الصيغ العديدة لهذا المصطلح في الشكل رقم (٤ ـ ١):

الشكل رقم (٤ ـ ١)

صيغ كلمة «Technology»



(*) Original Forms
(**) Transliteration Forms
(***) Arabized Forms

ولذلك كان لا بد من إدخال كل هذه الصيغ في قاعدة البيانات لكي لا يغفلها البرنامج المكلف بالبحث عند قراءة النصوص. ولهذا كان عدد المدخلات لقائمة الكلمات المعربة (٢٨٨ مصطلحاً) هو ١٤٤٦ صيغة، كما يوضح الجدول رقم (٤ ـ ٣):

الجدول رقم (٤ ـ ٣)

عدد الكلمات المعربة وصيغها

عدد الكلمات	عدد الصيغ
٢٨٨	١٤٤٦

٢ ـ تصنيف النصوص

عند دراسة الأنماط السائدة في بيئة لغوية معينة، فإن دراسة وتحليل الاستخدام الفعلي للغة هو أفضل طريقة للوصول إلى هذا الهدف. وتحتاج دراسة الأنماط اللغوية إلى أخذ عيّنات فعلية تمثل الاستخدام العام (غير المتخصص) وفق تصنيف علمي معين، ويتبع منهج تحليل الجسم اللغوي (Corpus Linguistics). وانطلاقاً من هذه القاعدة النظرية، تم جمع عيّنات النصوص الصحفية المستخدمة في هذه الدراسة وفق منهج الجسم اللغوي. وقد بلغ مجموع النصوص ١,٠٦٨,٢٦٣، أي أكثر من مليون كلمة. وقد تمّ تصنيفها آلياً وفق الأسس النظرية لمنهج تحليل الجسم اللغوي، وبحسب المعايير التالية:

أ ـ تم جمع ١٤ نسخة من كل جريدة من الجرائد الثلاث: **الجزيرة، والرياض، والمسائية**، أي ٤٢ نسخة. وهذه النسخ تغطي عام ١٩٩٩، وفق ترتيب زمني محدد.

ب ـ تمّ تصنيف النصوص بحسب الموضوع: أدبية، علمية، رياضية، دينية، اجتماعية، إخبارية.

٣ ـ عينة محايدة تبين نسب استخدام طرق التعريب (قائمة من ١٠٠٠ مصطلح)

تم تكوين قائمة مكونة من ١٠٠٠ مصطلح من البنك السعودي الآلي للمصطلحات بغرض مقارنتها مع نتائج الدراسة، -ومعرفة الاختلاف بين تكرار طرق التعريب في النصوص وتكرارها في قوائم المصطلحات. وكما نعلم فإن طرق التعريب هي:

- ـ الاشتقاق.
- ـ النحت والتركيب.
- ـ المجاز.
- ـ الاقتراض.

ويهدف إجراء هذه المقارنة إلى معرفة مدى أثر طريقة التعريب في شيوع المصطلحات، فربما تستخدم المصطلحات المعرّبة بواسطة الاشتقاق ـ مثلاً ـ

أكثر من المصطلحات المعرّبة بواسطة النحت والتركيب، إذاً كان لا بد من وجود عيّنة محايدة لمقارنتها مع نتائج الدراسة. وقد تم اختيار هذه العينة بطريقة الاختيار العشوائي، حيث يقوم الحاسوب باختيار كلمة آلياً بعد عدد معين من المصطلحات، وهذا العدد يتغير في كل مرة يقوم فيها الحاسوب باختيار كلمة.

ثانياً: طريقة المعالجة

صُنفت النصوص بحسب الموضوع كما أشرنا آنفاً، حيث كانت هناك ستة موضوعات رئيسة. وقد تمت طريقة التصنيف آلياً باستخدام برنامج (Microsoft Word)، أي يتم تحميل النصوص على ذاكرة الجهاز، ثم يتم توزيعها بحسب الموضوع. ويوضح الجدول رقم (٤ ـ ٤) عدد الكلمات في كل موضوع:

الجدول رقم (٤ ـ ٤)
مجموع النصوص المستخدمة في الدراسة

الموضوع	عدد الكلمات
النصوص الخبرية	٢١٦١٣٣
النصوص الأدبية	١٧٧٣٢٨
النصوص العلمية	١٧٥٤١٩
النصوص الدينية	١٤٦٣٩١
النصوص الاجتماعية	١٩٠٠١٧
النصوص الرياضية	١٦٢٩٧٥
المجموع	١٠٦٨٢٦٣

وقد استُبعدت النصوص التي لا تصب في هذه الموضوعات، وذلك من أجل معرفة علاقة الموضوع بتكرار المصطلحات المعرّبة بشكل أوضح.

ثالثاً: برنامج البحث

صمم البرنامج الذي يقوم بالبحث عن المصطلحات المخزنة في قاعدة البيانات في النصوص، كل مرة في موضوع معين. وصمم هذا البرنامج خصيصاً للدراسة، وهو أحد تطبيقات «Microsoft Access»، ويقوم بوظيفتين أساسيتين هما:

- قبول المدخلات (أي ٢٨٨ مصطلحاً وصيغها المختلفة).

- البحث عن تكرار هذه المصطلحات في النصوص وتسجيل عدد المرات التي استخدمت فيها.

وهنا تبرز أهمية استخدام الحاسوب في عمليات تحليل الجسم اللغوي كأداة عملية فاعلة كما يشير بايبر (Biber)[٣]. وهذا يختلف عن الطرق التقليدية التي يقوم الإنسان فيها بقراءة النصوص وتتبع الاستخدامات المختلفة للمصطلحات. فالقارئ قد يتجاوز بعض الاستخدامات لتداخل وظائف المفردات وصعوبة حصر هذه الوظائف أثناء القراءة، بينما يقوم الحاسوب بمثل هذا العمل بدقة وبسرعة هائلة. كما أن الحاسوب يستطيع القيام بتحديد أنماط الاستخدام مع البحث عن تكرار كلمات معيّنة في وقت واحد. وهذا يجعل استخدام الحاسوب في هذه العمليات أمراً لا غنى عنه.

وكما أشرنا آنفاً إلى تعدد صيغ المصطلحات المختارة في الدراسة، فقد روعي في وضع هذه الصيغ بالحرف العربي والحرف اللاتيني، بحيث يستطيع البرنامج التعرف إلى المصطلحات فيما لو كتبت بالانكليزية[٤].

---

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

الفصل الخامس

تحليل البيانات



تناولت هذه الدراسة وصف سياسات التعريب في العربية السعودية بالنقد والتحليل إلى جانب إجراء دراسة تطبيقية تهدف إلى قياس مدى شيوع الكلمات المعرّبة في النصوص الصحفية. وفي هذا الفصل نقوم بتحليل البيانات المتعلّقة بالدراسة التطبيقية على مستويين:

١ ـ على مستوى الموضوع.

٢ ـ على مستوى النصوص مجتمعة.

وعلى مستوى الموضوع هناك ثلاثة عوامل أساسية سيتم تحليلها:

ـ تكرار الكلمات المعرّبة في موضوع معين.

ـ نسبة تكرار الصيغة الأصلية «الانكليزية» بدلاً من الصيغة المعربة.

ـ تصنيف الكلمات بحسب طريقة التعريب.

وفي ما يتعلق بالعامل **الأول**، فإن برنامج البحث يقوم بقراءة النصوص في موضوع معين من الموضوعات (الموضوعات الأدبية مثلاً)، ثم يقوم بتسجيل عدد المرات التي تم فيها استخدام الكلمات المعرّبة المخزنة مسبقاً في ذاكرة البرنامج.

أما في ما يتعلق بالعامل **الثاني**، فإن البرنامج يستطيع التعرف إلى الصيغة الانكليزية للكلمات المعرّبة، وعند قراءة النصوص يقوم بتسجيل عدد المرات التي تم فيها استخدام هذه الصيغة. وقد تكون هذه الكلمات مكتوبة بالحرف

العربي مثلاً «كمبيوتر» أو بالحروف اللاتينية «Computer». والبرنامج مهيّأ للتعامل مع هذا الاستخدام.

أما في ما يتعلق بالعامل **الثالث**، فإنه يمكن تصنيف المصطلحات المعرّبة بحسب طريقة التعريب. وكما أسلفنا فهناك أربع طرق معروفة للتعريب: الاشتقاق، والنحت والتركيب، والمجاز، والاقتراض. وبهذا يمكن تصنيف الكلمات بحسب طريقة التعريب في كل موضوع، أي عدد المرات التي استخدمت فيها الكلمات المعرّبة عن طريق الاشتقاق في الموضوعات الرياضية مثلاً. ومن هنا نستطيع أن نربط بين أثر الموضوع في تكرار إحدى الطرق بدلاً من الطرق الأخرى.

وفي المستوى الثاني لتحليل البيانات نقوم بإجراء البحث في النصوص مجتمعة، بهدف تحقيق الأهداف التالية:

- تكرار الكلمات المعرّبة بشكل عام «بصرف النظر عن الموضوع».

- نسبة استخدام الصيغة الأصلية إلى الصيغة المعرّبة.

- مدى تكرار كل طريقة من طرق التعريب.

- مقارنة تكرار طرق التعريب في النصوص مع تكرارها في قائمة مستقلة من ١٠٠٠ كلمة معرّبة مأخوذة من البنك الآلي السعودي للمصطلحات «باسم».

وبعد ذلك نتطرق لمناقشة النتائج وربطها بالفرضيات المطروحة في بداية البحث.

أولاً: تحليل البيانات بحسب الموضوع

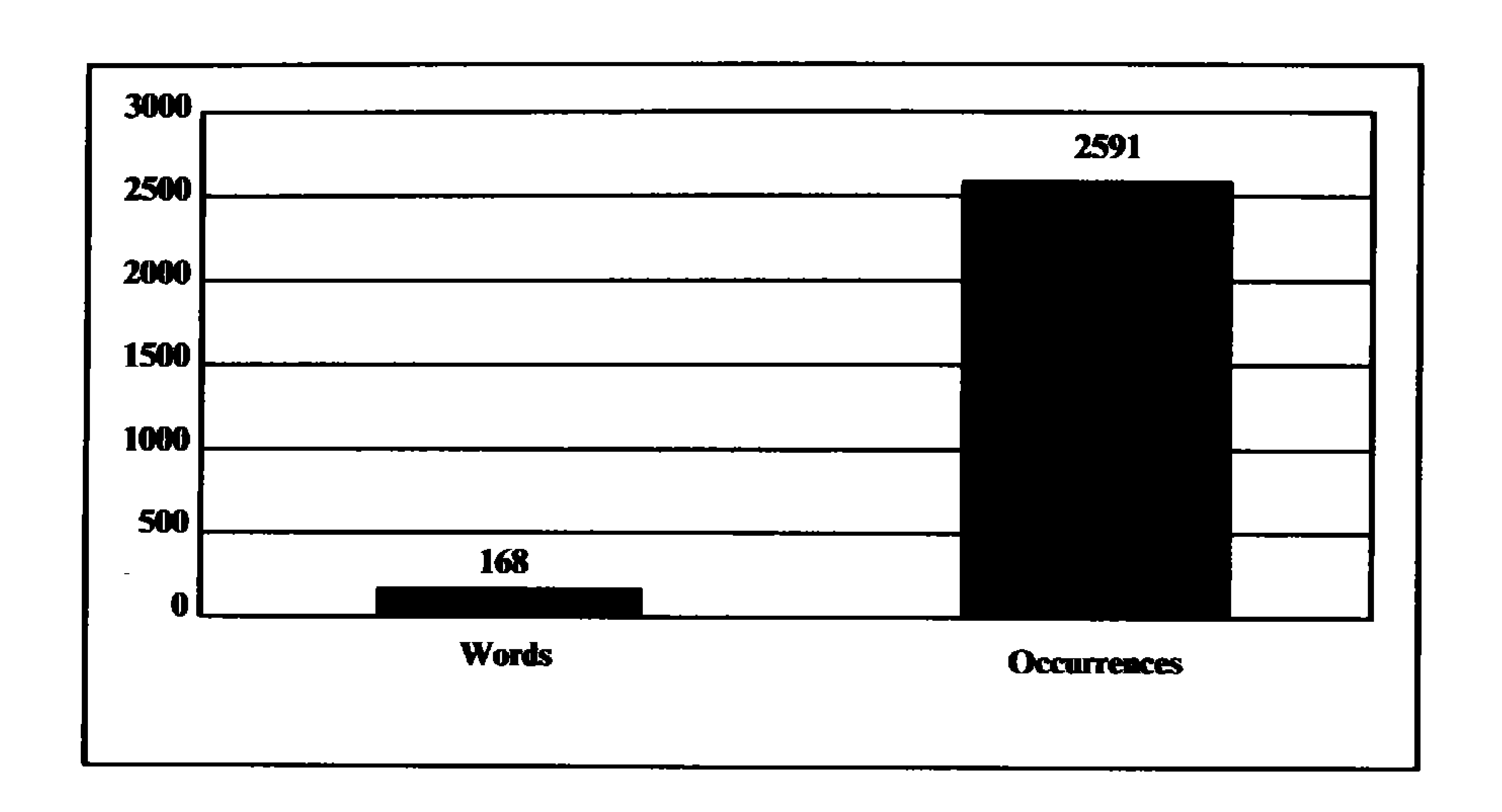
١ ـ النصوص الإخبارية

أ ـ تكرار الكلمات المعربة في الموضوعات الإخبارية

أظهرت نتائج البحث ان هناك ١٦٨ كلمة معرّبة تم استخدامها في النصوص الإخبارية من قائمة الـ ٢٨٨ كلمة التي تم تخزينها في البرنامج، أي بنسبة ٥٨,٣٣ بالمئة. وكما هو معروف فإن لكل كلمة من هذه الكلمات صيغاً

متعددة (صيغ التذكير، والتأنيث، والجمع... إلخ). وبهذا فإن مجموع تكرار هذه الكلمات بصيغها المتعددة بلغ ٢٥٩١، والشكل رقم (٥ ـ ١) يوضح ذلك:

الشكل رقم (٥ ـ ١)
نسبة تكرار الكلمات المعربة في الموضوعات الإخبارية

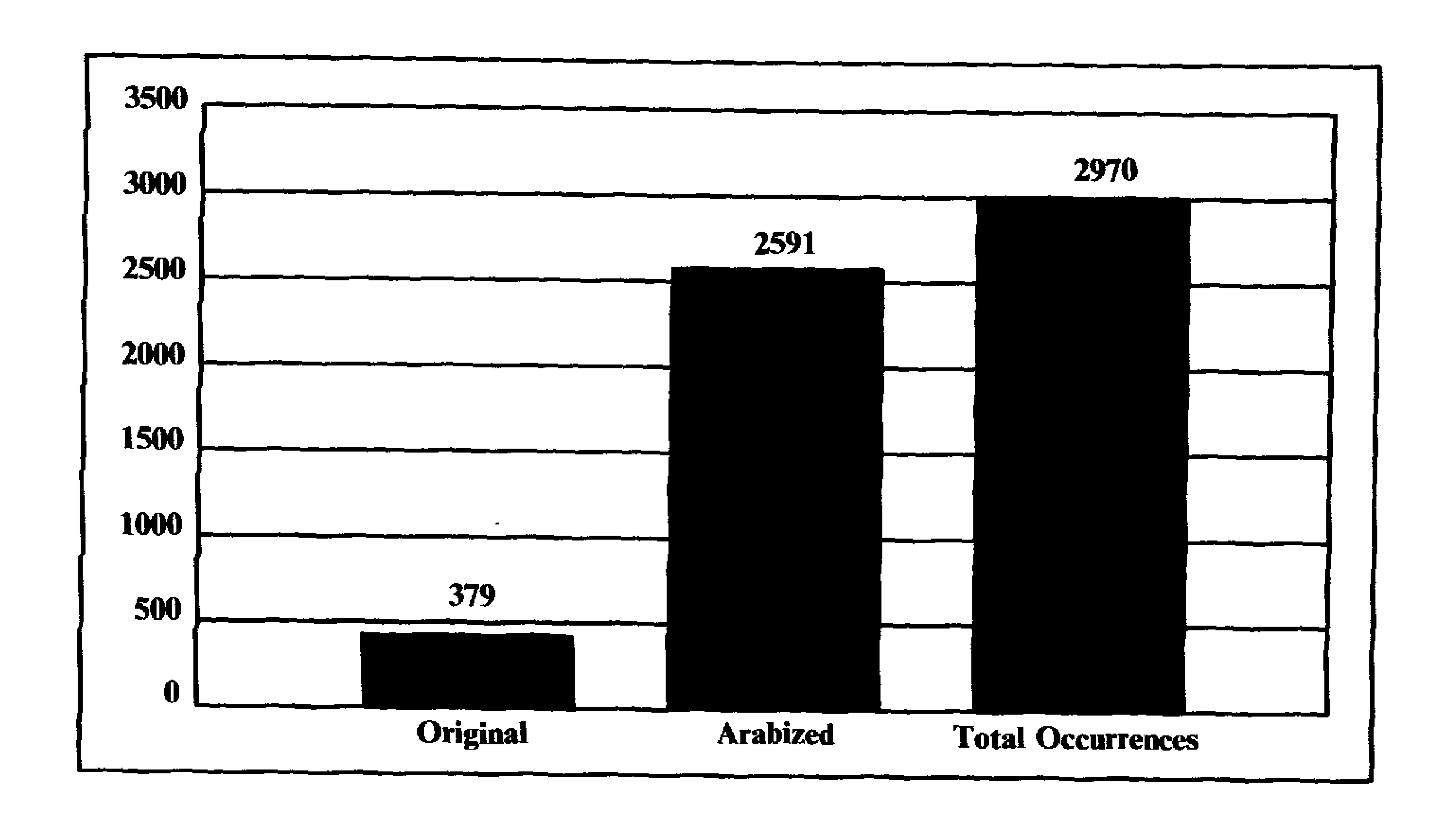


وبمقارنة تكرار استخدام الكلمات المعرّبة (٢٥٩١) بعدد الكلمات في النصوص الإخبارية (٢١٦,١٣٣) نجد أن نسبة التكرار لا تتجاوز ١,١٩ بالمئة، وهي نسبة قليلة جداً كما يلاحظ، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أننا نتعامل مع عدد محدود من الكلمات المعربة.

ب ـ تكرار الصيغة الأصلية «الانكليزية» في النصوص الإخبارية:

كما ذكرنا سلفاً، هناك من يستخدم الصيغة الأصلية «الانكليزية» على الرغم من وجود المقابل العربي، وهذا الاستخدام هو ما نعنيه بالصيغة الأصلية. وهذا يختلف عن الاقتراض الذي تم إقراره من المجامع اللغوية، ولا يوجد له مقابل عربي. وفي النصوص الإخبارية تم استخدام الصيغة الأصلية ٣٧٩ مرة، ٣٧٧ منها كتبت بالحرف العربي، بينما كتب اثنان بالحرف اللاتيني، والشكل رقم (٥ ـ ٢) يوضح ذلك:

الشكل رقم (٥ ـ ٢)
نسبة تكرار الكلمات بصيغتها الأصلية في النصوص الإخبارية



وكما يبدو من الشكل رقم (٥ ـ ٢)، فإن عدد المرات التي تكررت فيها المصطلحات المعرّبة هي ٢٩٧٠ مرة، ونسبة الصيغة الأصلية منها هي ١٢,٧٦ بالمئة، أي بنسبة ١:٥، أي صيغة انكليزية في كل خمس مرات. والكلمتان اللتان كتبتا بالحرف اللاتيني هما: شبكة (INTERNET)، ونوافذ (WINDOWS). ولا يوجد ما يبرر استخدام الحرف اللاتيني في جريدة لا يقرأها إلا مَن يتحدث العربية فقط.

ج ـ توزيع المصطلحات المعربة بحسب طريقة التعريب

تم استخدام مصطلحات تمثل طرق التعريب كلها في النصوص الإخبارية، ولكن نسبة كل طريقة تختلف عن الأخرى، والجدول رقم (٥ ـ ١) يوضح ذلك:

الجدول رقم (٥ ـ ١)

توزيع المصطلحات المعربة بحسب طريقة التعريب

طريقة التعريب	تكرار الصيغ	النسبة (بالمئة)	الكلمة	النسبة (بالمئة)
الاشتقاق	١٠٠٣	٣٨,٧١	٥١	٣٠,٣٥
النحت والتركيب	٥٠	١,٩٤	٢٠	١١,٩٠
المجاز	٩٠٨	٣٥,٠٤	٤١	٢٤,٤٠
الاقتراض	٦٣٠	٢٤,٣١	٥٦	٣٣,٣٥
المجموع	٢٥٩١	١٠٠	١٦٨	١٠٠

ويظهر أن المصطلحات التي تمّ تعريبها عن طريق الاشتقاق هي الأكثر تكراراً، بينما المصطلحات التي تم تعريبها عن طريق النحت والتركيب هي الأقل تكراراً. وهناك اختلاف بين تكرار هذه الطرق في قائمة الكلمات وتكرارها في النصوص. ومع وجود هذا التناسب الطردي في الاستخدام، يتحتم علينا استخدام طريقة إحصائية لحساب ذلك، وهي «Chi-Square» أو مربع كاي. وطريقة كاي تقوم على إعطاء قيمة متساوية لكل المتغيرات، ثم تقوم بحساب نسبة انحراف كل متغير عن هذه القيمة. وبإجراء هذه العملية كما هو مبين في الجدول رقم (٥ ـ ٢) نجد ما يلي:

الجدول رقم (٥ ـ ٢)

استخدام «مربع كاي» لحساب نسبة انحراف كل متغير

	التكرار الحقيقي	التكرار المتوقع	الفرق
الاشتقاق	١٠٠٣	٥٩٤,٠	٤٠٩,٠
النحت والتركيب	٥٠	٥٩٤,٠	٥٤٤,٠-
المجاز	٩٠٨	٥٩٤,٠	٣١٤,٠
الاقتراض	٦٣٠	٥٩٤,٠	٣٦,٠
المجموع	٢٥٩١		

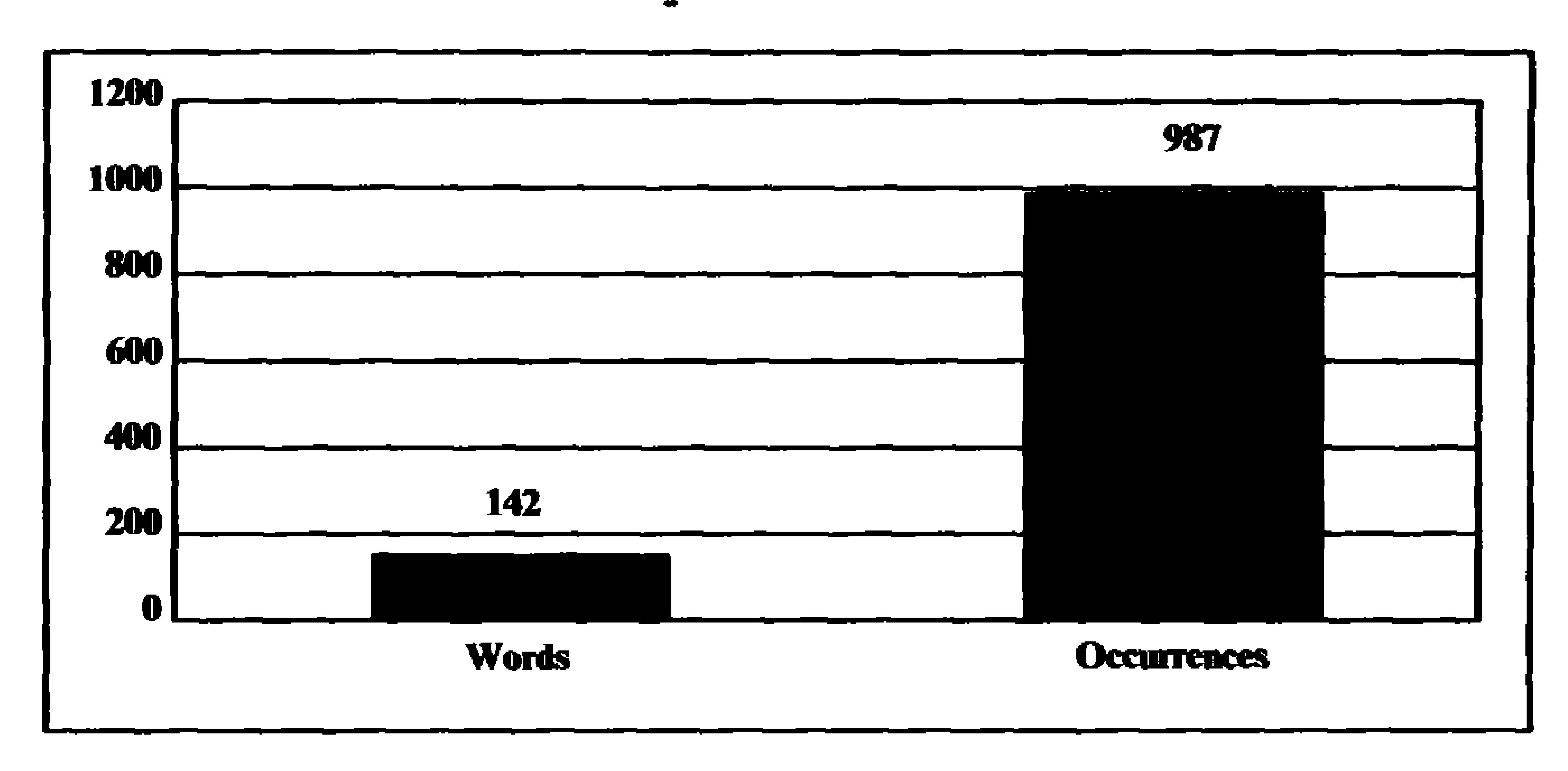
وبمقارنة النتائج نجد أن النحت والتركيب يتكرران بنسبة ضئيلة جداً (ـ ٥٤٤,٠) في النصوص الإخبارية، وهنا نستطيع أن نقول إن النحت استخدم ٥٠ مرة فقط. وبذلك فإن اختبار كاي يثبت هذه النتيجة بشكل مباشر مقارنة بالطرق الأخرى.

٢ ـ النصوص الأدبية

أ ـ تكرار الكلمات المعربة في النصوص الأدبية

استُخدمت ١٤٢ كلمة من قائمة الـ ٢٨٨ كلمة في النصوص الأدبية، أي بنسبة ٤٩,٣٠ بالمئة. وتكرار هذه الكلمات بصيغها المختلفة بلغ ٩٨٧، ويوضح الشكل رقم (٥ ـ ٣) تكرار الكلمات بحسب الكلمة وبحسب تعدد الصيغ:

الشكل رقم (٥ ـ ٣)
نسبة تكرار الكلمات المعربة في النصوص الأدبية



ب ـ تكرار الصيغة الأصلية في النصوص الأدبية

بلغ عدد المرات التي تكررت فيها الصيغة الأصلية (الانكليزية) ١٣٥ مرة، وكانت تلك الصيغ مكتوبة بالحروف العربية، والجدول رقم (٥ ـ ٣) يوضح ذلك:

الجدول رقم (٥ ـ ٣)
تكرار الكلمات المعربة بالصيغ الأصلية في النصوص الأدبية

الصيغ المعربة	الصيغ الأصلية	مجموع التكرار
٩٨٧	١٣٥	١١٢٢
٨٧,٠٧ بالمئة	١٢,٠٣ بالمئة	١٠٠ بالمئة

كما يوضح الجدول (٥ ـ ٣)، فإن تكرار الكلمات المعرّبة في النصوص

الأدبية بلغ ١١٢٢، نسبة الصيغ الأصلية منها ١٢,٠٣ بالمئة، أي ١٣٥ من أصل ١١٢٢. وهذا بالطبع يخالف أهداف التعريب التي تفترض استخدام الصيغة المعرّبة في الحالات كلها بدلاً من الانكليزية. ولكن كما نرى فالصيغة الانكليزية تستخدم بكثرة حتى في الموضوعات الأدبية التي يفترض أن تكون أكثر التزاماً بالصيغة العربية من غيرها من النصوص.

ج ـ توزيع الكلمات المعرّبة بحسب صيغة طريقة التعريب

تم استخدام طرق التعريب كلها في النصوص الأدبية، ولكن هناك تبايناً في نسبة كل طريقة، ويوضح الجدول رقم (٥ ـ ٤) ذلك:

الجدول رقم (٥ ـ ٤)

التباين بين توزيع طرق التعريب في النصوص الأدبية

طريقة التعريب	تكرار الصيغ	النسبة (بالمئة)	تكرار الكلمات	النسبة (بالمئة)
الاشتقاق	٣١٥	٣٦,٦١	٥٢	٣١,٩١
النحت والتركيب	٦٣	٤,٩٢	٧	٦,٣٩
المجاز	٢٦٥	٣٢,٣٩	٤٦	٢٦,٨٥
الاقتراض	٣٤٤	٢٦,٠٨	٣٧	٣٤,٨٥
المجموع	٩٨٧	١٠٠	١٤٢	١٠٠

وكما يوضح الجدول رقم (٥ ـ ٤)، فإن هناك تبايناً ملحوظاً بين توزيع الطرق بحسب الكلمة عنها بحسب الصيغة.

وبإجراء اختبار «كاي» يتبين مدى هذا التباين كما في الجدول رقم (٥ ـ ٥):

الجدول رقم (٥ ـ ٥)

التباين بين توزيع طرق التعريب بإجراء اختبار «كاي»

	التكرار الحقيقي	التكرار المتوقع	الفرق
الاشتقاق	٣١٥	٢٤٤,٤	٩٠,٦
النحت والتركيب	٦٣	٢٤٤,٤	-١٦١,٤
المجاز	٢٦٥	٢٤٤,٤	٤٠,٦
الاقتراض	٣٤٤	٢٤٤,٤	١١٩,٠
المجموع	٩٨٧		

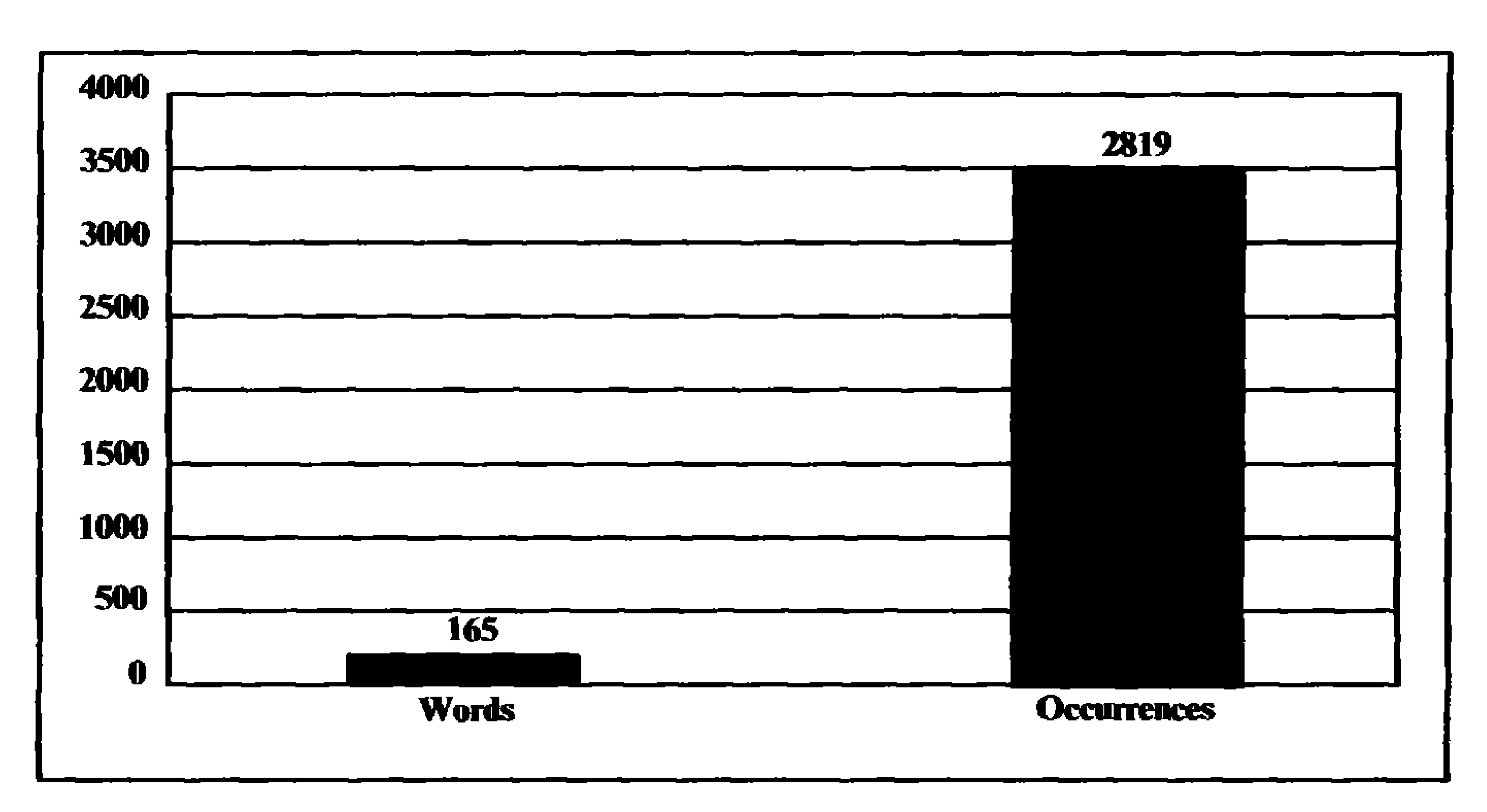
وهذا يوضح مرة أخرى أن النحت والتركيب يحتلان المنزلة الأدنى في تكرار الكلمات المعربة سواء على مستوى الكلمة (-١٦١,٤) أو على مستوى الصيغة (٢٨,٥). وهذا يعني أن النحت والتركيب عندما يُعطيان فرصة متساوية مع الطرق الأخرى كلها فإنهما يبقيان قاصرين عن بقية الطرق. ويلاحظ أيضاً أن الاقتراض يحتل نسبة عالية، خصوصاً على مستوى الصيغة.

٣ ـ النصوص العلمية

أ ـ تكرار الكلمات المعربة في النصوص العلمية

بلغ عدد الكلمات المعرّبة التي تكررت في النصوص الأدبية ١٦٥ كلمة، وبلغت نسبة ذلك ٥٧,٢٩، بينما بلغ عدد الصيغ التي تكررت في النصوص العلمية ٢٨١٩ مرة. والشكل رقم (٥ ـ ٤) يوضح ذلك:

الشكل رقم (٥ ـ ٤)
نسبة تكرار الكلمات المعربة في النصوص العلمية



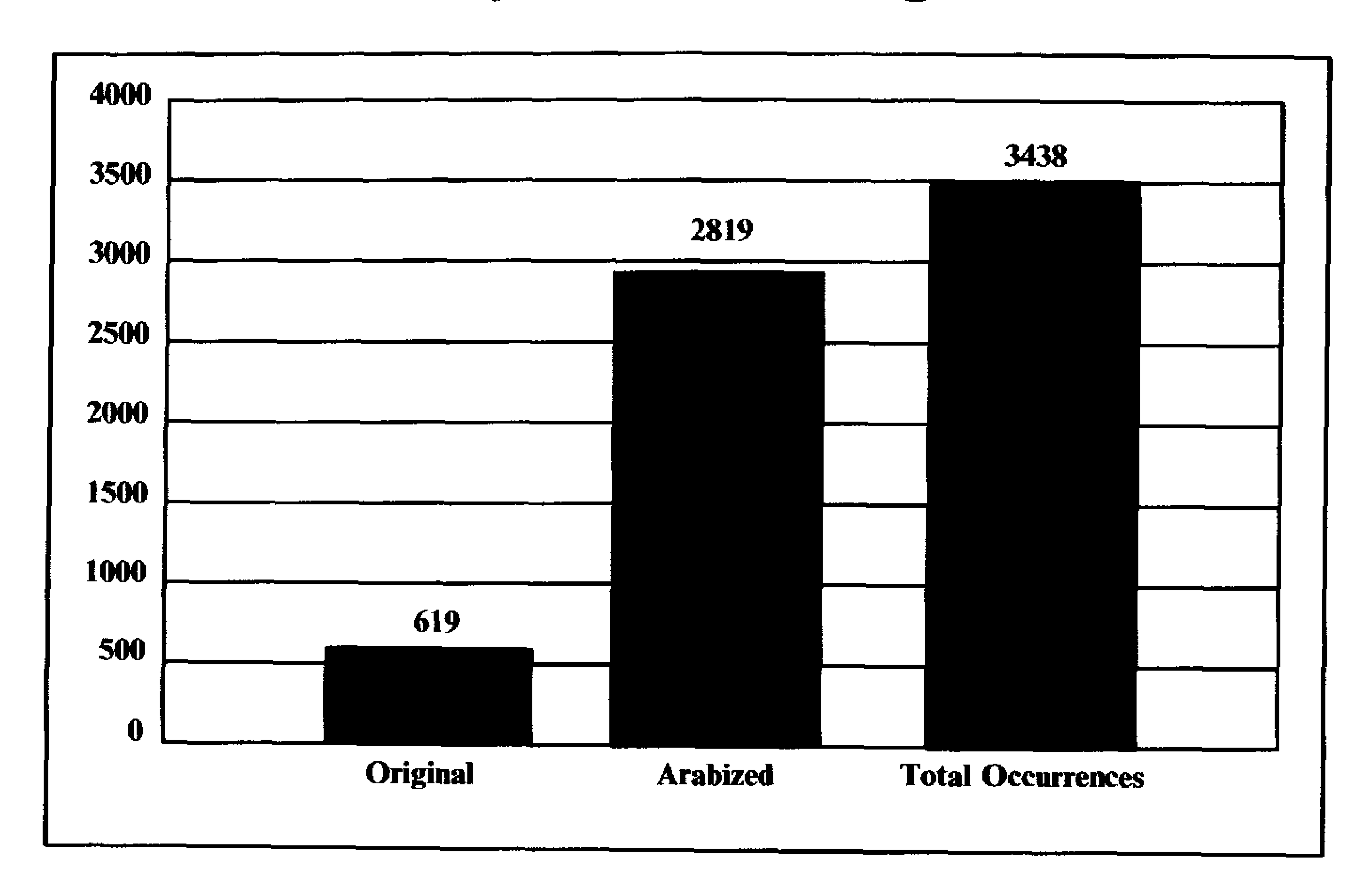
ب ـ تكرار الصيغ الانكليزية في النصوص العلمية

بلغ عدد الصيغ الانكليزية التي تكررت في النصوص العلمية ٦١٩، وهي أعلى نسبة في النصوص وقد كتبت ٤٤ من هذه الصيغ بالحرف اللاتيني، بينما كتبت ٥٧٥ بالحرف العربي (كلمات انكليزية مكتوبة بالحروف العربية مثل كلمة «كمبيوتر»). ومن هذا يتضح أن تكرار الصيغة الانكليزية هو أكثر ما يكون في النصوص العلمية بنسبة بلغت ١٨,٦٣ بالمئة. وهو أعلى

تكراراً من بقية النصوص. والشكل رقم (٥ ـ ٥) يوضح ذلك:

الشكل رقم (٥ ـ ٥)

نسبة تكرار الصيغ الأصلية (الإنكليزية) في النصوص العلمية



وكما هو واضح من الشكل رقم (٥ ـ ٥)، فإن عدد المرات التي استخدمت فيها الكلمات المعرّبة في النصوص العلمية بلغ ٣٤٣٨ (سواء الصيغة العربية أو الصيغة الانكليزية). ونسبة استخدام الصيغ الانكليزية إلى الصيغ المعربة هي ٠,٢١٩٥٨١، وهذه نسبة عالية نسبياً، تدل على مدى أثر الموضوع في اختيار الصيغة، أي أن الصيغة الانكليزية تستخدم بكثرة في النصوص العلمية، ذلك أن المصطلحات العلمية الوافدة تدخل إلى اللغة العربية بشكل مستمر، واستخدامها بصيغتها الأصلية أمر وارد ومتوقع. غير أنه لا بد من التنويه بأن هناك صيغة معرّبة لكل كلمة انكليزية من هذه الكلمات، وكان الأَوْلى أن تستخدم هذه الصيغ المعرّبة.

وفي الجدول رقم (٥ ـ ٦) قائمة بالكلمات التي كتبت بالحروف اللاتينية:

الجدول رقم (٥ ـ ٦)

قائمة بالكلمات التي دونت بالحروف اللاتينية

الكلمة	عدد مرات التكرار	الكلمة	عدد مرات التكرار
Cable	١	Email	١
Rocket	٨	Windows	٣
Bus	١	Digital	٢
Net	١٤	Screen	١
Technology	١	Chocolate	٢
Automatic	١	Album	١
Electronic	١	Counter	٢
General	٢	Cancer	١
Machine	١	Nursing	١

هناك أربع كلمات فقط من هذه القائمة مقترضة وهي: ألبوم، شكولاتة، كاونتر، وإلكتروني. أما البقية فهي مصطلحات سبق وضع مقابل عربي لها. ويجب أن نلاحظ أن معظم هذه الكلمات هي مصطلحات علمية، وبالتالي فإنه يمكننا القول إن طبيعة الموضوع تؤثر في استخدام الصيغة الانكليزية.

ج ـ توزيع الكلمات المعربة بحسب طرق التعريب

استخدمت كلمات معرّبة تمثل طرق التعريب الأربع في النصوص العلمية. ولكن نقاط التوزيع ليست متشابهة، والجدول رقم (٥ ـ ٧) يوضح ذلك:

الجدول رقم (٥ ـ ٧)

توزيع الكلمات المعرّبة بحسب طرق التعريب في النصوص العلمية

طريقة التعريب	تكرار الصيغ	النسبة (بالمئة)	تكرار الكلمات	النسبة (بالمئة)
الاشتقاق	٩٨٧	٣٥,٠٣	٤٩	٢٩,٦٩
النحت والتركيب	٣١	١,٠٩	١٣	٧,٨٧
المجاز	٧٤١	٢٦,٢٨	٤١	٢٤,٨٧
الاقتراض	١٠٦٠	٣٧,٦٠	٦٢	٣٧,٥٧
المجموع	٢٨١٩	١٠٠	١٦٥	١٠٠

وتظهر نتائج اختبار «كاي» لتوزيع طرق التعريب في النصوص العلمية كما في الجدول رقم (٥ ـ ٨):

الجدول رقم (٥ ـ ٨)
نتائج اختبار «مربع كاي» لتوزيع طرق التعريب في النصوص العلمية

	التكرار الحقيقي	التكرار المتوقع	الفرق
الاشتقاق	٩٨٧	٦٨٧,٦	٢٩٩,٤
النحت والتركيب	٣١	٦٨٧,٦	-٦٥٦,٦
المجاز	٧٤١	٦٨٧,٦	٥٣,٤
الاقتراض	١٠٦٠	٦٨٧,٦	٣٧٢,٤
المجموع	٢٨١٩		

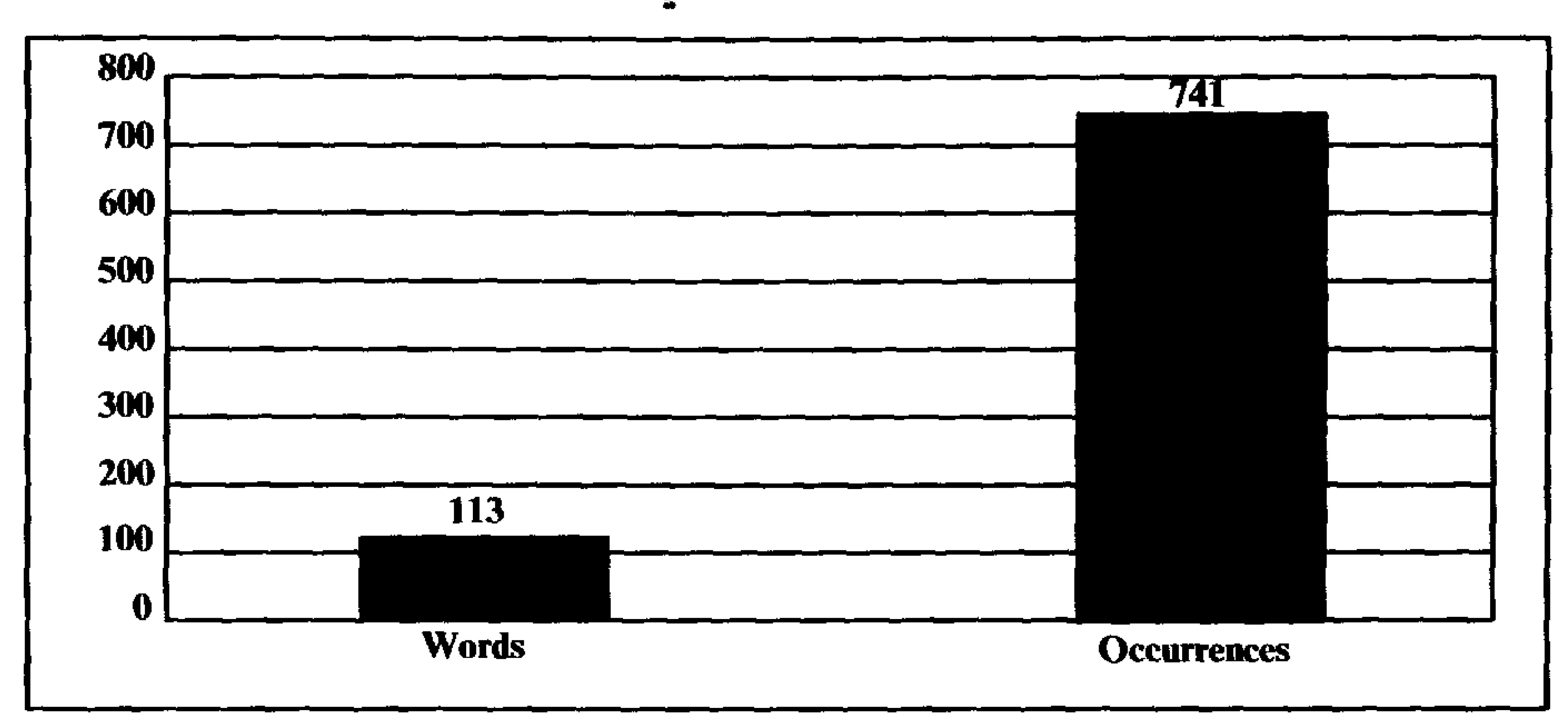
وتوضح نتائج اختبار «كاي» في الجدول رقم (٥ ـ ٨) أن النحت والتركيب يحتلان المرتبة الأدنى في التكرار سواء على مستوى الكلمات أو على مستوى الصيغ. فعلى مستوى الصيغ بلغت النسبة -٦٥٦,٦، و-٢٦,٠ على مستوى الكلمة. أما الاقتراض فقد حقق نسبة تكرار عالية على مستوى الصيغة، بلغت +٣٧٢,٤، و٢٣,٠ على مستوى الكلمة. ونسبة التكرار هذه مردّها إلى تفضيل الصيغة الانكليزية في الموضوعات العلمية بدلاً من الصيغة المعرّبة.

٤ ـ النصوص الدينية

أ ـ تكرار الكلمات المعربة في النصوص الدينية

بلغ عدد الكلمات المعرّبة التي تمّ استخدامها في النصوص الدينية ١١٣ كلمة من قائمة الـ ٢٨٨. وهذه تشكل نسبة ٣٩,٢٣ بالمئة. وبلغ تكرار هذه الكلمات بصيغها المتعددة ٧٤١، وهو أقل تكراراً حتى الآن، كما يوضح الشكل رقم (٥ ـ ٦):

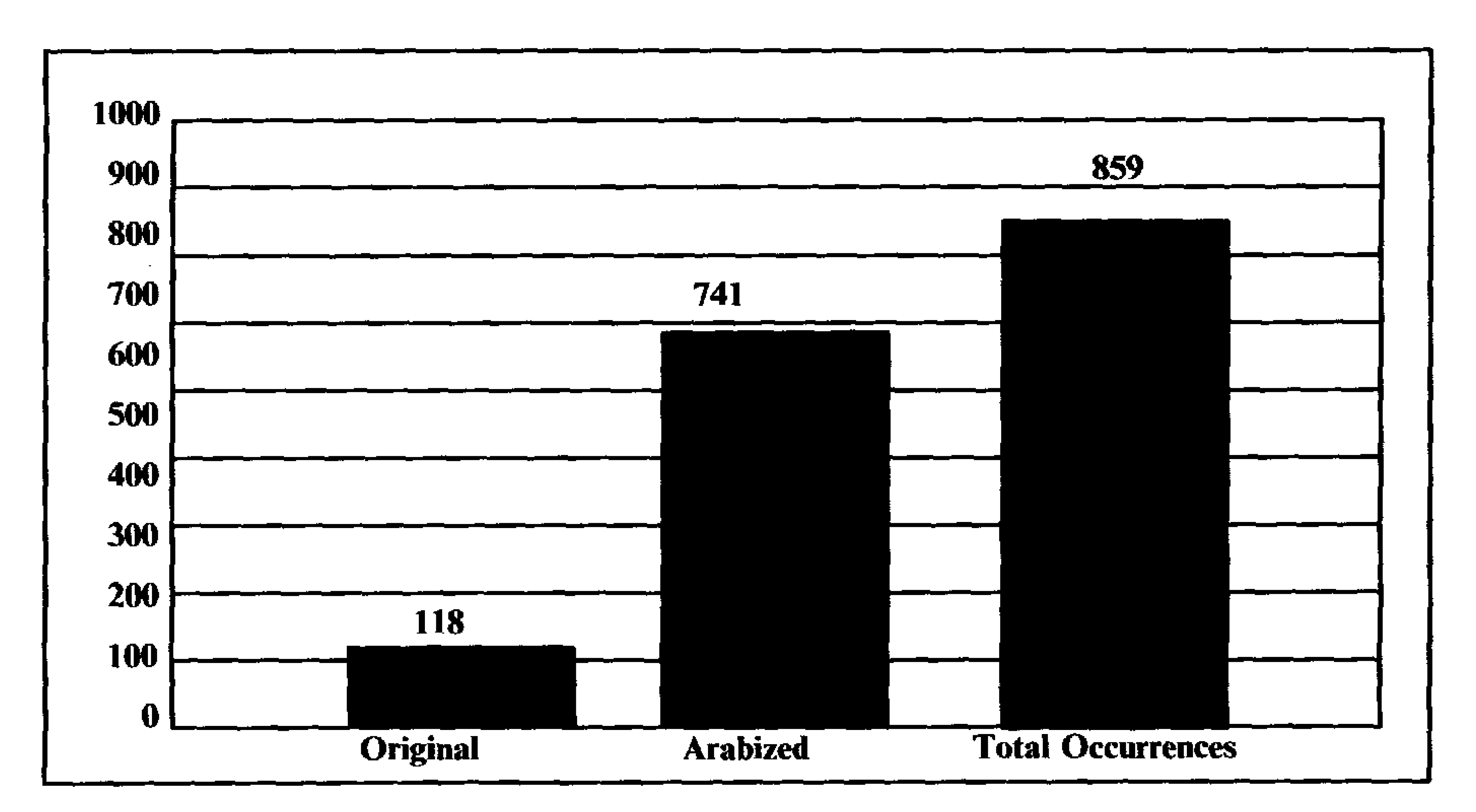
الشكل رقم (٥ ـ ٦)
نسبة تكرار الكلمات المعربة في النصوص الدينية



ب ـ تكرار الصيغ الأصلية (الانكليزية) في النصوص الدينية

بلغ عدد المرات التي تكررت فيها الصيغة الانكليزية بدلاً من الصيغة المعرّبة ١١٨ مرة. وقد كتبت هذه الصيغ بالحروف العربية. والشكل رقم (٥ ـ ٧) يوضح نسبة هذه الصيغ إلى الصيغ المعرّبة:

الشكل رقم (٥ ـ ٧)
نسبة تكرار الصيغ الأصلية (الانكليزية) في النصوص الدينية



ويتضح من الشكل رقم (٥ ـ ٧) أن نسبة الصيغ الأصلية هي ١٣,٧٣ بالمئة، أي ١١٨ من ٨٥٩، وبهذا فإن نسبة تكرار هذه الصيغ إلى الصيغ

المعرّبة هي ٠,١٣٧٣٦٩. وتعتبر هذه نسبة مرتفعة إذا ما أخذنا في الحسبان أن النصوص الدينية من المفترض أن تكون أكثر التزاماً بالصيغ المعرّبة.

ج ـ توزيع تكرار الكلمات المعرّبة بحسب طريقة التعريب

يختلف توزيع طرق التعريب بحسب اختلاف الموضوع. وفي النصوص الدينية استخدمت كلمات تمثل الطرق كلها بحسب التوزيع المبين في الجدول رقم (٥ ـ ٩):

الجدول رقم (٥ ـ ٩)
توزيع تكرار الكلمات المعربة
بحسب طريقة التعريب في النصوص الدينية

طريقة التعريب	تكرار الصيغ	النسبة (بالمئة)	تكرار الكلمة	النسبة (بالمئة)
الاشتقاق	٢٩٤	٣٨,٠٥	٤٣	٣٩,٦٧
النحت والتركيب	١٨	٧,٠٩	٨	٢,٤٥
المجاز	٢٠١	٢٨,٣١	٣٢	٢٧,١٢
الاقتراض	٢٢٨	٢٦,٤٥	٣٠	٣٠,٧٦
المجموع	٧٤١	١٠٠	١١٣	١٠٠

وبمقارنة توزيع الطرق بالكلمات عنها بالصيغ، نجد أن الاشتقاق يحتل المركز الأول، يليه الاقتراض. أما النحت والمجاز فيحتلان مستويات منخفضة.

وباستخدام اختبار «كاي» على مستوى الصيغ تظهر النتائج كما في الجدول رقم (٥ ـ ١٠):

الجدول رقم (٥ ـ ١٠)
نتائج اختبار «مربع كاي» لتوزيع طرق
التعريب في النصوص الدينية

	التكرار الحقيقي	التكرار المتوقع	الفرق
الاشتقاق	٢٩٤	١٧١,٨	١٢٢,٢
النحت والتركيب	١٨	١٧١,٨	-١٥٣,٨
المجاز	٢٠١	١٧١,٨	٢٩,٢
الاقتراض	٢٢٨	١٧١,٨	٥٦,٢
المجموع	٧٤١		

ويبدو أن مرات التكرار على مستوى الصيغة تتناسب مع التكرار على مستوى الكلمة، أي أن هناك تناسباً طردياً. وهذا واضح في هذه العيّنة من النصوص خصوصاً. كما أن النحت والتركيب يحتلان المرتبة الأدنى على كلا المستويين (-١٥٣,٨ على مستوى الصيغة، و-٢٠,٢٥ على مستوى الكلمة).

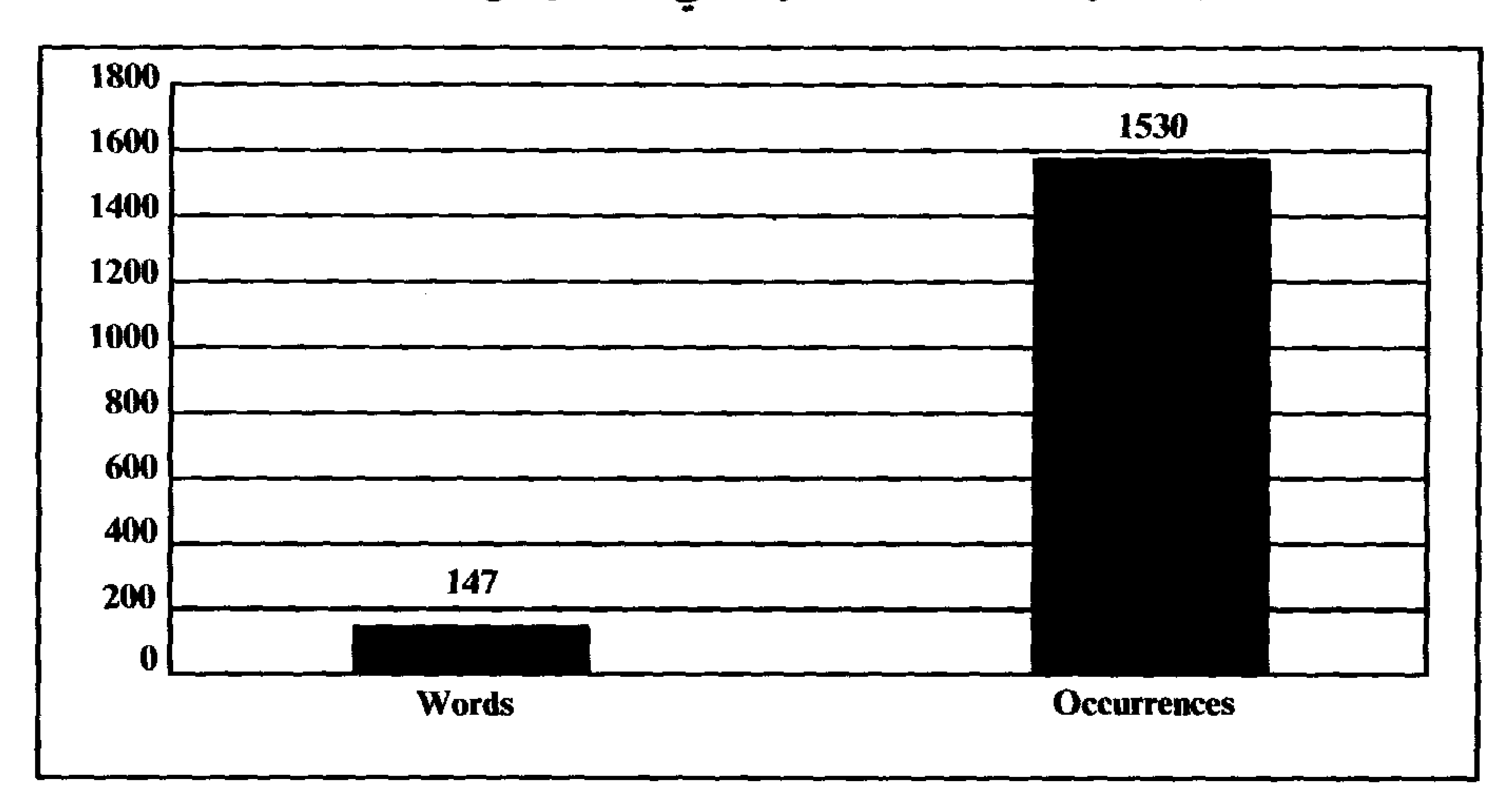
وكنا نتوقع أن يسجل الاقتراض أدنى نسبة في النصوص الدينية انطلاقاً من أن كتّاب الموضوعات الدينية هم الأولى باستخدام الصيغة المعرّبة، ولكن النتائج لا تدعم ذلك الافتراض.

٥ ـ النصوص الاجتماعية

أ ـ تكرار الكلمات المعربة في النصوص الاجتماعية

استخدم ١٤٧ كلمة من قائمة الـ ٢٨٨ كلمة في النصوص الاجتماعية. وتلك نسبة مقدارها ٥١,٠٤ بالمئة. وبلغ تكرار هذه الكلمات بصيغها المتعددة ١٥٣٠، كما يوضح الشكل رقم (٥ ـ ٨).

الشكل رقم (٥ ـ ٨)
نسبة تكرار الكلمات المعربة في النصوص الاجتماعية

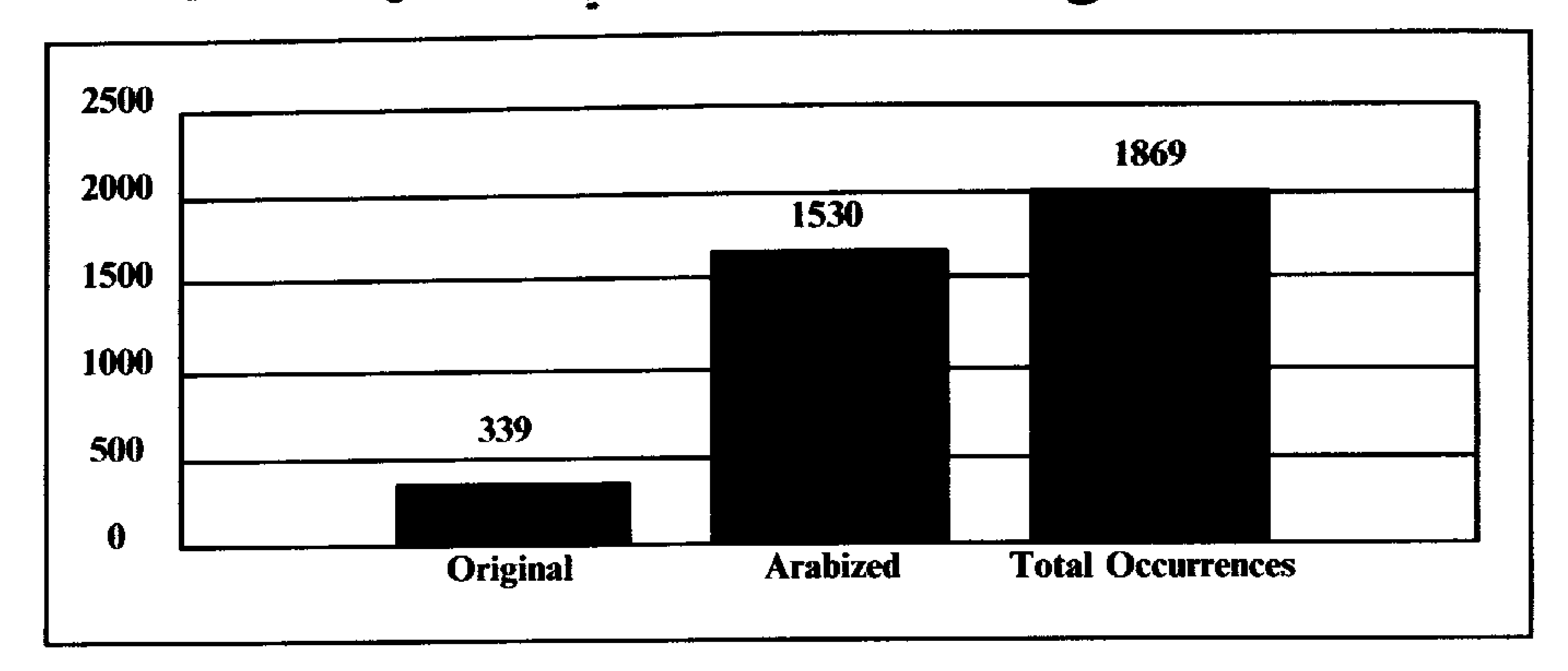


ب ـ تكرار الصيغة الأصلية (الانكليزية) في النصوص الاجتماعية

بلغ عدد المرات التي استخدمت فيها الصيغة الانكليزية في النصوص الاجتماعية ٣٣٩، أي بنسبة ١٨,١٥ بالمئة، والشكل رقم (٥ ـ ٩) يوضح ذلك:

الشكل رقم (٥ ـ ٩)

نسبة تكرار الصيغ الأصلية (الإنكليزية) في النصوص الاجتماعية



أي أن نسبة الصيغة الانكليزية إلى المعربة هي ٠,٢٢١٥٦٧. والصيغ الانكليزية كلها التي استخدمت كتبت بالحروف العربية.

ج ـ توزيع تكرار الكلمات المعرّبة بحسب طريقة التعريب في النصوص الاجتماعية

تباينت نسبة توزيع طرق التعريب في النصوص الاجتماعية، والجدول رقم (٥ ـ ١١) يوضح ذلك التباين:

الجدول رقم (٥ ـ ١١)

توزيع تكرار الكلمات المعربة

بحسب طريقة التعريب في النصوص الاجتماعية

طريقة التعريب	تكرار الصيغ	النسبة (بالمئة)	تكرار الكلمات	النسبة (بالمئة)
الاشتقاق	٤٥١	٣٣,٣٣	٤٩	٢٩,٤٥
النحت والتركيب	٦٢	٨,٨٥	١٣	٤,٠٥
المجاز	٥٣٤	٢٦,٥٣	٣٩	٣٤,٩٤
الاقتراض	٤٨٣	٣١,٢٩	٤٦	٣١,٥٦
المجموع	١٥٣٠	١٠٠	١٤٧	١٠٠

وكما هو موضّح في الجدول رقم (٥ ـ ١١)، فإن المجاز ـ وللمرة الأولى ـ يحقق أعلى نسبة ٣٤,٩٤ بالمئة، في حين بقي النحت في أدنى المستويات.

وباستخدام اختبار «كاي» تظهر النتائج كما في الجدول رقم (٥ ـ ١٢):

الجدول رقم (٥ ـ ١٢)
نتائج اختبار «مربع كاي» لتوزيع طرق التعريب
في النصوص الاجتماعية

	التكرار الحقيقي	التكرار المتوقع	الفرق
الاشتقاق	٤٥١	٣٧٣,٨	٧٧,٢
النحت والتركيب	٦٢	٣٧٣,٨	٣١١,٨-
المجاز	٥٣٤	٣٧٣,٨	١٦٠,٢
الاقتراض	٤٨٣	٣٧٣,٨	١٠٩,٢
المجموع	١٥٣١		

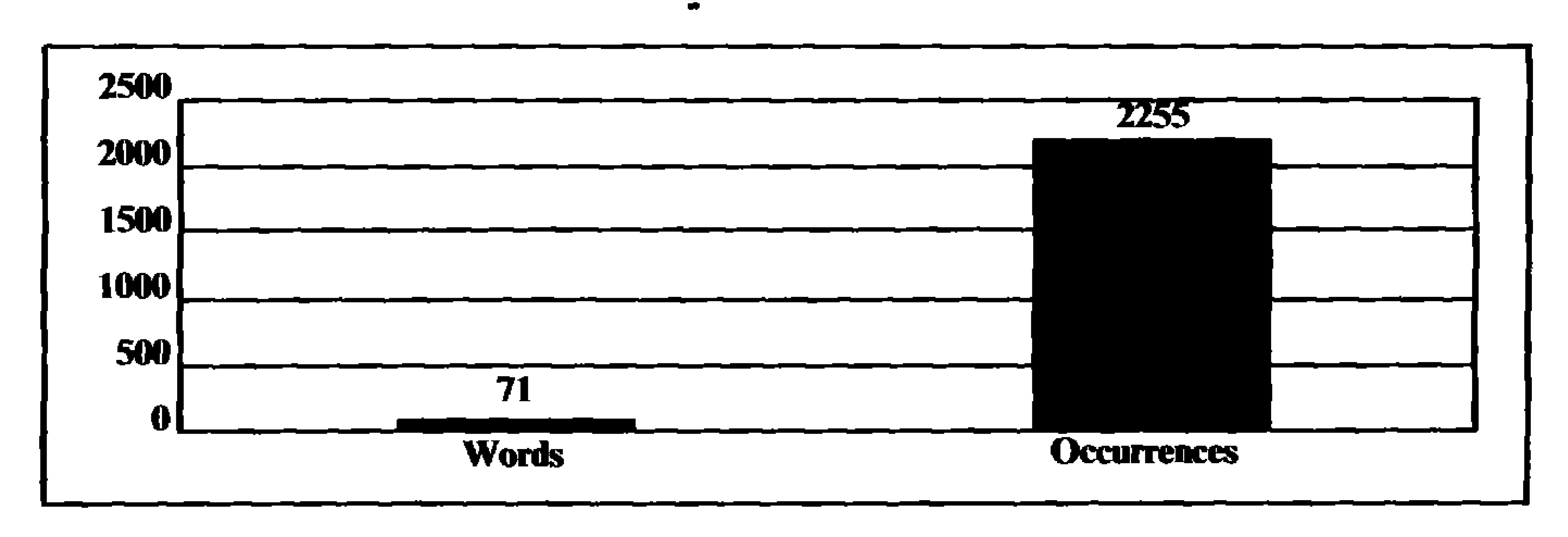
ويوضح اختبار «كاي» في الجدول رقم (٥ ـ ١٢) أن النحت يحتل المرتبة الدنيا في التكرار سواء على مستوى الكلمة أو مستوى الصيغة (-٣١١,٨، -٢٣,٧٥)، في حين تحتل بقية الطرق مستويات متقاربة، ويلاحظ أن المجاز أكثر استخداماً في النصوص الاجتماعية.

٦ ـ النصوص الرياضية

أ ـ تكرار الكلمات المعربة في النصوص الرياضية

استخدمت ٧١ كلمة من قائمة الـ ٢٨٨ كلمة معرّبة في النصوص الرياضية، وهي نسبة مقدارها ٢٤,٦٥ بالمئة. وبلغ تكرار هذه الكلمات بصيغها المتعددة ٢٢٥٥، كما يظهر في الشكل رقم (٥ ـ ١٠):

الشكل رقم (٥ ـ ١٠)
نسبة تكرار الكلمات المعربة في النصوص الرياضية

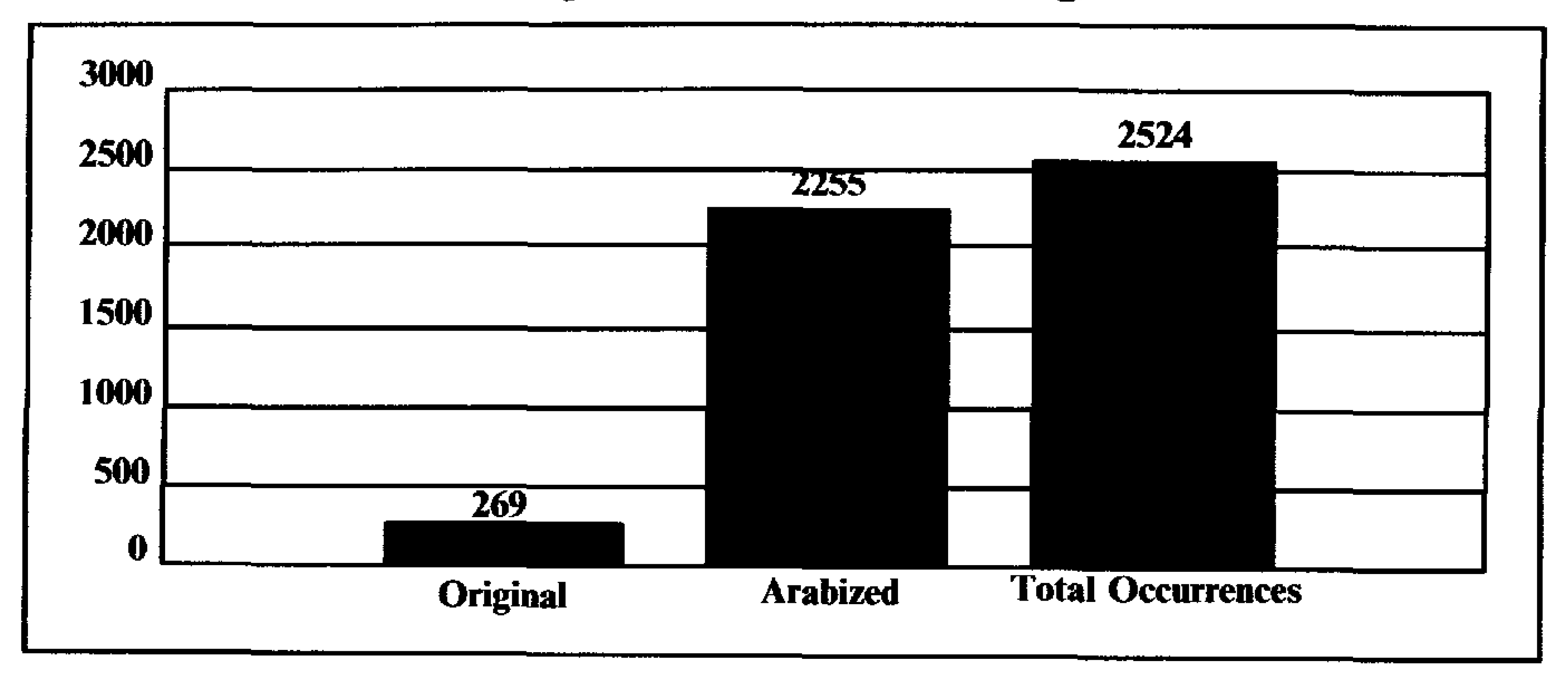


ب ـ تكرار الصيغة الأصلية (الانكليزية) في النصوص الرياضية

استخدمت الصيغة الانكليزية ٢٦٩ مرة في النصوص الرياضية، أي بنسبة ١٠,٥٦ بالمئة. وكتبت الصيغ كلها المستخدمة بالحروف العربية ما عدا كلمة واحدة كتبت بالحرف اللاتيني هي «net» والشكل رقم (٥ ـ ١١) يوضح ذلك:

الشكل رقم (٥ ـ ١١)

نسبة تكرار الصيغ الأصلية (الإنكليزية) في النصوص الرياضية



وبهذا، فإن نسبة تكرار الصيغ الانكليزية إلى المعرّبة هي ٠,١١٩٢.

ج ـ توزيع تكرار الكلمات المعرّبة بحسب طريقة التعريب

تكررت كلمات تمثل طرق التعريب الأربع في النصوص الرياضية، ولكن بنسب مختلفة بحسب الجدول رقم (٥ ـ ١٣):

الجدول رقم (٥ ـ ١٣)

توزيع تكرار الكلمات المعربة

بحسب طريقة التعريب في النصوص الرياضية

طريقة التعريب	تكرار الصيغ	النسبة (بالمئة)	تكرار الكلمات	النسبة (بالمئة)
الاشتقاق	١٣٩	٦,١٦	٢١	٢٩,٥٧
النحت والتركيب	٢٣	١,٠٣	٥	٧,٠٤
المجاز	١٨١١	٨٠,٣١(*)	٢٤	٣٣,٨٢
الاقتراض	٢٨٢	١٢,٥٠	٢١	٢٩,٥٧
المجموع	٢٢٥٥	١٠٠	٧١	١٠٠

(*) كان هذا بسبب التكرار المفرط لكلمة «مباراة» (Match).

ويظهر أن المجاز استخدم بشكل كبير وذلك لورود كلمة «مباراة» ٩٣٠ مرة، وهي الصيغة المعربة لكلمة «Match». وهذا يدل على مدى تكرار الصيغ المعربة في النصوص الرياضية. وباستخدام اختبار «كاي» تظهر النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (٥ ـ ١٤):

الجدول رقم (٥ ـ ١٤)
نتائج اختبار «مربع كاي» لتوزيع طرق التعريب
في النصوص الرياضية

	التكرار الحقيقي	التكرار المتوقع	الفرق
الاشتقاق	١٣٩	٥٠٤,٨	-٣٦٥,٨
النحت والتركيب	٢٣	٥٠٤,٨	-٤٨١,٨
المجاز	١٨١١	٥٠٤,٨	١٣٠٦,٢
الاقتراض	٢٨٢	٥٠٤,٨	-٢٢٢,٨
المجموع	٢٢٥٥		

وتوضح نتائج اختبار «كاي» في الجدول رقم (٥ ـ ١٤) مدى تفوق المجاز في النصوص الرياضية، وربما يرجع ذلك بشكل مباشر إلى تكرار كلمة «مباراة»، كما ذكرنا آنفاً. ولكن على مستوى الكلمة نجد أن المجاز استخدم بنسبة عادية أقل من الاشتقاق والاقتراض.

ثانياً: تحليل البيانات على مستوى النصوص مجتمعة

في ما سبق تحدثنا عن تكرار الكلمات المعرّبة في عيّنة من النصوص على النحو التالي: خبرية وأدبية وعلمية ودينية واجتماعية، وأخيراً النصوص الرياضية. وفي ما يلي سنتحدث عن تكرار الكلمات المعرّبة في هذه النصوص مجتمعة، أي بصرف النظر عن نوعية النصوص المستخدمة.

١ ـ تكرار الكلمات المعرّبة في النصوص مجتمعة

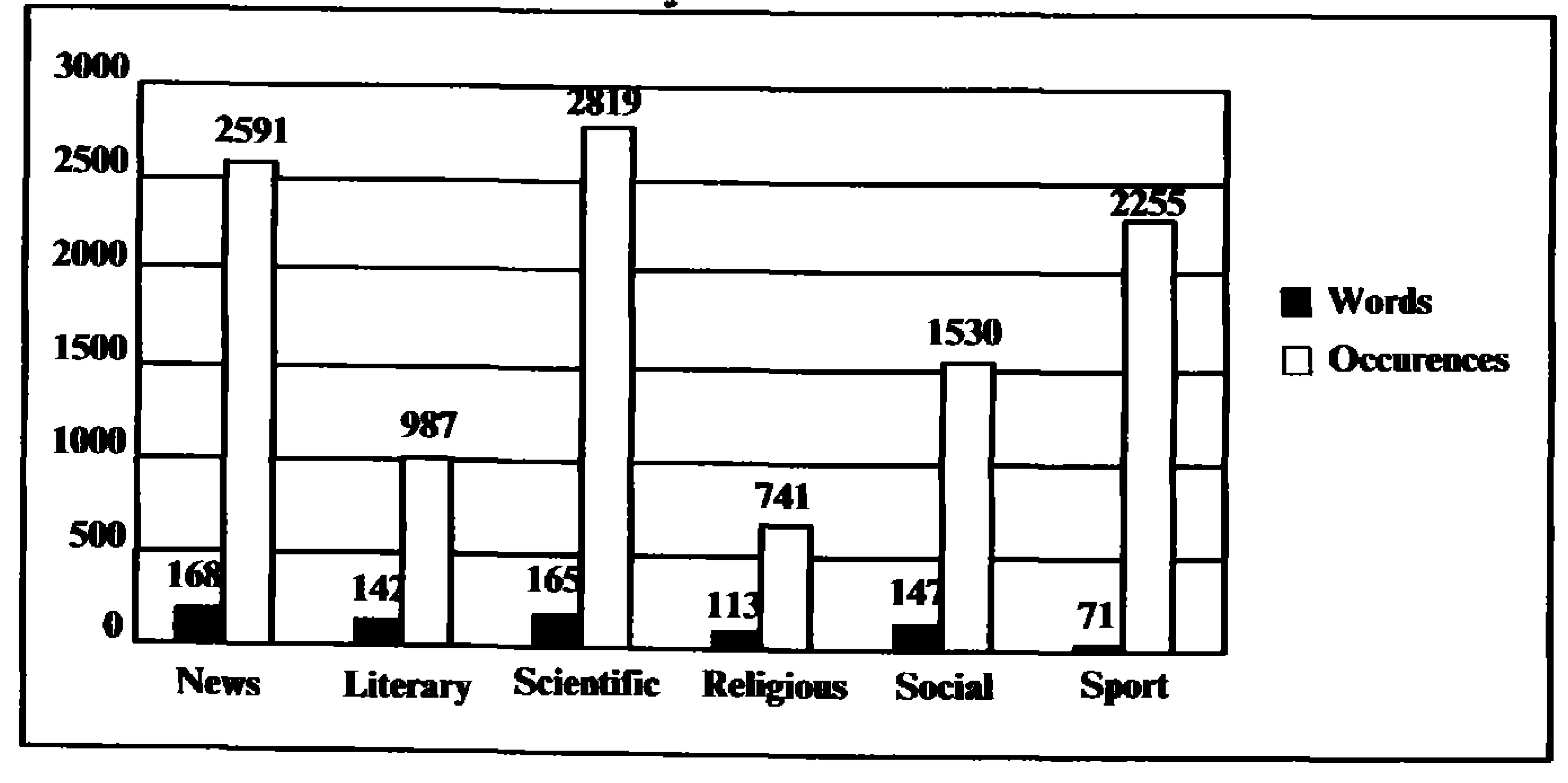
يوضح الجدول رقم (٥ ـ ١٥) عدد الكلمات المعرّبة التي استخدمت، وتكرار صيغها المتعدد في مجموع النصوص:

الجدول رقم (٥ ـ ١٥)
تكرار الكلمات المعربة في النصوص مجتمعة

الموضوع	تكرار الصيغ المعربة	النسبة (بالمئة)	تكرار الكلمات	النسبة (بالمئة)
النصوص الخبرية	٢٥٩١	٢٣,٢٣	١٦٨	٢٠,٨٤
النصوص الأدبية	٩٨٧	٨,٧٧	١٤٢	١٧,٦١
النصوص العلمية	٢٨١٩	٢٦,٨٩	١٦٥	٢٠,٤٧
النصوص الدينية	٧٤١	٦,٧٢	١١٣	١٤,٠١
النصوص الاجتماعية	١٥٣٠	١٤,٦٢	١٤٧	١٨,٢٣
النصوص الرياضية	٢٢٥٥	١٩,٧٧	٧١	٨,٨٤
المجموع	١٠٩٢٣	١٠٠	٨٠٦	١٠٠

ويتضح من الجدول رقم (٥ ـ ١٥) أن تكرار الكلمات المعرّبة يمثل ١,٠٢ بالمئة، أي ١٠٩٢٣ في ١٥٦٨٢٣٦ كلمة هي مجموع النصوص التي استخدمت في الدراسة. ويعود سبب هذه النسبة المتدنية لاستخدام الكلمات المعرّبة إلى قلّة الكلمات المعرّبة التي نبحث عنها (٢٨٨ كلمة فقط). وهناك تباين واضح بين عدد الكلمات ومدى تكرارها، فعدد الكلمات في النصوص الأدبية ـ على سبيل المثال ـ سجّل نسبة قدرها ١٧,٦١ بالمئة، بينما كانت نسبة التكرار ٨,٧٧ بالمئة. ويوضح الشكل رقم (٥ ـ ١٢) تلك النسب:

الشكل رقم (٥ ـ ١٢)
نسبة تكرار الكلمات المعربة في النصوص مجتمعة



٢ ـ نسبة تكرار الصيغة الانكليزية إلى الصيغة المعرّبة

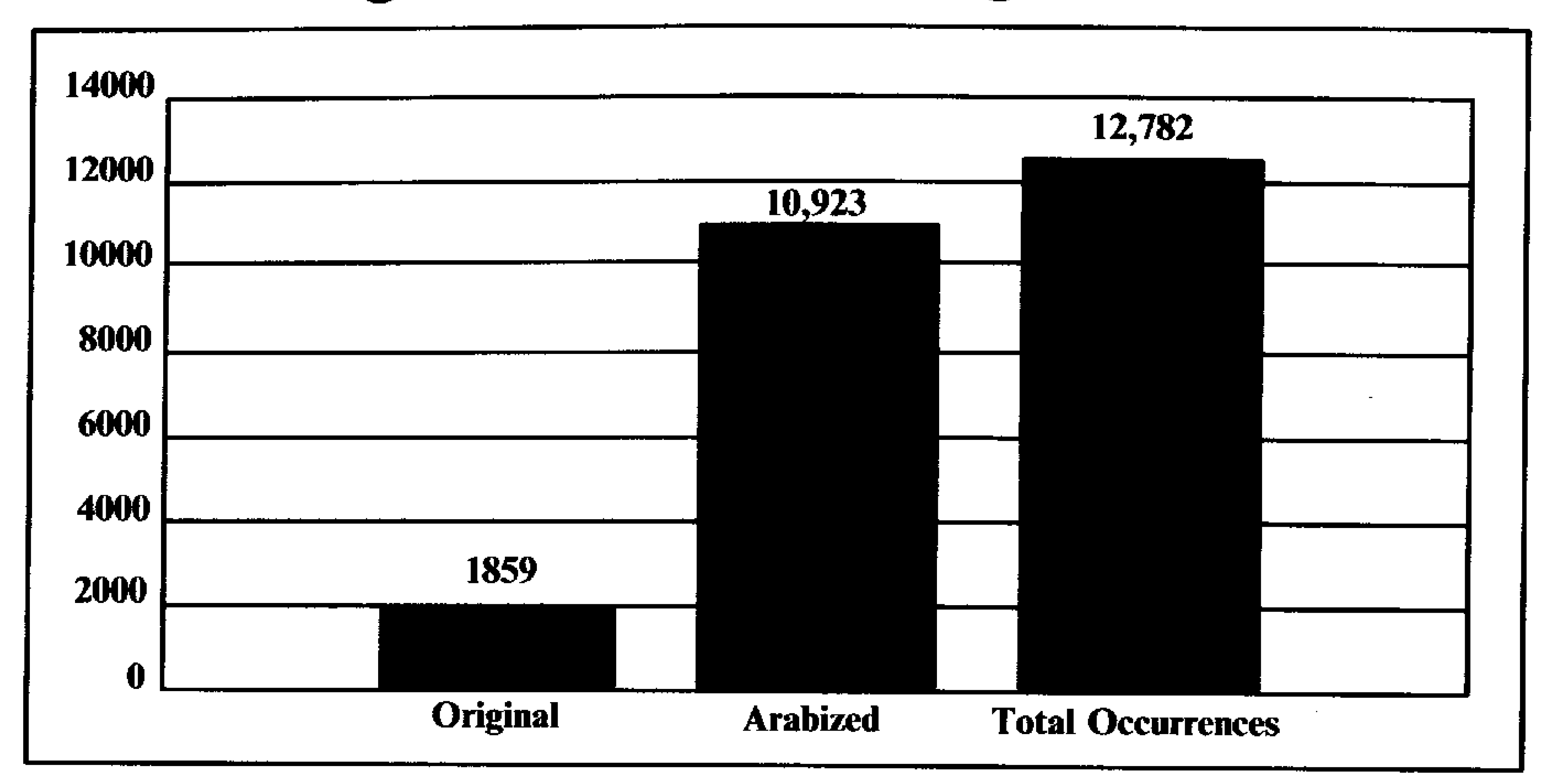
استخدمت الصيغة الانكليزية في النصوص كلها كما أسلفنا، ولكن بنسب متفاوتة، ويوضح الجدول (٥ ـ ١٦) مدى ذلك التفاوت:

الجدول رقم (٥ ـ ١٦)
نسبة تكرار الصيغ الأصلية (الإنكليزية)
إلى الصيغ المعربة

الموضوعات	تكرار الصيغ الانكليزية	النسبة (بالمئة)	تكرار الصيغ المعربة	مجموع التكرار	نسبة تكرار الصيغ الانكليزية إلى المعربة
الخبرية	٣٧٩	١٢,٧٦	٢٥٩١	٢٩٧٠	٠,١٦٤٢٧٦
الأدبية	١٣٥	١٢,٠٣	٩٨٧	١١٢٢	٠,١٣٦٧٨٨
العلمية	٦١٩	١٨,٠٠	٢٨١٩	٣٤٣٨	٠,٢١٩٥٨١
الدينية	١١٨	١٣,٧٣	٧٤١	٨٥٩	٠,١٣٧٣٦٩
الاجتماعية	٣٣٩	١٨,١٥	١٥٣٠	١٨٦٩	٠,٢٢١٥٦٨
الرياضية	٢٦٩	١٠,٥٦	٢٢٥٥	٢٥٢٤	٠,١١٩٢٩
المجموع	١٨٥٩	١٤,٥٤	١٠٩٢٣	١٢٧٨٢	٠,١٧٠١٩١

وكما يظهر في النتائج الموجودة في الجدول رقم (٥ ـ ١٦)، فإن الاستخدام الكلي للصيغة الانكليزية بلغت نسبته ١٤,٥٤. وكما أسلفنا فإن سياسات التعريب تفترض استخدام الصيغة المعرّبة للمصطلح وليس الصيغة الانكليزية، إلاّ أنّ الواقع غير ذلك، فالصيغة الانكليزية تستخدم بدلاً من الصيغة المعرّبة بنسب ثابتة ومتكررة في النصوص كلها. وفي أحيان كثيرة ليس المصطلح باللغة الانكليزية فقط بل بالحروف اللاتينية أيضاً، كما في النصوص العلمية. وهذا يعطي دلالة واضحة على أثر الموضوع في استخدام الصيغة الانكليزية حيث تحتل الموضوعات العلمية المرتبة الأولى. ويوضح الشكل رقم (٥ ـ ١٣) تكرار الصيغة الانكليزية في مجموع النصوص:

الشكل رقم (٥ ـ ١٣)
نسبة تكرار الصيغ الأصلية (الإنكليزية) إلى الصيغ المعربة



وبذلك فإن النسبة العامة لاستخدام الصيغة الانكليزية إلى المعرّبة هي ١٧,٩١ بالمئة، أي أن هناك صيغة انكليزية واحدة تُستخدم في كل خمس مرات تستخدم فيها الصيغة المعرّبة.

٣ ـ توزيع تكرار الكلمات المعربة بحسب طريقة التعريب في النصوص مجتمعة

يوضح الجدول رقم (٥ ـ ١٧) مدى تكرار طرق التعريب في مجموع النصوص:

الجدول رقم (٥ ـ ١٧)
توزيع تكرار الكلمات المعربة بحسب طريقة التعريب في النصوص مجتمعة

طريقة التعريب	تكرار الصيغ	النسبة (بالمئة)	تكرار الكلمات	النسبة (بالمئة)
الاشتقاق	٣١٨٩	٢٩,١٩	٩٤	٣٢,٨٧
النحت والتركيب	٢٤٧	٢,٢٧	٢٥	٨,١٨
المجاز	٤٤٦٠	٤٠,٨٣	٧٩	٢٧,٦٦
الاقتراض	٣٠٢٧	٢٧,٧١	٩٠	٣١,٢٩
المجموع	١٠٩٢٣	١٠٠	٢٨٨	١٠٠

ويتضح من الجدول رقم (٥ ـ ١٧) أن هناك تبايناً بين توزيع الطرق بحسب الكلمات وتوزيعها بحسب الصيغ، فمثلاً المجاز يتكرر بكثرة على

مستوى الصيغ ويقل على مستوى الكلمة، والنحت لا يتكرر بكثرة سواء على مستوى الكلمات أو على مستوى الصيغة.

وباستخدام اختبار «مربع كاي» يتضح أن النحت والتركيب يحتلان المستوى الأدنى على مستوى التكرار في كل النصوص، كما هو مبين في الجدول رقم (٥ ـ ١٨).

الجدول رقم (٥ ـ ١٨)
نتائج اختبار «مربع كاي» لتوزيع طرق التعريب في النصوص مجتمعة

	التكرار الحقيقي	التكرار المتوقع	الفرق
الاشتقاق	٣١٨٩	٢٧٣٠,٨	٤٥٨,٣
النحت والتركيب	٢٤٧	٢٧٣٠,٨	٢٤٨٣,٨-
المجاز	٤٤٦٠	٢٧٣٠,٨	١٧٢٩,٣
الاقتراض	٣٠٢٧	٢٧٣٠,٨	٢٦٩
المجموع	١٠٩٢٣		

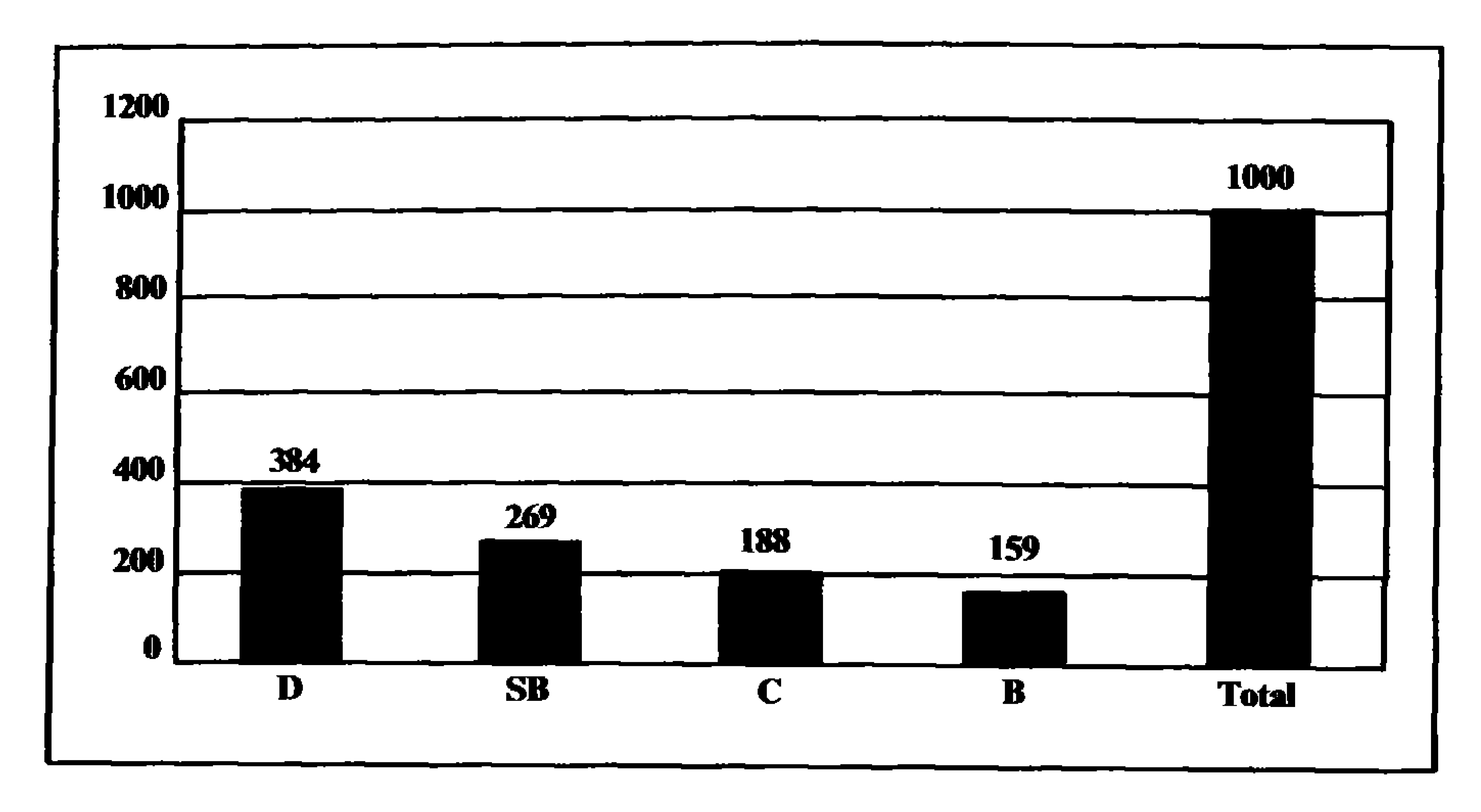
ثالثاً: مقارنة توزيع طرق التعريب في الدراسة مع قائمة من ألف كلمة معربة

توقعنا أن يؤثر الاستخدام الفعلي للكلمات المعرّبة في تكرار طرق التعريب. وبالتالي فإن توزيع الطرق في قوائم المصطلحات المعرّبة قد لا يعكس مدى تكرارها الصحيح عند الاستخدام، وقد لا يعكس مدى قابليتها عند الجمهور. ولكي تتكون لدينا صورة واضحة عن مدى تأثير الاستخدام في توزيع طرق التعريب، قمنا بمقارنة نتائج الدراسة مع قائمة من ١٠٠٠ كلمة معرّبة مأخوذة من البنك الآلي السعودي للمصطلحات «باسم».

وقد تمّ تكوين هذه القائمة وفقاً لبرنامج آلي يقوم باختيارها عشوائياً وفق نسب معيّنة، بحيث تكون عيّنة علمية تعكس توزيع طرق التعريب في «باسم». والشكل رقم (٥ ـ ١٤) يوضح توزيع هذه الطرق في قائمة الـ ١٠٠٠ كلمة:

الشكل رقم (٥ ـ ١٤)

مقارنة نسب توزيع طرق التعريب في «باسم»



وبمقارنة هذه النسب مع نسب تكرار طرق التعريب في الدراسة ظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (٥ ـ ١٩):

الجدول رقم (٥ ـ ١٩)

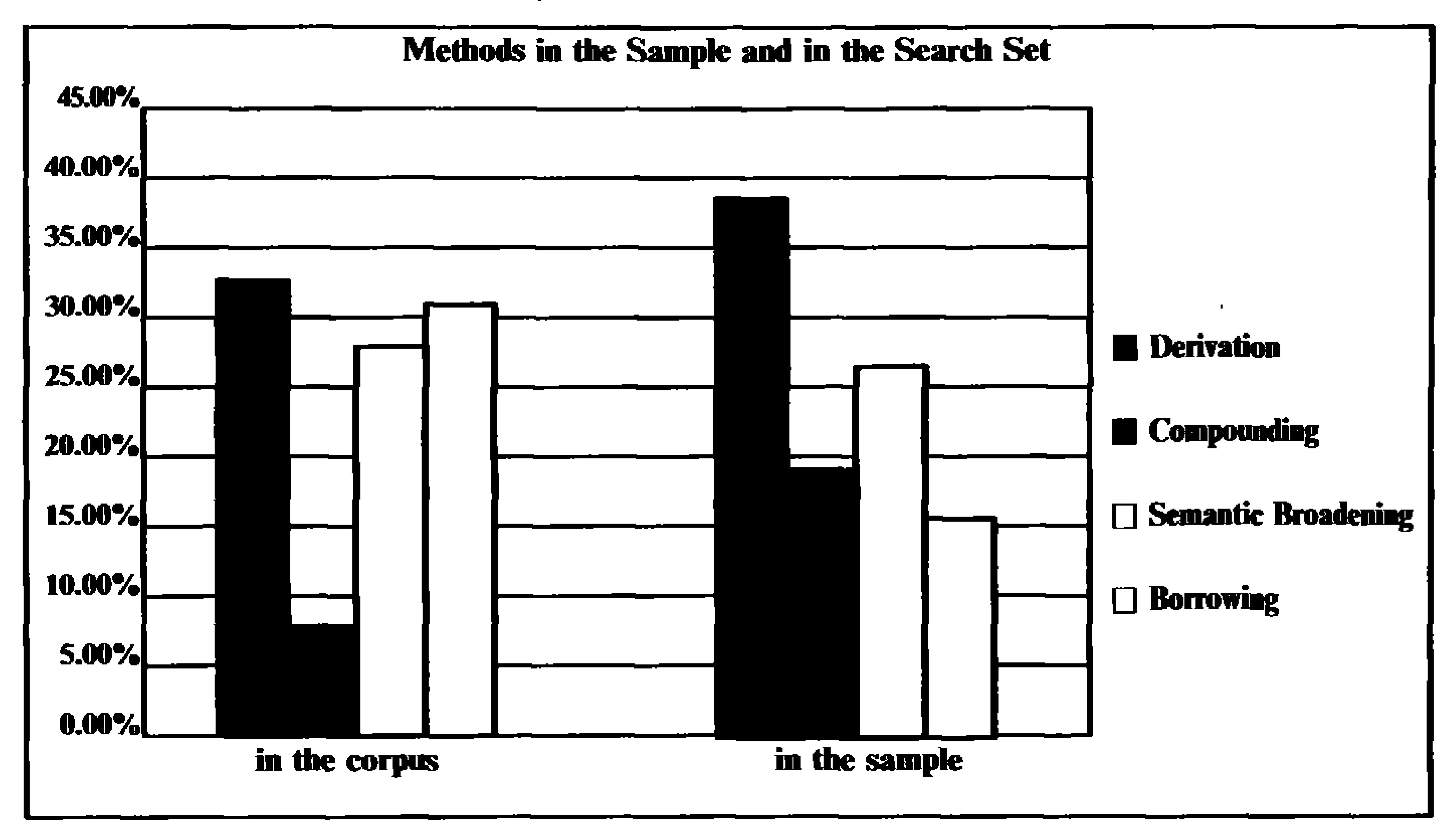
مقارنة نسب توزيع طرق التعريب في «باسم» مع تكرار طرق التعريب في الدراسة

طرق التعريب	نسبة التكرار في الدراسة (بالمئة)	نسبة التكرار في القائمة (بالمئة)
الاشتقاق	٣٢,٨٧	٣٨,٤
النحت والتركيب	٨,١٨	١٨,٨
المجاز	٢٧,٦٦	٢٦,٩
الاقتراض	٣١,٢٩	١٥,٥
	١٠٠	١٠٠

وكما يتضح من الجدول رقم (٥ ـ ١٩)، فإن نسبة استخدام كل طريقة في القائمة تختلف عنها في الدراسة التطبيقية. فمثلاً يحتل النحت نسبة عالية في القائمة (١٨,٨ بالمئة)، بينما في الاستخدام الفعلي (أي في الدراسة التطبيقية) لا يستخدم إلا بنسبة ٨,١٨ بالمئة؛ وعليه فإنه يمكننا القول بأن قوائم المصطلحات توغل في استخدام النحت عند التعريب، ولكنه ليس

مفضلاً في الاستخدام الفعلي في النصوص. ويوضح الشكل رقم (٥ ـ ١٥) مدى هذه الفروق:

الشكل رقم (٥ ـ ١٥)
مدى اختلاف طرق التعريب بين الطريقتين



رابعاً: مناقشة النتائج

في ما يلي سنتحدث عن نتائج الدراسة التطبيقية السابقة في ضوء فرضيات البحث وأهداف الدراسة. وكما ظهر في النتائج فإن تكرار الكلمات المعرّبة يتراوح من ٢٨١٩ في النصوص العلمية إلى ٦٧١ في النصوص الدينية. وهذا المعدل يدل على أن استخدام الكلمات المعرّبة في النصوص المكتوبة يمثل انتشاراً لا بأس به، خصوصاً أننا تعاملنا مع قائمة محدودة من ٢٨٨ كلمة معرّبة، وليس المصطلحات كلها التي تم تعريبها حتى الآن.

وبلغ تكرار هذه الكلمات بصيغها المتعددة نسبة ١,١٩ بالمئة في نصوص تجاوزت المليون كلمة. ومن هنا نستطيع القول إن الكلمات المعرّبة حققت نسبة شيوع لا بأس بها في النصوص المكتوبة.

وقد أظهرت النتائج في هذا الفصل تأثيراً للموضوع في تكرار الكلمات المعرّبة وفي استخدام الصيغة الانكليزية بشكل خاص. وقد وجدنا ـ على سبيل المثال ـ أن أعلى نسبة تكرار للصيغة الانكليزية في النصوص العلمية هي ١٨ بالمئة، وأقل نسبة تكرار في النصوص الأدبية والدينية هي ١٢ بالمئة.

وفي ما يتعلق باستخدام الحروف اللاتينية في كتابة الصيغ الانكليزية، فقد وجدنا أن ذلك يحدث في النصوص العلمية فقط، أي بنسبة ٩٥ بالمئة. كما أن هناك ارتباطاً بين النصوص العلمية والاقتراض بشكل عام، حيث بلغت نسبة الاقتراض في النصوص العلمية ٣٠ بالمئة، وذلك لأن معظم الكلمات المعرّبة هي في الأساس مصطلحات علمية وتقنية. ومن هنا نستطيع القول إن طبيعة الموضوع: علمي، ديني، اجتماعي... إلخ. لها أثر مباشر في استخدام الكلمات المعرّبة وتكرارها.

وقد وجدنا أن الصيغة الانكليزية تستخدم بدلاً من المعرّبة في الموضوعات كلها تقريباً وبنسب متقاربة. وغالباً فإن هناك صيغة انكليزية واحدة لكل خمس صيغ معرّبة، علماً أن سياسات التعريب تفترض استخدام الصيغ المعرّبة للمصطلحات، ولكن الواقع غير ذلك. ويمكن أن يعزى عدم الالتزام بالصيغ المعرّبة إلى غياب آليات تطبيقية واضحة تلزم الكتّاب باستخدام الصيغ المعرّبة، كما أن شيوع بعض الكلمات الانكليزية مثل «كمبيوتر» بدلاً من «حاسوب» يؤدي دوراً أساسياً في استخدام الصيغة الانكليزية قد يصل إلى كتابة الكلمة بالحروف اللاتينية بدلاً من العربية كما لاحظنا في النصوص العلمية.

وهنا يمكننا القول إنه في ظل غياب منهجية واضحة ومحددة لعملية استخدام الكلمات المعرّبة في الإعلام أو في الصحافة، أو من خلال دور النشر، فإن عملية التعريب ستبقى تدور في حلقة مفرغة ولن تؤتي ثمارها المنشودة؛ مما سيساهم بلا شك في الاعتماد على الصيغ الأجنبية واستمرار هيمنتها وانتشارها في النصوص العربية.

وفي ما يتعلق بتوزيع تكرار الكلمات المعرّبة بحسب طرق التعريب، فقد وجدنا أن الكلمات التي عُرّبت عن طريق الاشتقاق هي الأكثر تكراراً، وهي المفضلة عند الاستخدام. وقد أثبتت اختبارات «كاي» هذه النتيجة كما أشرنا سابقاً، وهذا يؤيد القول الشائع بأن اللغة العربية هي لغة اشتقاقية في المقام الأول[1]. كما أن الكلمات المعرّبة عن طريق المجاز حققت نسبة شيوع لا بأس بها (٢٧ بالمئة)، وبهذا يُعدّ المجاز ثاني الطرق المفضّلة من حيث قابلية الاستخدام. وفي ما يتعلق بتكرار الكلمات المعرّبة التي تم تعريبها عن طريق

---

(١) A. El-Mouloudi, «Arabic Language Planning: The Case of Lexical Modernization,» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Georgetown University, 1986).

النحت والتركيب، فإنه يلاحظ أنها لا تحظى بقابلية استخدام مرتفعة، وبالتالي فلم تحقق إلا نسبة تكرار قليلة (٢,٢٧ بالمئة) في نتائج الدراسة كما أشرنا سابقاً. وهنا يجب عدم الإفراط في استخدام النحت عند تعريب المصطلحات.

وعند مقارنة نسبة كل طريقة من طرق تعريب المصطلحات الأربع: الاشتقاق، والمجاز، والنحت والتركيب، والاقتراض في قوائم البنك الآلي السعودي للمصطلحات «باسم» مع نسبة هذه الطرق في الدراسة، وجدنا أن نسب هذه الطرق في الاستخدام الفعلي (أي في الدراسة) تختلف عن نسبة كل طريقة من هذه الطرق في قوائم المصطلحات. فالنحت مثلاً يستخدم بكثرة عند وضع المصطلحات في القوائم (٨١,٨ بالمئة)، في حين لم يحقق في الاستخدام الفعلي سوى أقل من ٨ بالمئة. كما أن هناك إفراطاً في استخدام الاقتراض المباشر في قوائم المصطلحات، بينما لا تقابله أفضلية في الاستخدام، وبذلك فإنه يجب على المجامع اللغوية والمؤسسات التي تعنى بوضع المصطلحات المعرّبة مراعاة قابلية الاستخدام قبل كل شيء.

خامساً: أسئلة البحث وفرضياته

طرحت الأسئلة التالية في بداية البحث:

١ ـ ما هي سياسة تعريب المصطلحات في العربية السعودية؟

٢ ـ ما هي الجهات التي تتولى عملية تعريب المصطلحات في العربية السعودية؟

٣ ـ ما هي الإجراءات المتخذة حيال استخدام الكلمات المعرّبة في العربية السعودية؟

٤ ـ هل يؤثر الموضوع في تكرار الكلمات المعرّبة؟

٥ ـ ما هي نسبة استخدام الصيغ الأصلية (الانكليزية) إلى الصيغ المعربة؟

٦ ـ هل يتوافق توزيع طرق التعريب في قوائم المصطلحات مع توزيعها عند الاستخدام الفعلي للمصطلحات المعرّبة؟

وسنحاول في ما يلي الإجابة عن هذه الأسئلة.

في ما يتعلق بالأسئلة الثلاثة الأولى، فقد تم رصد القرارات والسياسات كلها المتعلقة بعملية تعريب المصطلحات في العربية السعودية، وقد خصص الفصل الثالث «التعريب في المملكة العربية السعودية» لمناقشة هذه الجوانب. ويمكننا القول ـ في ضوء نتائج الدراسة ـ إن عملية تعريب المصطلحات في العربية السعودية لا تزال تفتقد العديد من مقومات وأسس برامج التخطيط اللغوي، وخصوصاً على مستوى التقويم، وعلى مستوى التطبيق أيضاً.

أما الأسئلة الثلاثة الأخرى، فقد تم تصميم الدراسة التطبيقية في محاولة للإجابة عنها، وفي ما يلي بعض النقاط الجديرة بالنقاش:

يؤثر الموضوع بشكل مباشر في تكرار الكلمات المعرّبة؛ فقد لاحظنا أن طبيعة الموضوع: علمي، ديني... إلخ. تحتم اللجوء إلى مصطلحات لها علاقة مباشرة بالقضية المطروحة في الموضوع، وبالتالي فإن تكرار الكلمات المعرّبة يتأثر تبعاً لذلك. وقد وجدنا على سبيل المثال أن تكرار الكلمات المعرّبة يكثر في الموضوعات العلمية عنه في الموضوعات الأخرى، وذلك للعلاقة المباشرة بين طبيعة الموضوع وحقيقة أن معظم المصطلحات ذات طابع علمي.

أما من ناحية تفضيل صيغة على أخرى، أي الصيغة المعرّبة أو الصيغة الانكليزية، فقد وجدنا أن هناك نسبة عامة هي ١:٥ (أي صيغة انكليزية واحدة لكل خمس صيغ معربة)، وهذه نسبة عالية جداً، حيث إن من المفترض عدم استخدام الصيغة الانكليزية لمصطلح ما دام أن هناك مقابلاً عربياً له. وهذا مؤشر على عزوف الكتّاب والمحررين عن بعض الصيغ المعرّبة، وتفضيلهم الصيغ الأصلية عليها.

أما السؤال الأخير حول تأثير طريقة التعريب في تكرار الكلمات المعربة، فقد وجدنا أن الكلمات المشتقة، هي الأكثر تكراراً كما أسلفت عند الاستخدام، ولكن في قوائم التعريب يحتل الاشتقاق نسبة متقاربة مع بقية الطرق، وكان يجب أن يعطى نسبة أكبر ما دام أنه أكثر شيوعاً وقابلية للاستخدام.

أما في ما يتعلق بالفرضيات، فقد وضعت الفرضيات التالية في بداية البحث:

ـ يُعدّ تعريب المصطلحات في العربية السعودية ايديولوجيا لغوية وليس

عملية تخطيط لغوي، من حيث التطبيق والتقويم.

- تستخدم الصيغة الانكليزية بكثرة في النصوص المكتوبة بدلاً من الصيغة المعرّبة.

- يتأثر تكرار الكلمات المعرّبة بالموضوع.

- يتأثر تكرار الكلمات المعرّبة بطريقة التعريب.

وقد أثبتت النتائج في بداية هذا الفصل أن تعريب المصطلحات في العربية السعودية يفتقد مقومات وآليات التخطيط اللغوي، وخصوصاً على مستوى التقويم وعلى مستوى التطبيق، وبذلك فإن نتائج الدراسة تدعم الفرضية الأولى.

كذلك أظهرت النتائج أن الصيغة الانكليزية تستخدم بدلاً من الصيغة المعرّبة بنسبة ٥:١، وهذا يعني أن هناك عزوفاً عن استخدام بعض الصيغ المعرّبة وتفضيل للصيغة الانكليزية عليها. وقد وجدنا ذلك شائعاً في الموضوعات كلها، وبذلك فإن النتائج تدعم الفرضية الثانية.

أما عن أثر الموضوع في تكرار الكلمات المعرّبة، فقد وجدنا أن طبيعة الموضوع تساهم بشكل رئيس في تكرار الكلمات المعرّبة؛ فالموضوعات العلمية تكرر فيها الكلمات المعرّبة أكثر منها في الموضوعات الأدبية، وتكرر في الموضوعات الأدبية أكثر منها في الموضوعات الدينية، وهكذا. وبذلك فإن الفرضية الثالثة صحيحة.

وأخيراً فإن تكرار الكلمات المعرّبة يتأثر بطريقة التعريب، أي الطريقة التي تم بواسطتها وضع المقابل العربي. وقد وجدنا أن الكلمات المشتقة أكثر تكراراً من الكلمات المنحوتة، والكلمات التي وضعت عن طريق المجاز. كما أننا لاحظنا إفراطاً في استخدام الاقتراض المباشر، وهو ما يجب أن يكون في حدود ضيقة؛ وبذلك فإن النتائج تؤيد الفرضية الرابعة أيضاً.

خاتمة

حاولت الدراسة - في جانبها النظري - قياس مدى توافق جهود التعريب القائمة حالياً في السعودية مع أسس وقواعد التخطيط اللغوي المعاصر، حيث يتفق معظم منظري التخطيط اللغوي في العالم ومنهم فيشمان وكوبر وكابلان وايستمان[1] على أنه لا بد من توافر عناصر أساسية في أي عملية تخطيط لغوي وفق الأطر النظرية لعلم اللغة التطبيقي المعاصر. وقد تم رصد القرارات والنشاطات كلها المتعلقة بالتعريب في المؤسسات المشار إليها سابقاً، وأجريت العديد من المقابلات مع أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة من السعوديين والعديدين من المهتمين بمسيرة التعريب في العربية السعودية. وفي ما يلي أستعرض بإيجاز العناصر الأساسية للتخطيط اللغوي ومدى توافق جهود التعريب في العربية السعودية معها.

أولاً: لا بد من تحديد اللغة موضع التخطيط قبل البدء بأي عملية

(1) Joshua A. Fishman, *Language in Sociocultural Change: Essays*, selected and introduced by Anwar S. Dil, Language Science and National Development (Stanford, CA: Stanford University Press, 1972); Joshua A. Fishman, ed.: *Advances in Language Planning*, Contributions to the Sociology of Language; 5 (The Hague: Mouton, 1974), and *Handbook of Language and Ethnic Identity* (New York: Oxford University Press, 1999); Juan Cobarrubias and Joshua A. Fishman, eds., *Progress in Language Planning: International Perspectives*, Contributions to the Sociology of Language; 31 (Berlin; New York: Mouton, 1983); Robert L. Cooper, *Language Planning and Social Change* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1989); Robert B. Kaplan and Richard B. Baldauf, *Language Planning from Practice to Theory*, Multilingual Matters; 108 (Clevedon; Philadelphia, PA: Multilingual Matters, 1997), and Carol M. Eastman, *Language Planning: An Introduction*, Chandler and Sharp Publications in Anthropology and Related Fields (San Francisco: Chandler and Sharp, 1983).

تخطيط لغوي. وعملية تحديد اللغة إشكالية تحتاج إلى دراسات ميدانية يقوم بها مختصون لغويون بغرض تحديد اللغة المستخدمة فعلياً تحديداً دقيقاً يمكن من خلاله معرفة السمات اللغوية السائدة، والمفردات الأكثر تداولاً، والنظم الاجتماعية الأكثر تأثيراً في اللغة وما شابه ذلك. والإشكالية في تحقيق هذا العنصر - في نظري - تكمن في وجود الازدواجية اللغوية القائمة في العربية السعودية - كغيرها من الأقطار العربية - أي وجود العامية والفصحى والعديد من اللهجات التي تختلف من منطقة إلى أخرى، مما يصعب معه تحديد الوضع اللغوي القائم تحديداً دقيقاً، ولكنه في النهاية ليس مستحيلاً. وبحسب علمي فإنه لم يسبق القيام بدراسات ميدانية من هذا النوع يكون هدفها تحديد الوضع اللغوي القائم في السعودية تحديداً علمياً وفق أصول وضوابط علم اللغة التطبيقي المعاصر.

ثانياً: لا بد من وضع سياسة لغوية واضحة ومحددة، تهدف إلى إصلاح الوضع اللغوي المراد إصلاحه. وهذه النقطة تحتاج إلى المزيد من البحث، حيث إنها مبنية على النقطة الأولى. فمثلاً سياسة التعليم العالي في العربية السعودية تدعو إلى التعريب، ولكنها لم تحدد كيف يمكن إنجاز هذا الهدف. وسياسة الإعلام تدعو إلى صيانة اللغة العربية، ولكنها لم تحدد كيفية التعامل مع الكلمات المعربة - مثلاً - في الصحافة، تجد كاتباً يستخدم «تكنولوجيا» وآخر يستخدم «تقنية» وثالث يستخدم «تقانة» ورابع يستخدم «Technology» وهكذا. وبالتالي فإن عملية التعريب ستبقى تدور في حلقة مفرغة.

ثالثاً: شمولية السياسة اللغوية، حيث يجب أن تشمل السياسة اللغوية المراد تطبيقها القضايا كلها التي تؤثر في اللغة، مثل التغيرات الاجتماعية، والتمازج السكاني وغير ذلك، أي أنه لا بد من أخذ هذه الأمور بالحسبان عند وضع السياسة اللغوية.

رابعاً: تنفيذ السياسة اللغوية، وهو يتطلب إجراءات تنفيذية ومتابعة رقابية. وهذا يشمل التنسيق مع الأجهزة المعنية كلها، ويتطلب وجود مؤسسة مختصة تقف خلف هذه الجهود، وهذا ما لم يتحقق بعد في العربية السعودية.

خامساً: التقويم المستمر للسياسة في مراحلها كلها من أهم عناصر التخطيط اللغوي. وهو يشمل تقويم العناصر السابقة كلها (أي من أولاً إلى رابعاً)، وتلافي السلبيات، ومتابعة المتغيرات. وهذا غير متوافر حالياً في

عملية التعريب في العربية السعودية.

وعلى الصعيد اللغوي النظري، فإن هناك عدداً من النقاط المتعلقة بعلم اللغة التطبيقي لا بد من الإشارة إليها: أولى هذه النقاط هي العلاقة بين الموضوع وتكرار المصطلحات المعرّبة. وقد أشرنا إلى أن للموضوع أهمية كبيرة في تحديد تكرار المفردات سواء كانت معرّبة أو أصلية. وفي نظريات علم اللغة لا جدال في أثر السياق في تكرار المفردات، إلا أننا عندما نتعامل مع مفردات وافدة تحمل مفاهيم علمية حديثة، فإن الترابط بين النص والمفردة قد لا يكون ترابطاً اطّرادياً. فقد وجدنا نسبة تكرار الكلمات الانكليزية أكثر في النصوص الدينية، وهي النصوص التي توقعنا أن تكون نسبة الكلمات الانكليزية فيها أقل. وهنا يمكننا القول إنه عندما نرغب في التعبير عن معنى معين «مفهوم»، فإننا بلا شك سنعتمد على المفردة المتوافرة بصرف النظر عن كونها عربية أو أجنبية. وهنا يجب أن نشير إلى أن اختيار المفردات بشكل عام ليس قضية لغوية بحتة، بل تدخل فيها أبعاد أخرى تمثل فهم الكاتب، ونفسيته، وخلفيته الثقافية، وهكذا.

ودراسة هذه العوامل أمر مهم عند وضع سياسات التخطيط اللغوي. ويشير فيشمان[٢] إلى أن عملية التخطيط اللغوي ـ وخصوصاً على مستوى الذخيرة اللغوية ـ يجب أن تتناول الجوانب الاجتماعية، والثقافية، والسياسة التي تحكم أو تتحكم في الأنساق اللغوية السائدة، بحيث تأخذها في الاعتبار عند وضع عمليات التخطيط اللغوي. وبذلك فإنه يجب على اللغويين التفكير في مدى قبول المفردات لدى المجتمع قبل عملية وضع هذه المصطلحات. وهذا مع الأسف ما لم يتم توظيفه بشكل كافٍ في عمليات وضع المصطلحات في الوطن العربي.

ويستطرد فيشمان (Fishman) ليقول: «انه لمن المؤسف أن نعتقد أن عمليات التخطيط اللغوي ستحقق النجاح المطلوب بمجرد التركيز على الجوانب اللغوية البحتة فقط. إن التحدي الحقيقي في عملية وضع المصطلحات يكمن في مدى قبولها وانتشارها في الأنماط اللغوية المكتوبة والمنطوقة»[٣].

(٢) Joshua A. Fishman, «Modeling Rationales in Corpus Planning,» in: Cobarrubias and Fishman, eds., *Progress in Language Planning: International Perspectives.*

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠.

وأخيراً فإن هذه الدراسة لم تحاول وضع حلول كاملة وشاملة للعقبات التي تعترض مسيرة التعريب - **تعريب المصطلحات** - سواء في العربية السعودية أو في الوطن العربي، إنما حاولت إلقاء الضوء على بعض مواطن الضعف، وبعض مواطن القوة، وفق رؤية تحليلية نقدية من خلال معايير نظرية التخطيط اللغوي. ولا يزال المجال واسعاً للبحث، ولدراسة هذه العملية من زوايا أخرى متعددة، قد تشمل الجوانب الاقتصادية، وما يتعلق بتعدد اللهجات في الوطن العربي وأثرها في وضع المصطلحات، وبنوك المعلومات. . . إلخ.

وختاماً، فإن جهود تعريب المصطلحات في العربية السعودية تفتقر إلى بعض العناصر المهمة الآنفة الذكر، كما أن التنسيق بين جهود ونشاطات التعريب القائمة حالياً يكاد يكون معدوماً؛ وذلك كله يدعو إلى إنشاء مؤسسة للتنسيق والمتابعة.

المـراجـع

١ ـ العربيـة

كتب

بدوي، أحمد. **مستويات العربية الميسرة في مصر**. القاهرة: المعارف للنشر، ١٩٧٣.

الترزي، ابراهيم. **التراث المجمعي في خمسين عاماً**. القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٩٨.

جامعة الملك عبد العزيز. **حول برنامج التعريب في كلية الهندسة**، كتيب تعريفي. جدة: مركز النشر العلمي، ١٩٩٥.

الخوري، شحادة. **دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب**. قدم له عبد الكريم اليافي. [دمشق]: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٩.

الزمراوي، م. **ظاهرة التعريب في ضوء اللغات السامية**. القاهرة: الثقافة للنشر، ١٩٧٨.

سارة، قاسم طه. **التعريب: جهود وآفاق**. دمشق: دار الهجرة، ١٩٨٧.

شاهين، عبد الصبور. **العربية لغة العلوم والتقنية**. المملكة العربية السعودية: مطبوعات الأصالة، ١٩٨٣.

مجمع اللغة العربية. **المرسوم الملكي بإنشاء مجمع اللغة العربية**. القاهرة: المطابع الأميرية، ١٩٣٢.

ـــــــ. **المعجم الوسيط**. قام بإخراجه ابراهيم مصطفى [وآخرون]؛ أشرف على طبعه عبد السلام هارون. القاهرة: مطبعة مصر، ١٩٦٠ ـ ١٩٦١. ٢ ج.

المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي. **سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية**. ط ٤. الرياض: الوزارة، ١٩٩٩.

مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر. **قصة الجزيرة**. الرياض: المؤسسة، ١٩٩٧.

مؤسسة اليمامة الصحفية. **جريدة الرياض**، نشرة تعريفية. الرياض: المؤسسة، ١٩٩٩.

وافي، علي عبد الواحد. **فقه اللغة**. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٧٢.

دوريات

سليمان، محمد. «التعريب.» **قافلة الزيت** (المملكة العربية السعودية): السنة ١، العدد ١٢، ١٩٨١.

القاسمي، علي. «التعريب ومشكلاته في الوطن العربي.» **المنهل**: العدد ٣٤، ١٩٨٧.

ندوات، مؤتمرات

مختصر البحوث لمؤتمر تعميم التعريب وتطوير الترجمة، جامعة الملك سعود، مركز الترجمة، الرياض، ١٩٩٨.

المؤتمر الحادي والخمسون لمجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٥.

ندوة استخدام اللغة العربية في تقنية المعلومات، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٩٩٢.

أطروحات

القنيعير، حصة. «المصطلح الطبي والتقني.» (أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود، ١٩٩٧).

وثائق

المملكة العربية السعودية، وزارة الإعلام. «سياسة الإعلام في المملكة العربية السعودية.» ١٩٨٢.

٢ ـ الأجنبيـة

Books

Alisjahbana, S. Takdir. *Language Planning for Modernization: The Case of Indonesian and Malaysian*. The Hague: Mouton, 1976. (Contributions to the Sociology of Language; 14)

Ani, Salman H. *Readings in Arabic Linguistics*. Bloomington: Indiana University Linguistics Club Publications, 1994.

Bateson, M. *Arabic Language Handbook*. Washington, DC: Center for Applied Linguistics, 1967.

Biber, Douglas, Susan Conrad and Randi Reppen. *Corpus Linguistics: Investigating Language Structure and Use*. Cambridge, MA; NewYork: Cambridge University Press, 1998. (Cambridge Approaches to Linguistics)

Chejne, Anwar G. *The Arabic Language: Its Role in History*. Minneapolis: University of Minnesota Press, [1969].

Cobarrubias, Juan and Joshua A. Fishman (eds.). *Progress in Language Planning: International Perspectives*. Berlin; New York: Mouton, 1983. (Contributions to the Sociology of Language; 31)

Cooper, Robert L. *Language Planning and Social Change*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1989.

Crystal, David. *The Cambridge Encyclopedia of Language*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1987.

Eastman, Carol M. *Language Planning: An Introduction*. San Francisco: Chandler and Sharp, 1983. (Chandler and Sharp Publications in Anthropology and Related Fields)

Ferguson, Charles A. *Language Structure and Language Use: Essays*. Selected and introduced by Anwar S. Dil. Stanford, CA: Stanford University Press, 1971. (Language Science and National Development)

Fishman, Joshua A. *Language in Sociocultural Change: Essays*. Selected and introduced by Anwar S. Dil. Stanford, CA: Stanford University Press, 1972. (Language Science and National Development)

———. *Reversing Language Shift: Theoretical and Empirical Foundations of Assistance to Threatened Languages*. Clevedon; Philadelphia, PA: Multilingual Matters, 1991. (Multilingual Matters; 76)

——— (ed.). *Advances in Language Planning*. The Hague: Mouton, 1974. (Contributions to the Sociology of Language; 5)

——— (ed.). *Handbook of Language and Ethnic Identity*. New York: Oxford University Press, 1999.

Kaplan, Robert B. and Richard B. Baldauf. *Language Planning from Practice to Theory*. Clevedon; Philadelphia, PA: Multilingual Matters, 1997. (Multilingual Matters; 108)

Lehrer, A. *Semantic Fields and Lexical Structure*. Amsterdam: North-Holland; New York: American Elsevier, 1974. (North-Holland Linguistic Series; 11)

Lyons, John. *Linguistic Semantics: An Introduction*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1995.

McEnery, Tony and Andrew Wilson. *Corpus Linguistics*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1996. (Edinburgh Textbooks in Empirical Linguistics)

Milroy, Lesley and Pieter Muysken (eds.). *One Speaker, Two Languages: Cross-disciplinary Perspectives on Code-switching*. Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1995.

Rouchdy, Aleya (ed.). *The Arabic Language in America* = [اللغة العربية في أمريكا]. Detroit: Wayne State University Press, 1992.

Rubin, Joan. *Directory of Language Planning Organizations*. Honolulu: East-West Culture Learning Institute, East-West Center, 1979.

——— and Björn H. Jernudd (eds.). *Can Language Be Planned? Sociolinguistic Theory and Practice for Developing Nations*. [Honolulu]: University Press of Hawaii, [1971].

——— [et al.] (eds.). *Language Planning Processes*. The Hague; New York: Mouton, 1977. (Contributions to the Sociology of Language; 21)

Sieny, M. *The Guide of the Translator*. Riyadh: Dar El-Ilum, 1985.

Stetkevych, Jaroslav. *The Modern Arabic Literary Language: Lexical and Stylistic Developments*. Chicago, IL: University of Chicago Press, [1970]. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 6)

Thomas. G. *Linguistic Purism*. New York: Longman, 1991.

Tollefson, James W. *Planning Language, Planning Inequality: Language Policy in the Community*. London; New York: Longman, 1991. (Language in Social Life Series)

Wahab, R. and M. Saleh (eds.). *Studies in Machine Translation*. Riyadh: Dar El-Ilum, 1986.

——. ——. Riyadh: Dar El-Ilum, 1992.

Whiteley, Wilfred. *Swahili: The Rise of a National Language*. London: Methuen, 1969.

Periodicals

Ferguson, C. «Diglossia.» *Word:* vol. 15, 1959.

Nyati-Ramahobo, L. «Language Planning in Botswana.» *Language Planning and Language Problems* [LPLP]: vol. 22, no. 1, 1998.

Rabinovich, A. «The Hebrew Language Academy: Tongue Assessors.» *Hadassah:* vol. 1, January 1983.

Sager, J. and R. Johnson. «Terminology: The State of the Art.» *L'Actualité terminologique:* vol. 12, no. 3, 1979.

Zughoul, M. «Diglossia in Arabic: Investigation Solutions.» *Anthropological Linguistics:* vol. 22, no. 5, 1980.

Conferences

The Centennial Symposium, King Saud University, Riyadh, 16-27 November 1999.

The Symposium for Using Arabic in Information Technology, King Abdulaziz National Library, Riyadh, 10-14 May 1992.

Theses

Al-Abd Al-Haq, Fawwaz. «A Case Study of Language Planning in Jordan.» (Unpublished Dissertation, University of Wisconsin, 1985).

Benabdi, L. «Arabization in Algeria: Processes and Problems.» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Indiana University, 1981).

Bu-Ghallal, N. «The Role of the Bureau of Coordination of Arabization in Serving the Arabic Language.» (Thesis, Ibn Tufail University, 1999).

Elbaid, Mohamed. «A Sociolinguistic Study of the Arabization Process and Its Conditioning Factors in Morocco.» (Unpublished Ph. D. Dissertation, State University of New York at Buffalo, 1985).

Habeeb, R. «The Role of the Saudi Broadcasting System in the Utilization of the Classical Form of the Arabic Language in Preserving Culture.» (Unpublished Dissertation, Wayne State University, 1985).

El-Khafaifi, H. «The Role of the Cairo Academy in Coining Arabic Scientific Terminology: An Historical and Linguistic Evaluation.» (Unpublished Dissertation, University of Utah, 1985).

McCarthy, John J. «Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology.» (Ph. D. Dissertation, Massachusetts Institute of Technology [MIT], 1979).

El-Mouloudi, A. «Arabic Language Planning: The Case of Lexical Modernization.» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Georgetown University, 1986).

Al-Qurashi, K. «The Feasibility of the Arabic Language as a Medium of Instruction in Sciences.» (Unpublished Dissertation, Indiana University, 1982).

Saad, Zohra. «Language Planning and Policy Attitudes: A Case Study of Arabization in Algeria.» (Unpublished Dissertation, Columbia University, 1993).

Saeed, A. «The Pragmatics of Code-switching from Fusha Arabic to Aammiyyah Arabic in Religious-oriented Discourse.» (Unpublished Ph. D. Dissertation, Ball State University, 1998).

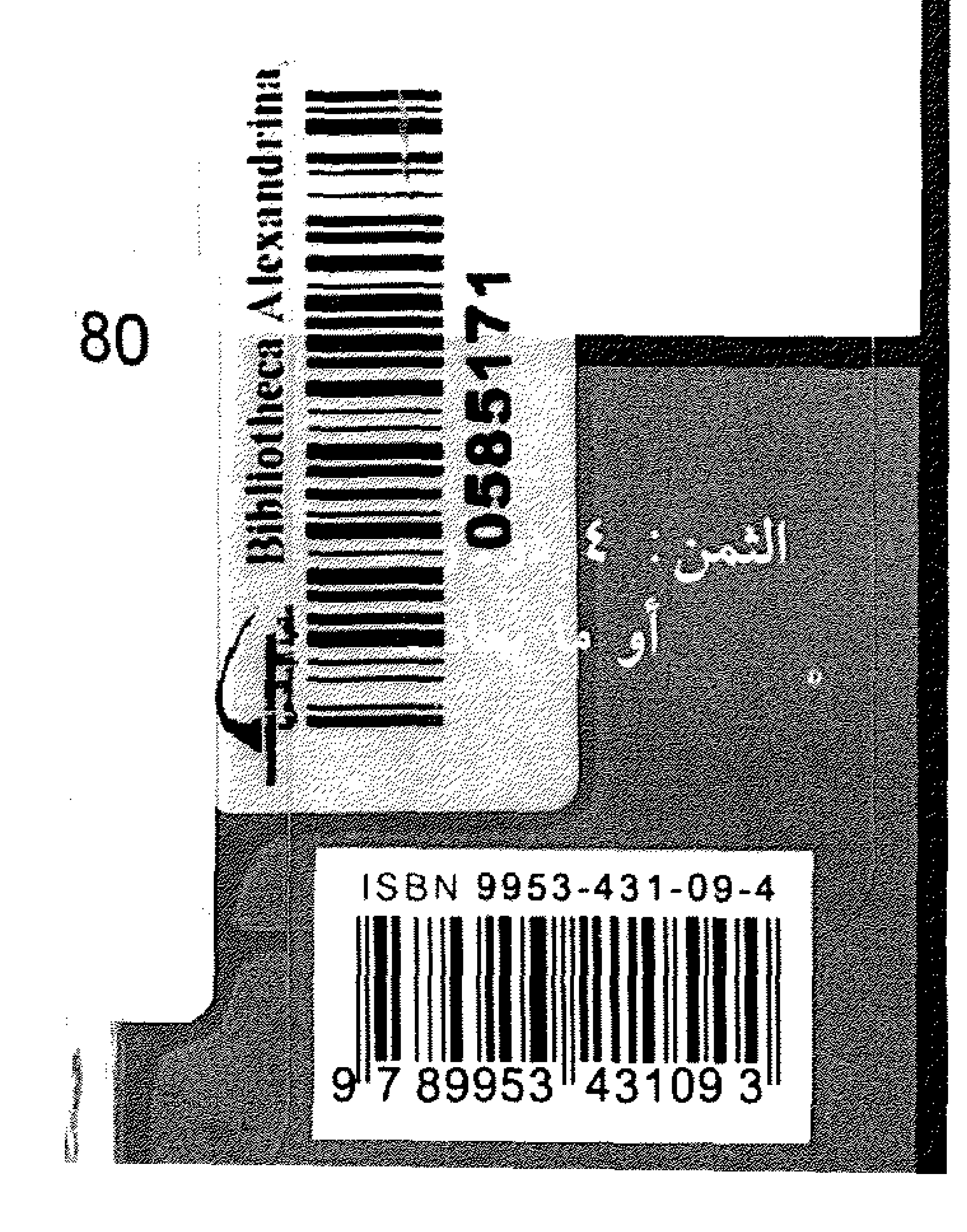
Zumrawi, Fatima. «The Sociolinguistics of Arabicization: The Case of the Khartoum Polytechnic.» (Unpublished Dissertation, University of Salford, 1991).

هذا الكتاب

.. التعريب ضرورة لغوية لتبقى اللغة العربية حيّة نامية، إذ إن إقصاء اللغة عن التعبير عن المستجدات يؤدي إلى اندثارها وتقلّصها، ومن ثمّ إلى موتها. وقضية وضع المصطلحات هي أحد مظاهر الاستثمار اللغوي الموجود في لغات العالم كلها، حيث تسعى كل لغة للتعبير عن المستجدات العلمية والتقانية بكلمات تنبع من اللغة نفسها.

يتناول هذا الكتاب الطرق اللغوية التي تنتهجها المجامع اللغوية العربية في وضع المصطلحات بالنقد والتحليل. ويستعرض على وجه الخصوص القرارات والندوات والنشاطات المتعلقة بالتعريب في العربية السعودية وفق رؤية نقدية تقدّم دراسة علمية تطبيقية لقياس مدى شيوع الكلمات المعرّبة في مجال الصحافة فيها.

أما على المستوى الاستراتيجي، فإن التعريب ينظر إليه كأحد مقومات الوحدة العربية، ويهدف إلى ربط الأمة بماضيها المشرق. وهو يقوم بدور فاعل في عملية التنمية الشاملة.. ذلك أن استخدام اللغة العربية في رفع مستوى الوعي القومي هو أسرع وأقل كلفة من محاولة رفع الوعي من خلال لغة أخرى، أو باستخدام مصطلحات دخيلة..



ISBN 9953-431-09-4
9 789953 431093

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb